جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

دور المناطق الحرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ م

The role of free zones in achieving the economic goals of sustainable development in Egypt During the period 2015-2019

إعداد
الباحث/ كمال إسماعيل العزب علام

إشراف
أ.د/ حسين صالح

لإستكمال متطلبات
الحصول على درجة الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

٢٠٢٠/٢٠١٩م

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى تناول دور المناطق الحرة في تحقيق الأهداف الاقتصاية للتنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠١٩)، ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي، وعبر دراسة مفاهيم وانماط ومقومات المناطق الحرة، وتحليل الوضع الراهن لخطط وبرامج وسياسات التنمية المستدامة والمناطق الحرة فى مصر، تم التوصل الى أن المناطق الحرة فى مصر تساهم بشكل فعال فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية المنشودة والمتمثلة فى تنويع الهيكل الانتاجي للاقتصاد المصري، وتنمية الصادرات المصرية وتعزيز تنافسيتها بالأسواق الخارجية، وكذا توفير العديد من فرص العمل الملائمة واللائقة، إلا أنها لا تزال بحاجة الى المزيد من الجهود لتعظيم دورها التنموي فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساهمة فى تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات، وكذا النفاذ إلى أسواق خارجية جديدة لاسيما الأفريقية منها.

وقد إنتهت الدراسة الى تقديم عدد من التوصيات والمقترحات لتعزيز دور المناطق الحرة وتعظيم الأثر التنموي لها فى مصر لاسيما في مرحلة ما بعد ازمة فيروس كورونا (Covide-19) المستجد والذي ينذر بحدوث ركود اقتصادى عالمي خلال العام ٢٠٢٠، وتتمثل أهم التوصيات فى اهمية استكمال برامج التطوير والميكنة داخل المناطق الحرة القائمة، واستهداف اقامة مناطق حرة عامة جديدة، والتنسيق مع الجهات المعنية بتنمية الصادرات للتسويق لمنتجات المناطق الحرة ومساعدتها على النفاذ لأسواق خارجية جديدة، وكذا العمل على تعميق المكون المحلي بمنتجات المناطق الحرة، مع العمل على استهداف جذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة للعمل داخل المناطق الحرة لاسيما في القطاعات الاقتصادية التى أسفرت أزمة كورونا عن ازدياد حاجة الأسواق الخارجية إليها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المناطق الحرة العامة، المناطق الحرة الخاصة، المناطق الحرة والتنمية المستدامة.

Abstract:

The study aimed to analyze the role of the free zones in achieving the economic goals of sustainable development in Egypt during the period (2015-2019), using the descriptive analytical approach, and through studying the concepts, patterns and components of free zones and analyzing the current situation of sustainable development plans and policies of free zones in Egypt. The study concluded that the free zones contribute effectively in achieving the desired economic and development goals in Egypt. Which is represented in diversifying the productive structure of the Egyptian economy and contributing effectively in developing the Egyptian exports and enhancing their competitiveness in foreign market. In addition, it is providing many suitable job opportunities; however, its role was limited in attracting foreign investment, as well as contributing in the implementation of the policy of replacing imports, or accessing to new foreign markets.

The study ended with a number of recommendations to enhance the role of free zones and maximize its development impact in Egypt. Especially, after the crisis of Corona virus (Covide-19), which warns of a global economic recession during the year 2020. The most important recommendations represented in the importance of completing the programs of development and digital transformation within the existing free zones, establishment of new public free zones, and coordination with the authorities of export development to market the free zone products and help in openning new foreign markets. Also the importance of working to deepen the local components production in the free zones, and the attraction of new foreign direct investments in free zones, especially in the economic sectors which will boom globally due to the effectiveness of Corona crisis.

Key words: sustainable development, public free zones, private free zones, free zones and sustainable development.

قائمة المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	مقدمة	أ
٢	المشكلة البحثية	أ
٣	التساؤلات البحثية	ب
٣	عرض الأدبيات والدراسات السابقة	ب
٤	أهداف الدراسة	هـ
٥	الحدود الزمنية للدراسة	و
٦	منهاجية الدراسة	و
٨	تقسيم الدراسة	و
٩	الفصل الأول: مفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة والمناطق الحرة (الإطار النظري)	١
١٠	المبحث الأول: التنمية المستدامة (المفهوم ـ الأبعاد)	٢
١١	المبحث الثاني: المناطق الحرة (المفهوم ـ الدور الاقتصادي)	٤
١٣	الفصل الثاني: الوضع الراهن لخطط وسياسات التنمية الإقتصادية المستدامة والمناطق الحرة فى مصر.	٩
١٤	المبحث الأول: خطط وبرامج وسياسات التنمية الإقتصادية المستدامة فى مصر.	١٠
١٥	المبحث الثاني: الوضع الراهن للمناطق الحرة فى مصر.	١٦
١٧	الفصل الثالث: دور المناطق الحرة فى تحقيق الأهداف الإقتصادية للتنمية المستدامة فى مصر	٢٥
١٨	المبحث الأول: العوائد الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة للمناطق الحرة فى مصر.	٢٦
١٩	المبحث الثاني: فرص وتحديات المناطق الحرة ومتطلبات تعزيز الدور التنموي لها فى مصر.	٣٤
٢١	النتائج	٣٧
٢٢	التوصيات	٣٨
٢٣	قائمة المراجع	٤١

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
١	الخصائص اللوجستية للمناطق الحرة العامة القائمة فى مصر.	١٩
٢	فئات مقابل الانتفاع بالمناطق الحرة العامة حتى ٢٠١٩/٣/٣١	١٩
٣	فئات مقابل الانتفاع بالمناطق الحرة العامة خلال الفترة من ٢٠١٩/٤/١حتى ٢٠١٩/١٢/٣١.	٢٠
٤	فئات مقابل الانتفاع بالمناطق الحرة العامة اعتبارا من ٢٠٢٠/١/١	٢٠
٥	الرسوم المطبقة على صادرات وإيرادات المناطق الحرة العامة وفقا لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧	٢١
٦	الرسوم المطبقة على صادرات وايرادات المناطق الحرة الخاصة وفقاً لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧	٢٢
٧	رسوم مقابل الخدمات لمشروعات المناطق الحرة العامة والخاصة	٢٣
٨	خريطة الإنتشار الجغرافى للمناطق الحرة العامة القائمة في مصر	٢٣
٩	تطور إستثمارات المناطق الحرة خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩	٢٦
١٠	صادرات وواردات المناطق الحرة خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩	٢٧
١١	معاملات المناطق الحرة مع العالم الخارجي خلال السنوات من ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨-٢٠١٩	٢٨
١٢	نسبة المعاملات السلعية غير البترولية للمناطق الحرة مع العالم الخارجي لإجمالى المعاملات الخارجية السلعية غير البترولية لجمهورية مصر العربية خلال السنوات من ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩	٢٩
١٣	تطور الصادرات السلعية لكل منطقة حرة خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩	٣٠
١٤	الميزان التجارى السلعي للمناطق الحرة فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩	٣١
١٥	تطور إيرادات المناطق الحرة وفقاً لكل منطقة خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩	٣٢
١٦	التوزيع الجغرافي لصادرات المناطق الحرة المصرية خلال العام ٢٠١٩.	٣٣

دور المناطق الحرة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة فى مصر

خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩ م

مقدمة:

أصبحت الإستثمارات الأجنبية في الوقت الحالي أحد أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة في بلدان العالم المتقدم والنامى على حد سواء، فبعد أن كانت سياسات التخطيط للتنمية الإقتصادية ترتكز فى السابق على دور القطاع العام بإعتباره حجر الزاوية فى دفع عجلة التنمية، إلا أن التغيرات الهيكلية التى أحدثتها سياسات التحرر الإقتصادى قد أظهرت تنامى دور القطاع الخاص بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة فى مجال التنمية، ومن ثم فقد سعت الدول المختلفة إلى تهيئة البيئة الجاذبة والمحفزة للاستثمارات الأجنبية، والعمل على توفير كافة المقومات الكفيلة بتوطين هذة الاستثمارات لضمان مساهمتها الفعالة فى تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة بداخلها.

وعلى الرغم من استهداف إستراتيجيات التنمية الاقتصادية فى مصر لجذب معدلات متزايدة من الإستثمارات فى مناطق جغرافية ومجالات وقطاعات متعددة، وذلك من خلال توفير الحوافز والضمانات المختلفة لها، إلا إنة لا يزال هناك تباطئ فى دفع عجلة الاستثمارات الخاصة لاسيما الأجنبية منها نحو تحقيق الأهداف المرجوه منها.

وفي ضوء جهود الدولة المصرية الرامية إلى تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة الـ (SDGs) الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ وإدراج الكثير من أهدافها وغاياتها ومؤشراتها ضمن محاور استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) والتي تغطي مجموعة كبيرة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومنها خلق اقتصاد واعد عصري ومستدام، فقد شرعت الدولة فى استهداف جذب المزيد من الإستثمارات الخاصة ومضاعفة مساهمتها فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال وضع إستراتيجية للاستثمار تتضمن سياسات وبرامج عمل تساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المنشودة، وذلك بتضمينها العديد من المحاور الخاصة بتطوير آليات ومنظومة عمل النظم الاستثمارية المختلفة القائمة بها ومنها نظام المناطق الحرة.

فالمناطق الحرة تعد أحد أهم النظم الاستثمارية المعمول بها فى مصر، والتي شرعت الدولة المصرية فى إقرارها والتوسع فى إقامتها بمقتضى كل من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وخطة الدولة متوسطة المدى وبرنامج عمل الحكومة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢، وذلك لما لها من أهمية كبيرة فى تنفيذ سياسات وخطط التنمية والاصلاح الاقتصادي في مصر، حيث تساهم هذه المناطق في تنويع القاعدة الإنتاجية والخدمية للإقتصاد المصري، كما تستهدف تنمية الصادرات المصرية وتعزيز الوضع التنافسي لها بالأسواق الخارجية، فضلاً عن جذب وتوطين التكتولوجيا الحديثة في مصر، والمساهمة في زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي، كما تستهدف الحد من الفقر والبطالة من خلال توفير العديد من فرص العمل وتنمية المهارات والخبرات الفنية للعمالة الوطنية.

وفي هذا الصدد، فمن الأهمية بمكان دراسة وتحليل الوضع الراهن لحجم إستثمارات المناطق الحرة فى مصر، من خلال تناول أبرز ملامح هذا النظام الاستثماري من حيث الأهداف والمزايا والضمانات والحوافز التى يتمتع بها، وكذا دراسة محددات الاستثمار فيه وطبيعة الأنشطة العاملة به، فضلا عن دراسة الأثر التنموي لاستثمارات المناطق الحرة من حيث حجم الصادرات والواردات التى تحققها ومقدار مساهمتها في الناتج القومي، والتعرف كذلك على أبرز الفرص المتاحة والتحديات التى تواجه منظومة عمل المناطق الحرة فى مصر، وتقديم مقترحات بشأنها بما يضمن تعظيم الأثر التنموي لهذا النظام الاستثماري في تنمية التجارة الخارجية وتحقيق الأهداف الإقتصادية للتنمية المستدامة فى مصر.

أولاً ـ المشكلة البحثية:

مع تضافر الجهود الأممية نحو تحقيق التنمية المستدامة بالعالم، وتزايد دور القطاع الخاص في النهوض بمستوى المعيشة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة فى مقابل انحصار دور الدولة على ممارسة وظائفها التقليدية كالدفاع والأمن، وكذا اقتصار دورها على مراقبة وضبط حركة الأسواق والعمل على توفير الوسائل والاليات اللازمة للإستثمارات الخاصة وتهيئة البيئة المناسبة والجاذبة لها لتنفيذ استراتيجيات وخطط التنمية المختلفة.

وإنطلاقا من أن تقدم وتنمية النظم والمجتمعات يبدأ بتحقيق التنمية المستدامة، ونظرا للأهمية الكبيرة التى توليها الدولة مؤخراً للاستثمارات العاملة بنظام المناطق الحرة من خلال العمل على تعزيز تواجدها بالشكل الذي يمثل قيمة مضافة للاقتصاد القومي، وذلك لما لها من أهمية فى تنفيذ سياسات وخطط وبرامج التنمية والاصلاح الاقتصادي، ومع استهداف خطط الدولة وبرامجها اقامة عدد ٨ مناطق حرة عامة

جديدة على عدة مراحل حتى عام ٢٠٢٢ بكل من المنيا وجنوب سيناء والإسماعيلية الجديدة، والحرفيين بالجيزة وجمصة بالدقهلية، وأسوان، وكفر الشيخ، فضلا عن الانتهاء من التنسيق مع وزارة الاسكان لاقامة منطقة حرة عامة بالعاشر من رمضان كبديل لموقع المنطقة الحرة التى لم يكتمل اقامتها بمدينة بدر(١)

فمن الاهمية بمكان دراسة دور المناطق الحرة في تحقيق الأهداف الإقتصادية للتنمية المستدامة في مصر، وذلك من خلال ودراسة وتحليل أداء منظومة عمل االمناطق الحرة في مصر، وتحديد أنماط ومحددات عملها، وذلك للوقوف على مدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن التعرف على أبرز الفرص والتحديات التى تواجه مشروعات المناطق الحرة فى مصر وسبل الاستفادة من هذة الفرص وتذليل هذة العقبات والتحديات، وفي الأخير تحديد متطلبات تعظيم الاستفادة القصوى من هذا النظام الاستثماري وتعزيز الأثر التنموي له في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة فى مصر.

ثانياً ـ التساؤلات البحثية:

تسعى الدراسة إلى تناول دور المناطق الحرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر وتحديد مدى فاعليتها فى تحقيق هذة الأهداف، وذلك من خلال التعرف على أبرز أنماط هذا النظام الاستثمارى فى مصر ومؤشرات أدائة، والوقوف على أبرز العقبات والتحديات التي تواجه منظومة عمل المناطق الحرة وسُبل حلها، وكذا تحديد متطلبات الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات فى تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة فى مصر، وفي هذا الإطار، تتمثل أهم التساؤلات البحثية في الأتي:

١. ما هى الخطط والبرامج المنظمة لسياسات التنمية الاقتصادية المستدامة فى مصر؟

٢. ما هي المناطق الحرة وما هي أهدافها وأنماطها ومقومات انشائها؟

٣. ما هى عوامل الجاذبية التى تتمتع بها المناطق الحرة في مصر؟

٤. كيف تساهم المناطق الحرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة فى مصر؟

٥. ما هى أبرز الفرص والتحديات التى تواجه منظومة عمل المناطق الحرة في مصر؟

٦. ما هى متطلبات تفعيل الدور التنموي للمناطق الحرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة فى مصر؟

ثالثاً ـ مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة:

بعد مراجعة ومسح الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، **يُمكن تصنيفها إلى اتجاهين رئيسيين، وذلك كالتالى:**

الإتجاه الأول ـ الأدبيات التى تناولت دور الاستثمارات الأجنبية والمناطق الحرة في تحقيق أهداف التنمية:

١ـ عبدالفضيل، محمود (٢٠١٠)، تقييم دور المناطق الحرة المصرية في تنمية الصادرات خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة: (٢)

تناولت هذة الدراسة دور استثمارات المناطق الحرة في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٨ من حيث خريطة توزيعها على القطاعات الإنتاجية والخدمية وحجم صادرتها مقارنة بإجمالي الصادرات المصرية، وكذا مستقبل المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية بعد صدور قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

ولكن مع إطلاق العديد من الاستراتيجيات الأممية والاقليمية والوطنية للتنمية المستدامة، فضلا عن تعديل البنية التشريعية للاستثمارات فى مصر بصدور قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ فإن الأمر يتطلب إجراء دراسة جديدة لتقييم أثر جهود التطوير لبيئة الأعمال في مصر على اداء المناطق الحرة ومقدار مساهمتها فى تنمية الصادرات المصرية الخارجية.

---

١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، " المناطق الحرة فى مصر، متاح على **www.miic.gov.eg**، بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٥

٢) عبدالفضيل، محمود (٢٠١٠)، " تقييم دور المناطق الحرة المصرية في تنمية الصادرات خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٨ "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.

٢. مرعي، **إيمان (٢٠٠٩)، إدارة المناطق الحرة: دراسة مقارنة مع بعض التجارب الدولية بالتطبيق على المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة في فلسفة الإدارة العامة: (٣)**

تناولت هذة الدراسة تحليل دور المناطق الحرة من المنظور الادارى، وذلك من حيث أهميتها وتقييم أداء النظم الادارية القائمة عليها بالمقارنة مع بعض التجارب الدولية، وذلك بالتطبيق على ادارة المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية، حيث تطرقت الى نشأة المناطق الحرة وأهميتها ومقارنة الإطار القانونى الحاكم لها فى مصر بمثيلة ببعض البلدان الأخرى.

وقد خلصت هذه الدراسة الى أن أهداف وغايات المناطق الحرة تكاد تكون متشابهة وواحدة فى كافة البلدان، لكنها تختلف فى وسائل إداراتها بإختلاف الامكانيات والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالنظر إلى أهداف وغايات ونتائج هذة الدراسة نجد أنها قد ركزت على مقارنة الاطار المؤسسي والقانوني لمنظومة عمل المناطق الحرة المعمول به في مصر آنذاك (٢٠٠٩) والمتمثل في اختصاص كل من وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وكذا قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بتحديد نظم واجراءات عمل المناطق الحرة ببعض البلدان الاخرى، ولكن مع مرور عشر سنوات على هذة الدراسة ومع تغير التوجهات الاقتصادية للدولة في ظل الاهداف الأممية للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، فمن الاهمية بمكان القيام بدراسة جديدة لرصد أبز التطورات التى أحدثتها هذة التغيرات على آليات عمل المناطق الحرة وإنعكاساتها على الاثر التنموي لها.

٣ـ الشاملى، عبد الله (٢٠٠٧)، إدارة سياسات الاستثمار فى الدول النامية: دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة فى فلسفة الادارة العامة. (٤)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ادارة سياسات الاستثمار من حيث طبيعتها والمراحل التى تمر بهاعملية صنع السياسة الاستثمارية العامة، والاطراف المشاركة فى صنعها، بهدف تقييم أثر طريقة صنع السياسة العامة للاستثمار على دورة فى عملية التنمية في عدة دول وهى (السعودية – الامارات – المغرب – مصر – تركيا – ماليزيا – المكسيك)، حيث أشارت الدراسة إلى أن تجربة التنمية في البلدان النامية أظهرت أن رفع مستوى الاستثمار المادي وزيادة حجم المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية لم تؤدي الى تحقيق التنمية المنشودة مما يعنى أن هناك محددات أخرى للنمو قد لا تقل أهمية عن الاستثمار المادى وأهمها الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وصحة، كما خلصت الدراسة الى أن الاستثمار والتنمية وجهان لعملة واحدة إذ يلعب الاستثمار دوراً مهماً في رفع القدرات الإنتاجية للإقتصاد القومي، وزيادة معدلات التشغيل، ومن ثم تحسين مستوى معيشة المواطنين، فضلاً عما يتيحة الاستثمار الأجنبي المباشر من مزايا تكنولوجية وإدارية وتسويقية تساعد على النهوض بمستوى الأداء الإقتصادي.

وتعد هذه الدراسة العلمية إحدى الدراسات الهامة التي قيمت دور الاستثمار في عملية التنمية، وبها رصد فعلي لواقع الاستثمارات وأثارها، الإ أنها لم توضح نموذج التنمية الأمثل الذي يجب إتباعة، ولم تحدد طرق واضحة لإدارة الإستثمارات الأجنبية وبخاصة المناطق الحرة.

٤ ـ دراسة: فهمي، تهاني (١٩٩٢)، دور مناطق التصدير الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية: دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول النامية مع دراسة خاصة عن مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة:(٥)

تناولت هذة الدراسة دور مناطق التصدير الصناعية في دعم وتنمية الاستثمارات الصناعية، وذلك من خلال تناولها مفهوم وتطور وأنماط وأهداف مناطق التصدير الصناعية في العالم، متضمنه بعض التجارب الدولية مثل المكسيك وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين، وأخيرا تطرقت الدراسة إلى تقييم أداء مناطق التصدير الصناعية في مصر.

ويمكن القول بأن هذة الدراسة قد إقتصرت على مناطق التصدير الصناعية فقط دون التطرق إلي نظم التصدير المختلفة بشكل عام والتى من بينها المناطق الحرة والتى تتضمن أنشطة صناعية وخدمية وتخزينية مختلفة تهدف الى زيادة وتنمية الصادرات المصرية وتعزيز تنافسيتها بالأسواق الخارجية.

---

٣) مرعى، إيمان (٢٠٠٩)، "إدارة المناطق الحرة: دراسة مقارنة بالتطبيق على المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية"، **رسالة دكتوراة غير منشورة في فلسفة الادارة العامة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٤- الشاملى، عبد الله (٢٠٠٧)، "إدارة سياسات الاستثمار فى الدول النامية: دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر"، **رسالة دكتوراة غير منشورة فى فلسفة الادارة العامة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٥- فهمي، تهاني (١٩٩٢)، "دور مناطق التصدير الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية: دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول النامية مع دراسة خاصة عن مصر"، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

٥ـ دراسة: المهدي، مصطفى (١٩٨١)، أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير غير منشورة: ([٦])

استهدفت الدراسة تناول مفهوم المناطق الحرة وأنواعها، وقد عددت أهداف إقامة المناطق الحرة خاصة في الدول النامية والتى تمثلت فى تحقيق برامج التنمية الاقتصادية من توفير النقد الأجنبي، وخلق فرص عمل، وتحسين مستويات المعيشة، وقد ركزت الدراسة على تقييم التجربة المصرية في إقامة المناطق الحرة.

ولكن مع حداثة المناطق الحرة في مصر وقت إتمام هذة الدرسة فقد كان من المبكر آنذاك الحكم علي أداء المناطق الحرة المصرية، وفي هذا الإطار، تأتي أهمية إجراء دراسة حديثة لتقييم أداء المناطق الحرة المصرية وتحديد مدى مساهمتها فى تحقيق أهداف التنمية.

٦- دراسة: سليمان، فاتن (١٩٨٤)، تقييم لتجربة المناطق الحرة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة: ([٧])

تناولت الدراسة تقييماً لتجربة المناطق الحرة في مصر، وذلك من خلال عرض وتحليل المفاهيم المختلفة للمناطق الحرة، وأنواعها، وأهدافها ولكن لم تتطرق الدراسة إلى الفرص والتحديات التي تواجهه المناطق الحرة، ومع حداثة وقصر حياة المناطق الحرة المصرية وقت إتمام الرسالة فقد جعلها ذلك تدور في إطار نظري إلى حد كبير.

٧ـ دراسة: ماهر، عزة (١٩٨٩)، تقييم تجربة المدينة الحرة ببورسعيد ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة:([٨])

تناولت الدراسة مفهوم المناطق الحرة وأهميتها ومقومات نجاحها، ثم تطرقت إلى دراسة تجربة المناطق الحرة في كلا من سنغافورة وهونج كونج والمقارنة بينها وبين تجربة مدينة بورسعيد الحرة ودورها في تحقيق التنمية.

وقد انتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات التي من شأنها تنمية وتطوير مدينة بورسعيد الحرة، ولكنها لم تتطرق إلى توضيح الوضع العام للمناطق الحرة في مصر، أو الاشارة إلى أي تقييم لأدائها الإقتصادي أو مساهمتها فى تحقيق أهداف التنمية المنشودة.

الإتجاة الثانى ـ الأدبيات التى تناولت سياسات التنمية في مصر من حيث الأطراف المشاركة فى صنعها وتنفيذها وتحديد أهدافها، وتتمثل أهم هذة الادبيات فى الآتى:

١-ESAM AL-DIN MOHAMED, "EVALUATION OF THE EGYPTIAN EXPERIMENT IN ESTABLISHMENT THE NEW TOWNS IN THE DESERT AREAS", ASSIUT UNIVERSITY, **JOURNAL OF ENGINEERING SCIENCES**.([٩])

تناولت هذة الدراسة تقييم للتجربة المصرية فى إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية، وأكدت أنة على الرغم من التجارب العديدة لمصر في إنشاء مدن ومجتمعات عمرانية جديدة في المناطق الصحراوية بهدف تحقيق أبعاد الإستراتيجية التنموية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هناك قصوراً شديداً في تحقيق معدلات التنمية المستهدفة من تلك المجتمعات الجديدة، سواء في معدلات النمو السكاني أو النمو الإقتصادي أو النمو العمراني، وقد أوصت الدراسة بضرورة مراجعة تلك التجارب سواء من الجانب النظري أو التنفيذي بهدف تجاوز مشكلة السكان، والعمل على تحقيق التوازن في الهيكل المكاني وإستغلال الموارد المتاحة مع دعم ركائز عملية التنمية في مجال الزراعة والصناعة والإسكان، فضلا عن ضرورة أن يتوافق أسلوب التنمية مع منظومة الفكر التنموي الإقليمي في خطط إنشاء المدن الجديدة.

وتعد هذه الدراسة من الأهمية بمكان للدراسة موضع البحث نظراً لتناولها أحد الجوانب الهامة فى التخطيط التنموى وهو الفكر التنموى الاقليمى، والذي يساعد على خلق بيئة محفزة وجاذبة لرؤوس الأموال والمستثمرين إلى المناطق الجديدة، وستفيد الدراسة موضع البحث فى جوانب كثيرة فى معرض تحليل إدارة وتوزيع إستثمارات ورؤوس أموال المناطق الحرة ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر.

٦- المهدي، مصطفى (١٩٨١)، " أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع التطبيق على مصر "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة طنطا.

٧- سليمان، فاتن (١٩٨٤)، " تقييم لتجربة المناطق الحرة في مصر "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

٨- ماهر، عزة (١٩٨٩)، " تقييم تجربة بورسعيد المدينة الحرة ودورها في التنمية الاقتصادية " دراسة مقارنة، **رسالة ماجستير غسر منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٩ 7- MOHAMED, ESAM AL-DIN (2003), "EVALUATION OF THE EGYPTIAN EXPERIMENT IN ESTABLISHMENT THE NEW TOWNS IN THE DESERT AREAS", ASSIUT UNIVERSITY, **JOURNAL OF ENGINEERING SCIENCES.** VOL. 31, NO. 1.

٢-دراسة: ممدوح ، مروة (٢٠١١)، "اسلوب التخطيط بالمشاركة والتنمية الاقتصادية: امكانية التطبيق على الحالة المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة فى الاقتصاد: (١٠)

هدفت هذة الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن للمشاركة المجتمعية فى عملية التخطيط، لاسيما فى ظل وجود العديد من المشاكل التي يعاني منها المجتمع المصرى والناجمة عن مركزية القرارات الحكومية، وضعف الصلاحيات المتاحة للمحليات لاتخاذ القرارات، وهو ما يسفر عن نمطية تقديم الخدمات بشكل لا يعكس بالضرورة إختلاف أولويات الاحتياجات بين الوحدات المحلية المختلفة، وقد إنتهت الدراسة إلى ضعف مشاركة المحليات فى عملية التخطيط للتنمية المحلية، وإلى ضرورة تمكين المحليات مالياً وإدارياً للمشاركة فى عملية التخطيط.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الهامة على أكثر من مستوى أهمها التركيز على تمكين المحليات فى عملية التخطيط، وهو أحد الأهداف والمتطلبات الهامة لتحقيق التنمية، وذلك نظراً لأن المحليات هى السلطة الأقرب للمواطن وتعد بمثابة الخط الأول للعلاقة بين الدولة والمواطن، وستفيد هذة الدراسة الدراسة محل البحث فى الكثير من الجوانب يتمثل أهما في توضيح أهمية التخطيط بالمشاركة فى تحديد أولويات التنمية وتعظيم الاستفادة القصوى من الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة واستثمارات المناطق الحرة خاصة فى تحقيق التنمية المحلية المستدامة فى مصر.

٣-دراسة: عبد الحميد، سحر (١٩٩٣)، "السياسة العامة والقطاع الخاص فى مصر من ١٩٥٢-١٩٨٨ "، رسالة ماجستير غير منشورة فى الاقتصاد:(١١)

هدفت الدراسة إلى توضيح تطور السياسة العامة تجاه القطاع الخاص في مصر في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٨٨، وتحليل دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتنفيذ السياسات العامة، وتوضيح أثر ذلك على كفاءة أداء الخدمات.

وقد إنتهت الدراسة إلى التأكيد على تواضع جهود وممارسات إستغلال طاقات وموارد القطاع الخاص المصرى فى التنمية المحلية، مما يتطلب التركيز على تحقيق المزيد من التناسق بين تصميم ووضح السياسات وإداراتها، وذلك من خلال تحول سياسات التنمية إلى ما هو أبعد من المستويات المركزية ببناء المواطن المحلى وزيادة القدرات الأهلية والمحلية فى عملية التنمية.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الهامة للدراسة محل البحث، وذلك فى الإشارة إلى أهمية تبنى أُطر ومناهج جديدة فى وضع وادارة تنفيذ خطط التنمية، ومن ثم إلى أهمية وضع معايير واضحة ومحددة لنمط توزيع واستقطاب الاستثمارات المختلفة وبخاصة تلك العاملة بنظام المناطق الحرة في العمل فى الأقاليم المختلفة وفقا لطبيعة هذة الاستثمارات وأهداف التنمية المنشودة داخل كل نطاق جغرافي في مصر.

رابعاً ـ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تناول دور المناطق الحرة فى تحقيق الأهداف االاقتصادية للتنمية المستدامة فى مصر، وذلك من خلال دراسة الأداء الإقتصادي للمناطق الحرة والأثر التنموي لها فى مصر، وتحديد متطلبات تعظيم الاستفادة القصوى منها فى تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة المنشودة فى مصر، **وفي هذا الإطار، يمكن تحديد أهداف الدراسة على مستويين، وذلك كالتالي:**

- **الأهداف العلمية:**
  - تحليل ما تناولتة بعض النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة حول دور المناطق الحرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
  - المساهمة فى إثراء الإطار المنهاجى والعلمى لمتغيرى الدراسة (المناطق الحرة ـ التنمية الاقتصادية المستدامة).
- **الأهداف العملية:**
  - إجراء دراسة تحليلية لتقييم دور المناطق الحرة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فى مصر، وذلك بتحديد مؤشرات أدائها، وتقدير مدى مساهمتها فى تحقيق أهداف التنمية، وكذا استشراف مستقبل هذا النظام الاستثماري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.
  - الوقوف على أبرز الفرص المتاحة وكذا التحديات التى تواجه استثمارات المناطق الحرة في مصر وسبل تذليلها ومواجهتها.
  - تقديم عدد من المقترحات والتوصيات لصانعي السياسات الاستثمارية العامة ومتخذي القرار حول سُبل تعظيم دور المناطق الحرة والأثر التنموي لها فى تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة فى مصر.

١٠- ممدوح، مروة (٢٠١١)، "إسلوب التخطيط بلمشاركة والتنمية الاقتصادية: امكانية التطبيق على الحالة المصرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة فى الاقتصاد**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١١- عبد الحميد، سحر (١٩٩٣)، "السياسة العامة والقطاع الخاص فى مصر من ١٩٥٢-١٩٨٨"، **رسالة ماجستير غير منشورة فى الاقتصاد**، كلية الاقتصاد والعلوم الساسية، جامعة القاهرة.

خامساً- الحدود الزمنية للدراسة:

تعالج الدراسة الفترة الزمنية من ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٩ وتمثل بدايتها العام الذي شهد إطلاق أهداف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠(SDGs) بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ والتى أعقبها صدور استراتيجية التنمية المستدامة: روية مصر ٢٠٣٠، كما شهد هذا العام إجراء تعديلات تشريعية على قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بالقرار بقانون ١٧ لسنة ٢٠١٥ وذلك فى أعقاب مؤتمر مصر الاقتصادي الذي عقد فى مارس ٢٠١٥، حيث تضمن هذا القانون العديد من المواد ذات الصلة بمنظومة عمل المناطق الحرة لاسيما ما يتعلق منها بنسب التصدير الى خارج البلاد والسوق المحلي ومستقبل المناطق الحرة الخاصة، ويتخلل فترة الدراسة أيضا صدور قانون الاستثمار الحالي رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والذي شرع فى التأكيد على إقامة المناطق الحرة والتوسع فى اقامتها وذلك في ضوء ما يتمتع به هذا النظام الاستثماري الحيوى من من عوامل جاذبية مختلفة للاستثمار.

سادساً ـ منهاجية الدراسة:

ترتكز الدراسة على منهاجية بحثية تتسم بالتنوع والتكامل، حيث ستقوم الدراسة باستخدام عدد من المناهج، والمداخل، والأساليب البحثية إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي، يتمثل أهمها فى الآتى:

- *منهج دراسة الحالة*: وهو طريقة لدراسة وحدة معينة دراسة تفصيلية عميقة بغية استجلاء جميع جوانبها والخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها، وهو يهتم بالموقف الكلي ومعاملة الجزئيات من حيث علاقاتها البنائية والوظيفية بالكل الذي يتضمنها، حيث ستم تطبيق ذلك على المناطق الحرة فى مصر لاسيما فى ظل جهود التطوير والرؤي والخطط الطموحة التي تتبناها الدولة حالياً لتحسين الاداء بها والعمل على تعزيز تنافسيتها إقليميا ودولياً، وذلك بدراسة وتحليل دور المناطق الحرة من حيث أهدافها وأنماطها ومقوماتها، فضلاً عن تحليل أبرز مؤشرات أدائها من حيث حجم استثماراتها وتعاملاتها مع العالم الخارجي وصولاً إلى تحديد مدى مساهمتها فى تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة فى مصر.
- المنهج القانونى: لدراسة البنية القانونية والتشريعية ولوائح العمل المنظمة لمنظومة عمل المناطق الحرة فى مصر.

سابعاً- تقسيم الدراسة:

تُقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، يُقسم كل منها إلى مبحثين، وذلك كالتالى:

الفصل الأول: التعريف بمفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة والمناطق الحرة (الإطار النظري)

المبحث الأول: التنمية المستدامة (المفهوم ـ الأبعاد والمؤشرات)

المبحث الثاني: مفهوم وأنماط المناطق الحرة ومقومات نجاحها.

الفصل الثاني: الوضع الراهن لخطط وسياسات التنمية الإقتصادية المستدامة والمناطق الحرة فى مصر.

المبحث الأول: خطط وبرامج وسياسات التنمية الإقتصادية المستدامة فى مصر.

المبحث الثانى: الوضع الراهن للمناطق الحرة فى مصر.

الفصل الثالث: دور المناطق الحرة فى تحقيق الأهداف الإقتصادية للتنمية المستدامة فى مصر

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية لأداء المناطق الحرة والأثر التنموي لها فى مصر.

المبحث الثانى: فرص وتحديات المناطق الحرة ومتطلبات تعزيز دورها الاقتصادي فى مصر.

النتائج والتوصيات

ـ استخلاص نتائج الدراسة، وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لصانعي السياسات الإستثمارية ومتخذي القرار فى مصر حول سُبل تعزيز دور المناطق الحرة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة فى مصر.

الفصل الأول:

التعريف بمفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة والمناطق الحرة (الإطار النظري)

تمهـــيد:

تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير، وهي تختلف عن النمو الذي قد يحدث تلقائيًا، حيث يتفق أغلب الاقتصاديين على أن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعلى نحو طبيعي ومن دون فعل أو تأثيرات مسبقة، بينما تشمل التنمية وتستهدف إحداث تغييرات هيكلية إقتصادية وإجتماعية ومؤسسية داخل المجتمعات والشعوب، ومن ثم فإن التنمية لا تستهدف زيادة الانتاج وزيادة كفاءته فحسب بل تمتد إلى إحداث تغيير جذري في بنية الهياكل الإقتصادية والإجتماعية للدول.

وفي هذا الإطار، تُعد المناطق الحرة أحد أهم التطورات الاقتصادية النوعية التى تساهم فى توفير الكثير من متطلبات تحقيق التنمية، وبالرغم من التحديات الملازمة لسوق عالمية شديدة المنافسة، والتي تكتسب في ظل العولمة و التكتلات الاقتصادية أبعاداً جديدة، فالمناطق الحرة لا تزال قادرة علي أن تكون نموذجاً اقتصادياً متقدماً، ليس فقط كجزر اقتصادية متقدمة بالنسبة لاقتصاد الدولة، و لكن أيضاً من حيث استهداف خلق وتوليد العديد من فرص العمل و جذب تدفقات جديدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بالاضافة الى دعم التصدير ونقل وتوطين التكنولوجيا، وذلك بما يساهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، يمكن تقسيم *هذا الفصل إلى مبحثين:* –

<u>المبحث الأول</u>: التنمية المستدامة (المفهوم – الأبعاد)، وذلك بتوضيح الفرق بين مفهوم التنمية والنمو، مع تناول أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة.

<u>المبحث الثاني</u>: تطور نشأة المناطق الحرة ومفهومها ومقوماتها، مع تناول الفرق بين مفهوم المناطق الحرة كأداة للتنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم الأخرى، فضلاً عن تناول الروابط الاقتصادية الأمامية والخلفية للمناطق الحرة بالاقتصاد القومي.

المبحث الأول
التنميـــة المستدامـــة
(المـــــفهـــوم – الأبعـــــــــاد)

إستحوذ موضوع التنمية المستدامة على إهتمام العالم خلال العقود القليلة الماضية، ونتيجة لهذا فقد أصبحت التنمية المستدامة مطلباً أساسياً لتحقيق الغايات التنموية المنشودة للأجيال المختلفة، فالتنمية المستدامة هو مصطلح أممي صادر عن الأمم المتحدة، يهدف لتطوير وحسن استغلال الموارد، وزيادة كفاءة وفاعلية التعاطي معهاً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وذلك بما تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة وفرص الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها.

لقد كان إهتمام الفكر الاقتصادي منصباً ولفترات طويلة على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي فقط، ولم يتجلى الاهتمام بمفهوم التنمية بوضوح إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الاهتمام بمفهوم التنمية يدور فى البداية حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول حديثة التحرر، إلا أن هذا المفهوم قد دخل مرحلة جديدة من التطور منذ بداية السبعينيات، فإلى جانب مجال الإهتمام الذي كان محصوراً في الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية، فقد تم إضافة أبعاد جديدة للتنمية وظهور مصطلحات جديدة لها، ومن أهم هذة المصطلحات هو ما إصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، يمكن توضيح المفهوم التقليدي للتنمية والفرق بينه وبين مفهوم التنمية المستدامة ومؤشرات قياس كل منهما، وذلك كالتالي ([١٢]):

أولاً – المفهوم التقليدى للتنمية:

التنمية هي العملية التي يتم من خلالها إحداث تغيير متكامل ومخطط للمجتمعات عن طريق إقامة المشاريع التنموية المختلفة بها، وذلك بهدف نقل هذه المجتمعات من وضعها القائم إلى وضع آخر أفضل مرغوب ومنشود، وقد وقد اقتصر المفهوم التقليدى للتنمية لمدة طويلة على الإشارة إلى " الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عن طريق زيادة الإنتاج من خلال مزيج من الاستثمار والادخار والمعونات"، ومن ثم فقد كانت التنمية فى الماضي مرادفة للنمو الاقتصادي، حيث كانت تشير إلى الأتي:

- قدرة الاقتصاد في التوسع في إنتاج السلع والخدمات.
- النظر إلى النمو من زاوية واحدة وهي النمو في الطاقة الإنتاجية.
- أن النمو الفعلي للاقتصاد لا يتوقف على النمو في قدرته على إنتاج السلع والخدمات فحسب، بل يعتمد أيضا على مدى الاستعمال الفعلي لتلك الطاقة المتزايد.

ثانياً ــ مفهوم التنمية المستدامة:

كما هو الحال في أغلب إشكاليات مناهج التنمية، فإن المتخصصين والمهتمين بهذا المجال لم يصلوا بعد إلى تعريف موحد يمكن الاتفاق عليه لمفهوم التنمية المستدامة **(Sustainable Development)**، فمفهوم التنمية المستدامة كما هو متداول في أوساط الأكاديميين والمتخصصين في مجالات التنمية اليوم لا ينحصر في علاقة التنمية بالبيئة الطبيعية فحسب بل تعدى ذلك إلى الارتكاز على علاقات التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. بمعنى أخر فإن مفهوم التنمية المستدامة جاء ليحمل معنى أوسع وأشمل يهدف إلى إيجاد نوع من التوازن في قرارات التنمية بين المكونات الثلاث الرئيسية للتنمية " البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي"، وفي ضوء ذلك فقد تبنت الأمم المتحدة تعريفاً واسعاً للتنمية المستدامة يتلخص في النظر إليها باعتبارها " التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون التأثير على فرص الأجيال القادمة في الحصول على احتياجاتها "، وذلك كما ورد في تقرير "مستقبلنا المشترك" والذي صدر عن لجنة "برتلاند" رئيسة وزراء النرويج ورئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. (١٣)

ومن أهم الخصائص التي جاء بها المفهوم الحديث للتنمية المستدامة هو الربط تحقيق التوافق والربط التام ما بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، والنظر إلى هذة الأبعاد بإعتبارها أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض.

---

[١٢] العيسوى، إبراهيم (٢٠٠٠)، **التنمية فى عالم متغير: دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ص ص١٣-١٥

(13) Goodland,Rebert (1987), "Neoclassical Economic and Principles of Sustainable Development" , Ecological Modelling, Vol, 38 , P. 36.

ثالثاً ــ أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لكل منهما أهدافه ومؤشراته، تتمثل فى الأتي:([١٤])

- **البعد الاقصادي**: تعني الاستدامة إستمرارية وتعظيم الرفاهة الاقتصادية لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، مثل: الطعام، النقل، المسكن والصحة.
- **البعد البيئ**: يُركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية لكل نظام بيئي حتى لا يتم تجاوزها أو استنزافها، وذلك تجنباً لتدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس فقد تم وضع الحدود أمام الإنتاج والاستهلاك والنمو والسكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.
- **البعد الاجتماعي**: يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، ومن ثم يستهدف هذا البعد الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوصيل الخدمات الاجتماعية إلى الجميع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

- **الخلاصة:**

في ضوء ما تقدم، يتضح أن التنمية المستدامة قد تجاوزت المفهوم التقليدى للتنمية باعتبارها مرادفه للنمو الاقتصادي وتستند إلى مجموعة من الأسس التى يقتضي توافرها لضمان تحقيق أهدافها وغاياتها التنموية المنشودة، **يتمثل أهمها فى الأتي:**

- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوي الأداء الحالي والمستقبلي للموارد الطبيعية، وذلك كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.
- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين.
- أهمية إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز إستخدام وسائل تقنية أكثر توافقاً مع الخصائص البيئية وتستهدف الحد من مظاهر الإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية.
- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج فقط، وإنما يستلزم الأمر أيضاً تعديل أنماط الإستهلاك السائدة ووالتى تؤدي إلى الاسراف وتبديد الموارد.
- لابد وأن يتسع مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود بالنفع على المجتمع، وعدم قصره على منظور التكلفة والعائد المادي فقط، وذلك استنادا إلى مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

---

[١٤]- أبو النصر، مدحت (٢٠١٧) ، **التنمية المستدامة (مفهومها – ابعادها – مؤشراتها)** ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ص ص ١٠١-١٠٦.

المبحث الثاني:
المناطق الحرة ودورها كأداة للتنمية الاقتصادية
(المفهوم ــ والأنماط ــ الأهداف)

لقد تزايد الإهتمام بالمناطق الحرة مع نشأة الرأسمالية وتطورها كنظام عالمي، وقد تطورت فكرة المناطق الحرة مع مرور الوقت تطوراً كبيراً من حيث أهدافها وأماكن إقامتها مع تقدم النشاط الصناعي والتجاري؛ فمن حيث الأهداف تطورت الفكرة من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى مناطق تقدم العديد من الخدمات فى مجال الصادرات والصناعة، كما تطورت من حيث أماكن إقامتها ومساحتها؛ فبعد أن كانت تقام فى مراكز خطوط التجارة الدولية وبمساحات صغيرة، أصبحت تقام فى أي موقع، لاسيما النائية منها داخل الدولة، وذلك بغرض إعمار هذه الأماكن وتسكين الأفراد بها، وذلك بما يسهم فى تحقيق العدالة التنموية المكانية داخل الدول.

وفي هذا الإطار، يتطرق هذا المبحث إلى تناول مفهوم المنـاطق الحـرة وتوضيح دورها كأداة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توضيح المفهوم الإقتصادي للمناطق الحرة والفرق بينه وبين بعض المفاهيم والنظم الاستثمارية المشابهة، فضلاً عن توضيح أنواع وأنماط ومقومات إنشاء المناطق الحرة وأهدافها للدول المضيفة والمستثمرين، وكذا الروابط الاقتصادية (الأمامية – الخلفية) بين المناطق الحرة والاقتصاد القومي، وفي ضوء ذلك **يتناول هذا المبحث ما يلي:**

- **أولاً:** مفهوم المناطق الحرة
- **ثانياً: الفرق** بين نظام المناطق الحرة وبعض النظم الإستثمارية والجمركية الأخرى.
- **ثالثاً:** أنواع المناطق الحرة.
- **رابعاً:** أهداف المناطق الحرة.
- **خامساً:** مقومات إنشاء المناطق الحرة وعوامل نجاحها.

أولاً: مفهوم المنطقة الحرة

بالرغم من الانتشار الواسع للمناطق الحرة إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لها، فقد يطلق عليها مصطلح المنطقة الاقتصادية الحرة، أو المنطقة الإقتصادية الخاصة، أو المناطق الحرة التصديرية، لذلك تتعدد مفاهيم المنطقة الحرة ، وبصفة عامة تُعرف المنطقة الحرة بأنها "منطقة معينة قريبة في الغالب من ميناء بحري أو جوي وبها بنية تحتية أساسية من المرافق والخدمات العامة – وتعتبر لأغراض الجمارك علي الأقل – خارج أراضي الدولة المضيفة، وتقدم بداخلها حوافز عديدة للمستثمرين الراغبين في إنشاء خطوط إنتاج صناعية موجهة في الأساس للأسواق الأجنبية"(١٥) .

وفي ضوء التعريف السابق يمكن القول بأن المناطق الحرة هي نظام استثماري يتسم بوضع خاص يتمثل في الأتي: (١٦)

أ–الموقع الجغرافي المتميز، فالمنطقة الحرة بحكم كونها تمارس نشاطها من خلال اتصالاتها الخارجية استيرادياً وتصديرياً، لابد وأن يتسم الموقع الخاص بها ببعد داخلي وآخر خارجي ليُكونا المصدر الأساسي للمادة الأولية اللازمة لنشاط المنطقة الحرة وسوقاً لمنتجاتها المصنعة وتجارتها المخزونة وخدماتها المختلفة.

ب– قواعد استيراد حرة للمعدات والمواد اللازمة للصناعة وحوافز ضريبية وجمركية متميزة،

ج –إلتزام المشروعات المقامة في تلك المناطق بتحقيق الهدف التي أنشئت من أجله ألا وهو التصدير.

ثانياً: المناطق الحرة وغيرها من النظم الجمركية الخاصة:

هناك بعض المفاهيم والأنظمة الأخري التي تتشابه مع مفهوم المناطق الحرة في بعض الجوانب، ومن الأهمية بمكان التفريق بين مفهوم المنطقة الحرة وبعض المفاهيم الأخري مثل (نظام السماح المؤقت ـ نظام الترانزيت (البضائع العابرة) ــ مناطق التجارة الحرة)، كالتالي:

١٥– جمعة، حازم (١٩٩٥)، الاستثمار **الدولي في المناطق الحرة مع دراسة تطبيقية للمناطق الحرة في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١٧.

١٦- الحصن، سعاد (١٩٨٦)، "المناطق الحرة في جمهورية مصر العربية"، **دراسة تحليلية للموقع الجغرافي والبناء الصناعي – سلسلة دراسات الشرق الأوسط**، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد رقم (١٨)، ص٨.

١-المناطق الحرة ونظام السماح المؤقت.

نظام السماح المؤقت هو " نظام تقوم الدولة بموجبة بمنح إعفاءات من الضرائب الجمركية لبعض السلع والمواد الأولية التي يتم الاستفادة منها في العمليات الصناعية التي تتم داخل الدولة أو تلك التي يتم استيرادها لأغراض التجميع والإصلاح، على شرط أن يتم في فترة لاحقة إعادة تصديرها في صور سلع مكتملة الصنع، وإن صادف ومرت تلك الفترة ولم يتم فيها إعادة التصدير فان الضريبة الجمركية تصبح في هذه الحالة واجبة الدفع "([١٧]).

وبهذا المفهوم أيضا يتشابه نظام السماح المؤقت مع نظام المناطق الحرة، إلا أن البضائع والسلع التي تدخل إلي الدولة، فوفقا لنظام السماح المؤقت يتطلب استيرادها بدون رسوم تقديم خطاب ضمان لمصلحة الجمارك بقيمة الرسوم الجمركية المستحقة عن الخامات ومستلزمات الانتاج المستوردة مع الالتزام بالانتاج وإعادة التصدير بعد فترة معينة، هو الأمر المختلف للمعمول به داخل المناطق الحرة حيث انه لا يوجد أي قيد زمني لبقاء البضائع داخل المناطق الحرة.

٢-المناطق الحرة ونظام الترانزيت (البضائع العابرة).

جاء نظام البضائع العابرة – الترانزيت – بعد أن كانت الدول في السابق تفرض الضريبة الجمركية علي البضائع العابرة من خلال أقاليمها و هي في طريقها إلي دول أخري، و بموجب هذا النظام تم القضاء علي ما كان يتم في السابق من ازدواج للضريبة الجمركية التي كان يستلزم علي التجار دفعها في الدول التي كانت بضائعهم تعبر منها إلي الدول التي سيتم تسويقها فيها، كما أن لهذا النظام جوانب ايجابية أخري منها تنشيط حركة النقل البحري والنقل الداخلي في الدول المختلفة و تحويلها إلي مراكز لتسوية المعاملات التجارية، وفي ضوء ذلك فانه وفقا لهذا النظام لا يتم فرض ضريبة جمركية علي السلع العابرة من الدولة رغم دخولها الإقليم الجمركي لها فعليا نظرا لان تلك السلع لم تدخل الدولة بهدف تسويقها فيها.

ويُسمح لمشروعات المناطق الحرة فى مصر بممارسة نشاط تجارة الترانزيت دون أن تخضع لأي ضرائب أو رسوم جمركية او حتى لأي رسوم خاصة بممارسة النشاط وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة رقم (٤١) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

٣-المناطق الحرة ومفهوم منطقة التجارة الحرة Free Trade Area.

منطقة التجارة الحرة هي أولي صيغ مراحل النظرية الوظيفية الحديثة للتكامل الاقتصادي، والتى تصاعد فيها أوضاع التكامل الاقتصادي طبقاً لتصنيف الاقتصادي الأمريكي Bela Balassa حسب درجة الايجابية Positive Integration، وفيها " تعقد الدول الأطراف اتفاقية يتم بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها علي المنتجات ذات المنشأ المحلي أي يتم إنتاجها في دولة أو أكثر داخل المنطقة ، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية تجاه الدول الأخري غير المشاركة في المنطقة مما يسمح بإختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأطراف علي التبادل مع باقي العالم، وتظل الأقطار الأعضاء بعد إقامة المنطقة مطلقة اليد في تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقا لمصالحها" (١٨).

وبهذا المفهوم تتضح أوجه الفرق بين المناطق الحرة كنظام جمركي خاص ومناطق التجارة الحرة كنظام سياسي ذي أبعاد إقتصادية، كما أن الحوافز والتسهيلات المقدمة في المناطق الحرة تمنح لجميع المستثمرين من جميع دول العالم، في حين أنه لا يتمتع بالامتيازات والحوافز التى تتيحها مناطق التجارة الحرة سوي الأشخاص الذين ينتمون للدول الأعضاء بها.

٤-المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية.

المنطقة الاستثمارية هي منطقة جغرافية محددة المساحة والحدود تخصص لإقامة نشاط معين أو أكثر من الأنشطة الاستثمارية المتخصصة وغيرها من الأنشطة المكملة لها، ويقوم على تنميتها ووضع بنيتها الأساسية **مطور** لتلك المنطقة ويتم اقامة المناطق الاستثمارية حالياً فى مصر بقرار من السيد رئيس مجلس الوزراء، وذلك وفقا لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، ويخص بإدارة كل منطقة استثمارية مجلس ادارة يصدر بتشكيلة قرار من الوزير المختص بشؤون الاستثمار، حيث يتولى مجلس الإدارة إصدار التراخيص الخاصة بالمشروعات بداخلها، فضلا عن مكتب تنفيذي يختص بإنهاء كافة الموافقات اللازمة للمشروعات بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية.

وتتمتع مشروعات المناطق الاستثمارية بكافة ضمانات وحوافز واعفاءات قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولكنها تختلف عن مشروعات المناطق الحرة فى خضوع مشروعات المناطق الاستثمارية لاحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر شأنها فى ذلك شأن مشروعات الاستثمار الداخلى.

---

[١٧] - عبد المولي، السيد(١٩٩١)، **المالية العامة: دراسة للاقتصاد العام مع إشارة خاصة للمالية العامة المصرية**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ص ٣٥٩.

[١٨] - الإمام، محمد (٢٠٠٠)، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ص ص٣٩-٤٠.

ثالثاً: أنواع المناطق الحرة.

يمكن تقسيم المناطق الحرة وفقاً لأكثر من معيار، يتمثل أهمها في تقسيمها وفقاً لمعيار الموقع والمساحة التي تقام عليها المنطقة الحرة، ومعيار آخر نوعي يتمثل في طبيعة الأنشطة التي خصصت المنطقة الحرة لمزاولتها، وإجمالاً يمكن تنقسم المناطق الحرة إلى ثلاث أنواع، كالتالي:

- **المناطق الحرة العامة.**

هي مناطق حرة تقوم الدول بإنشائها غالبا بجوار إحدى المدن أو الموانى أو أي أقاليم أخرى تهدف الدول لتنميتها، ويتم عزل موقع المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة المضيفة بأسوار تحيط بكامل مساحة هذه المنطقة وما تضمها من منشآت ومخازن لازمة لنشاط المشروعات الاستثمارية العاملة فيها، وهذا النشاط لا ينحصر في نوع معين بذاته، بل قد يشمل التخزين والتصنيع وتقديم الخدمات المختلفة، وتتولى تنظيم وإدارة هذه المناطق وتقديم التسهيلات اللازمة للمشروعات العاملة فيها سلطات خاصة تابعة للدولة المضيفة ويتحدد عملها وفقآ لتشريعات ولوائح ونظم عمل تصدر عن الجهات المختصة في الدولة([١٩]) .

- **المناطق الحرة الخاصة**

ينحصر الاستثمار في هذه المناطق على مشروع استثماري واحد، يتم منحه حق التمتع بكافة المزايا والحوافز المقررة لنظام المناطق الحرة، ويرجع سبب انتشار هذا النوع من المناطق إلى العديد من العوامل منها تأثير الموقع على اقتصاديات المشروع كضرورة اقامة المشروع الاستثماري بالقرب من الأماكن التي تتوفر فيها المواد الخام الأولية، فضلاً عن طبيعة النشاط الذي يزاوله المشروع الاستثماري والذي قد يتطلب وجودة بالقرب من أو داخل الميناء البحري أو الجوى. (٢٠)

- **المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة. Special Economic Zone**

تقام هذه المناطق بغرض إقامة مشروعات زراعية وصناعية وخدمية، ويجوز أن يلحق بها ميناء خاص سواء أكان بحرياً أو جوياً أو برياً، وتوفر هذه المناطق مجموعة من المميزات منها تبسيط الإجراءات، وتوفير المرافق والخدمات وتخفيض شرائح الضرائب المفروضة على الدخول والشركات، ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من المناطق هو المنطقة الإقتصادية لإقليم قناة السويس.

رابعاً: أهداف المناطق الحرة

تتعدد أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة والمستثمرين على حد سواء، ويمكن تناول أبرز أهداف المناطق الحرة لكل منهما، كالتالي:

- **أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة:**

تأتي أهمية المناطق الحرة من كونها إحدي الأدوات الإقتصادية التي تساهم في تنمية الإقتصاد القومي، **وتتمثل أهداف المناطق الحرة في جملة من الأهداف يمكن تحقيقها من خلال ما يلي:**

أ–تعزيز الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية العاملة داخل المناطق الحرة مع ما يكملها من الإنتاج في مختلف الأنشطة الاقتصادية المتعددة في الدولة لتنمية الاقتصاد الوطني، حيث تقوم المناطق الحرة بتعزيز الروابط الأمامية للاقتصاد المحلي من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كما تعزز هذه المناطق الروابط الخلفية من خلال استخدام مستلزمات الإنتاج من المواد الخام المحلية واستهلاك الكهرباء والماء وتوظيف العمالة المحلية. ([٢١])

ب–إيجاد فرص عمل جديدة والمساهمة في مكافحة البطالة في الدول المضيفة وزيادة مهاراتهم وتطويرها وتنميتها.

جـ –إندماج الاقتصاد الوطني في منظومة الإقتصاد العالمي، بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات المضطردة التي تطرأ على هذا الاقتصاد والتأقلم معها، وذلك من خلال ما توفرة المناطق الحرة لها من معرفة جديدة، كما تلعب دوراً تعليمياً في مساعدة الشركات على التكيف مع إقتصاد قوي السوق وتنظيم العمل وتسويق الصادرات، فهي نافذة عرض لقدرات ومنتجات الشركات.

د – نقل التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات الحديثة ورفع المهارات الفنية للعمالة المحلية.

---

[١٩] - رايان، بيتر (٢٠٠٥)، وآخرون، **اقتصاديات المناطق الحرة**، مؤسسة المناطق الحرة السورية، دمشق، ص ص ٦-٧.

[٢٠] - **المرجع السابق**، ص ٨.

21- Tahir ,Jamil(1999), Performance & Main features Assessment Of Free Economic Zones In Arabic Countries " working And paper- Economic paper – Economic FOR Research Forum for the Arab countries , Iran & turkey, pp 6-7 .

هـ – زيادة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية سواء عن طريق انتاج وتصدير السلع الصناعية أو عن طريق تصدير خدمات مثل خدمات عنصر العمل وتأجير الأراضي والمباني والمنشآت والتفريغ والشحن .... وغيرها من الخدمات المختلفة التي يمكن أن تؤدي للغير داخل المنطقة الحرة.

في ضوء ما تقدم، يتضح إرتباط الأهداف الأساسية للمناطق الحرة بإستراتيجية تشجيع الصادرات Export Promotion Strategy ، حيث أنه مع زيادة حجم الصادرات يتحسن وضع ميزان المدفوعات مما يدفع بعجلة التصنيع و كذلك تحسين هيكل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية في الدول النامية و تنويعه مما يؤدي إلي تقليل الاعتماد علي صادرات المواد الأولية، وكذلك تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية المتخلفة وذلك بإقامة بها، كما تنشئ المناطق الحرة آثاراً دعائية للنهضة الاقتصادية مما يجذب إستثمارات أخري جديدة داخل المناطق الحرة وخارجها([٢٢]).

- **أهداف المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين:**

أ – الاستفادة من الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية و التسهيلات المختلفة التي تمنحها الدول المضيفة لجذب و تشجيع الاستثمار إلي المناطق الحرة فيها والاستفادة من توفر الأيدي العاملة الرخيصة ذات المهارات الفنية المختلفة.

ب – مد دورة حياة المنتجات و علي وجه الخصوص تلك التي تتأثر بعمليات الشحن والنقل والتفريغ، من خلال إنتاج هذه السلع في المناطق الحرة القريبة من الأسواق التي سيتم توزيعها فيها و ذلك لسهولة إيصال السلع المصنعة في الأوقات المناسبة و بأقل تكاليف ممكنة من خلال استخدام المناطق الحرة كمستودعات تخزين قريبة من الأسواق الاستهلاكية الكبرى.

خامساً: مقومات وعوامل نجاح المناطق الحرة:

لا تعد المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الحرة التي تم ذكرها شروطا كافية لضمان نجاح المناطق الحرة، إذ أن أغلب المناطق الحرة التي لم يكتب لها النجاح كانت تمتلك أغلب تلك المقومات، وإنما لابد من توفر جملة من العوامل المترابطة والمتفاعلة مع بعضها والنجاح هو محصلة لذلك التفاعل، وتتمثل أبرز هذة العوامل فى الأتي:

١–الموقع **الجغرافي** للمنطقة الحرة في الدول المضيفة يلعب دوراً حيويا في نجاحها، و تتبين الأهمية التي تحتلها دراسة الموقع المقترح مما يلي: ([٢٣])

– أثر موقع المنطقة الحرة على تكاليف الإنشاء للمنطقة الحرة من جانب وعلى تكاليف إنشاء المشروعات الاستثمارية داخلها من جانب أخر، وانعكاس ذلك على العوائد المتوقعة.

– يؤثر موقع المنطقة الحرة على مجمل التكاليف التشغيلية (الإنتاج، الأجور ، مصادر الطاقة ، التسويق) للمشروعات الاستثمارية التي تقام فيها .

– إن الفشل في اختيار الموقع الملائم للمنطقة الحرة فشل قاتل يصعب تصحيحه، إذ أن كثيرا من المناطق الحرة في العالم كان سبب فشلها وضياع تكاليف بنيتها الأساسية هدراً يعود إلى سوء اختيار موقعها .

٢ –التوازن في المصالح بين الدولة والمستثمرين .

إذا كانت المصلحة الوطنية للدولة المضيفة هي الدافع الرئيسي لإنشاء المنطقة الحرة فإن التوازن في المصالح المشتركة بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب بغض النظر عن جنسيتهم هو عامل رئيسي لنجاحها، إذ أن المستثمرين الأجانب لا يقدمون على توطين مشروعاتهم الاستثمارية في بلد ما إلا بعد التأكد من أن ظروف الإنتاج والمزايا والحوافز التى تتيحها تجعلها قادرة على الانتاج بمستوى مناسب من التكاليف تمكنها من تحقيق العوائد المنشودة فضلاً عن المنافسة الدولية والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

---

[٢٢] - راتب، إجلال (١٩٩٦) وآخرون، "الجوانب النظرية لدراسة أثر المناطق الحرة علي تنمية الاقتصاد القومي" ، **سلسلة قضايا التخطيط و التنمية** ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، العدد (١٠٤) ، ص١١ .

[٢٣]- الحصن، سعاد (١٩٨٦)، **مرجع سبق ذكرة**، ص ٩ .

- Madani .d (1994), Review of the role & impact of export processing zones ,available at , www. World bank.com.

٣-دراسات الجدوى الإقتصادية والفنية .

لضمان نجاح المنطقة الحرة في تحقيق أهدافها لابد من الاستناد فى إنشائها إلى دراسات الجدوى الاقتصادية، والمالية، والفنية بإعتبارها مشروعاً إستثمارياً ذو أبعاد إقتصادية ، وسياسية ، وإجتماعية حيث أن دراسة الجدوى في هذه الحالة هو أسلوب ومنهج، أو طريقة منظمة يُراد بها تعزيز إمكانية إنشاء المنطقة الحرة من عدمها، ومدى إمكانية تحقيقها للأهداف المرجوة منها، وذلك بالإستناد إلى معايير ومقاييس محددة كمعيار الربحية القومية الذي يبين أثر المنطقة الحرة على مجمل الإقتصاد الوطني، بقصد تمكين متخذ القرار السياسي والاقتصادي من الإقرار باتخاذ آلية المنطقة الحرة كآلية للتنمية المضافة بين البدائل والسياسات المتاحة. ·

٥-إستقرار السياسات الاقتصادية الكلية.

على الرغم من أن المنطقة الحرة تعد منطقة جمركية وإقتصادية قائمة بذاتها، إلا أنها لا تعمل في فراغ فهي جزء من فلسفة إدارة الاقتصاد القومي ، وعنصراً مهماً من مجموعة سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنفتحة والمتكاملة، تؤدى فيها العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً حاسماً، وحيث أن الأخيرة تؤثر وتتأثر بمجمل السياسات الإقتصادية للدولة ؛ لذا لابد من توفير قدراً مهما من الإستقرار لتلك السياسات، وذلك بما يتيح للمشروعات القائمة رسم سياستها وخططها المستقبلية في ظل حالة من التأكد ودرجة أكبر من اليقين.

٦-إشتراك القطاع الخاص في إدارة المنطقة الحرة .

لضمان نجاح المناطق الحرة لابد من إشراك المستثمرين في مجالس إداراتها وفى اللجان والهيئات ذات العلاقة بالاستثمار فيها والاستفادة من خبراتهم في مجالات الإدارة والتطوير والتسويق والترويج، وتشير تجارب بلدان جنوب شرق آسيا واليابان إلى الدور الايجابي الذي لعبته المجالس المشتركة بين القطاع الخاص وممثلي الحكومة في إرساء سبل التنمية، حيث يوجد في كل من اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة على سبيل المثال منتديات تضم رجال الأعمال البارزين وممثلي السلطات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار وذلك لمناقشة مختلف القضايا الإقتصادية ذات العلاقة بالاستثمار في البلاد والتعاون والتنسيق لمنع حدوث أي تعارض بين مسارات الأنشطة الإقتصادية التي يمارسها القطاع الخاص فضلا عن المشاركة فى تعديل القوانين والأنظمة الاقتصادية بالشكل الذي يجعلها أكثر شفافية ووضوحا ويسراً.

<u>الخلاصة:</u>

في ضوء ما سبق تتجلى أهمية المناطق الحرة من كونها إحدي الأدوات الإقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد القومي، من خلال إقامة صناعات تصديرية، وجلب وتوطين التكنولوجيا الحديثة، وتوفير فرص للعمالة، وتعظيم الموارد من النقد الأجنبي، و ذلك في سياق ما تتمتع به المناطق الحرة من مزايا و حوافز و إعفاءات جمركية و ضريبية .

كما تعد المناطق الحرة إحدى أهم دعائم عملية التنمية الشاملة ذاتها، و ذلك من خلال الروابط الأمامية و الخلفية التي تنشئها هذه المناطق للاقتصاد، و استنادا إلي الفلسفة التي تتمحور حول تحرير التجارة و الانفتاح الاقتصادي و تقديم التسهيلات و الإعفاءات، لا سيما وفي ظل ما يشهده العالم حاليا من تسارع في حركة المتغيرات الاقتصادية نحو المزيد من تحرير التجارة، حيث تعد المناطق الحرة هنا كبوابه عبور هامة للاقتصاد العالمي، ونافذة تصدير تدعم قدرة البلد التصديرية وتزيد من درجة إندماجها فى الإقتصاد الدولي وحركة التجارة العالمية.

الفصل الثاني:
الأطر المنظمة للتنمية الإقتصادية المستدامة
والمناطق الحرة في مصر

تمهيد:

يحكم جهود تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة فى مصر مجموعة من الأطر الحاكمة للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة حتى عام ٢٠٣٠ والتى لن تتغير بتغير الحكومات، الأمر الذي يضمن ديمومة البرامج والسياسات ويتيح الفرصة للقطاع الخاص للمضي قدماً في تنفيذ مشروعات دون مخاوف من تغيير القوانين أو التشريعات الحاكمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكذلك تتضمن هذة الأطر ضمانات كثيرة لإحترام الدولة للعقود التي توقعها مع هؤلاء المستثمرين، وهو الأمر الذي ينعكس على جاذبية المناخ الاستثماري، ويشجع المدخرات المحلية الهائلة إلى التدفق في شرايين الاقتصاد بدلاً من اكتنازها وعدم تشغيلها، وهو ما ساهم بدرجة كبيرة فى وضع وتحديد الرؤية الاقتصادية المستقبلية لمصر وأخرجها من حالة العشوائية التي سيطرت على المشهد الاقتصادي خلال عقود ماضية.

كما يحكم منظومة عمل المناطق الحرة فى مصر مجموعة من القواعد ونظم العمل الضابطة لها، لاسيما وأنها باتت تشكل عنصراً أساسياً في المنظومة الاقتصادية الشاملة التي تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية، هذا الى جانب استهدافها المساهمة الفعالة فى جذب المزيد من الاستثمارات وخاصة الأجنبية في إطار رفع معدلات الاستثمار التي تسهم في مواجهة تحدي التمويل، فضلاً عن توطين أهداف التنمية المستدامة وسد الفجوات التنموية بين المحافظات المختلفة.

وفي هذا السياق، يتكون هذا الفصل من مبحثين:

المبحث الأول: الخطط والبرامج والسياسات المنظمة للتنمية الاقتصادية المستدامة فى مصر.

المبحث الثاني: المناطق الحرة فى مصر (الوضع الراهن ـ الأهداف والمزايا والحوافزـ الإطار المؤسسي والتشريعي الحاكم لمنظومة عمل المناطق الحرة فى مصر).

المبحث الأول:

الخطط والبرامج المنظمة للتنمية الاقتصادية المستدامة فى مصر

مع تزايد الضغوط والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى تواجه المجتمعات فى العالم، ووصولها الى الدرجة التى اصبحت تعيق جهود التنمية فيها، فقد حرصت المؤسسات الدولية على وضع مجموعة من الخطط الرامية إلى تحقيق مستهدفات محددة للتنمية مع توجية الدول الوطنية إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التى تضمن تنفيذها واستدامتها.

وفي هذا الإطار، ينظم مسارات تحقيق التنمية المستدامة في مصر مجموعة من الخطط والإستراتيجيات والبرامج الأممية والقومية، يتمثل أهمها فى الآتي:

أولاً ـ أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠(SDGs) :([٢٤])

- على الرغم من إحراز تقدم كبير في تحقيق كثير من الأهداف الإنمائية للألفية (Millennium Development Goals, MDGs) والتي تم إطلاقها في سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، وهي مبادرة من الأمم المتحدة التزم خلالها قادة العالم بتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وكانت تتألف من ثمانية أهداف تمثلت في " القضاء على الفقر المدقع والجوع ، تحقيق تعميم للتعليم الأساسي (الابتدائي) ، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، تقليل وفيات الأطفال ، خفض معدل الوفيات النفاسية ، مكافحة الأيدز والملاريا والأمراض الأخرى ، كفالة الاستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية"، إلا أنه قد تجلي للعالم مع قرب انتهاء المدة المحددة لهذة الاهداف فى ٢٠١٥ أن التنمية تتطلب ما هو أكثر من ذلك.
- وفي هذا الصدد، فقد تم إعتماد أجندة جديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (SDGs) في سبتمبر ٢٠١٥ تحت عنوان "تحويل عالمنا: أجندة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة"، والتى تتكون من ١٧ هدف و ١٦٩ غاية و ٢٤٤ مؤشر، وتهدف بالأساس الى تعزيز النمو الإقتصادي المستمر والمستدام والشامل، وتوفير العديد من فرص العمل الملائمة واللائقة، وتتمثل مقاصد الأهداف الاقتصادية التى شملتها الأجندة فى هذا الاطار ومنها الهدف الثامن " العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف التاسع " الصناعة والابتكار والبنية التحتية، الهدف الثاني عشر " الانتاج والاستهلاك المسؤولان"، والهدف الثامن عشر " عقد الشراكات لتحقيق الأهداف"، وتتمثل أهم المقاصد الفرعية لهذة الأهداف فيما يلي:
  - العمل اللائق ونمو الاقتصاد (٨): تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
  - الصناعة والابتكار والبنية التحتية (٩): إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الإبتكار.
  - الإنتاج والإستهلاك المسؤولان (١٢): ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة.
  - عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (١٧): إقامة شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني المحلى والدولي، وتعبئة المدخرات والإستثمارات لتدبير التمويل اللازم لتحقيق متطلبات التنمية.

ثانياً ـ استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠:([٢٥])

- تزامنا مع إعتماد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة فى عام ٢٠١٥، والتى وضعت مجموعة من الأهداف التنموية يتم تحقيقها حتى حلول عام ٢٠٣٠، وضعت مصر استراتيجيتها للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، لتوضح مدى إدراك الدولة المصرية لحجم التحديات الإقتصادية المستقبلية، ورؤيتها لأولويات وأهداف الأداء الاقتصادى المرجو تحقيقه لمواجهة تلك التحديات خلال عقد ونصف من إطلاق إستراتيجيتها للتنمية المستدامة فى إطار خطط مرحلية وفقاً للتخطيط القطاعى للإقتصاد وكذلك الإهتمام بالآليات اللازمة لتمويل وتنفيذ تلك الخطط.

---

[٢٤] أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، متاح على موقع الامم المتحدة www.un.org، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩.

[٢٥] خطة التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، متاح على موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (وزارة التخطيط والمتابعة والصلاح الادارى سابقاً) http://mpmar.gov.eg/Strategies_Plans.aspx ، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٠.

- وتتضمن إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل فى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئيه، ويأتى تحقيقها فى ضوء عدة محاور فرعية، وتستهدف إستراتيجية التنمية الإقتصادية في مصر حتى عام ٢٠٣٠ أن يصبح الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميز بإستقرار أوضاع الاقتصاد الكلى، وقادر على تحقيق نمو إحتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، وقد أولت خطة التنمية في محاورها إهتماماً بالتصنيع المحلى والتصدير، **وقد تضمنت الإستراتيجية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المستدامة تحقيق ما يلي:**

- زيادة التنافسية والإعتماد على المعرفة من خلال زيادة درجة تنافسية الإقتصاد المصري دولياً وزيادة مساهمة الصادرات في معدل النمو الاقتصادي ورفع مساهمة الخدمات في الناتج المحلى الإجمالي وخاصة الخدمات الإنتاجية وذلك اتساقاً مع توجهات الحكومة والممارسات العامية في هذا الشأن.
- تعظيم القيمة المضافة من خلال زيادة المكون المحلى في المكون الصناعي وخفض عجز الميزان التجاري.
- أن يكون للإقتصاد المصري دور فعال في الإقتصاد العالمي وقادراً على التكيف مع الاقتصاديات العالمية من خلال زيادة مساهمة الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل ١٠ دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال ١٠ سنوات وضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات.

- كما تضمنت الاستراتيجية العمل على وضع خطط عمل طويلة وقصيرة الأجل تستهدف تحقيق ما يلي:

- إحداث تحول هيكلي في الصناعة المصرية من خلال التركيز على القطاعات التي يمكن أن تولد فرص عمل وزيادة حصتها من القيمة المضافة المحلية.
- زيادة فرص وإمكانيات التصدير من خلال تعزيز الإستثمارات الموجهة للتصدير وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دعم وتطوير البنية الأساسية للمشروعات الصغير والمتوسطة مع تشجيع الترابط القوي بين الشركات الكبيرة.
- دعم إنشاء تجمعات صناعية وتشمل المستثمرين من القطاع الخاص في القطاعات طبقاً لأعلى فرص عمل يولدها القطاع وإمكانات القيمة المضافة والتصدير، وتشمل هذه القطاعات الرعاية الصحية والغزل والنسيج والجلود والصناعات الهندسية.

وجدير بالذكر ان الحكومة المصرية تعمل حالياً من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على إطلاق نسخة جديدة من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك بهدف مواكبة التغيرات التي طرأت على مؤشرات الاقتصاد المصرى بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى منذ عام ٢٠١٦ وضمان إتساقها مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣.

ثالثاً ـ الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢) :([٢٦])

تتبلور الإستراتيجية العامة التي تتبناها خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى حول فكرة التوفيق بين إعتبارات النمو الاقتصادي المرتفع والتشغيل والتكافؤ الاجتماعي، وذلك في ضوء أن النمو الاقتصادي السريع لم يعد كافياً – وإن كان ضرورياً – لبلوغ مستويات التشغيل التي تستهدفها الدولة، أو لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تصبو إليها، وإنما صار الأمر يتطلب تبني سياسات إقتصادية محددة لإستهداف تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج والتشغيل معاً.

- **<u>أبرز ملامح إستراتيجية خطة التنمية متوسطة المدى (٢٠١٨/١٩-٢٠٢١/٢٢):</u>**

– مواصلة برامج وسياسات الإصلاح الإقتصادي لإنعكاساتها الإيجابية على بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في مصر.

– إعطاء أولوية للقطاعات الرائدة والواعدة والتي تُشكل مُحركات للنمو، وهي القطاعات عالية الإنتاجية سريعة النمو ذات العلاقات التشابكية القوية مع غيرها من القطاعات، وفي مقدّمتها الصناعة التحويلية.

– تشجيع الإستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتسارعة.

---

[٢٦] الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢)، متاح على موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (وزارة التخطيط والمتابعة والصلاح الادارى سابقاً) http://mpmar.gov.eg، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٠.

– تنمية الأنشطة ذات التوجّه التصديري، وتدعيم دور المجالس التصديرية، وخاصة بالنسبة للأنشطة كثيفة العمل التي تحظى فيها مصر بميزة نسبية وتنافسية.

– التوزيع المتكافئ للاستثمارات العامة بين مختلف الأقاليم والمحافظات مع التركيز على دفع عجلة التنمية بمحافظات الصعيد لتقليل الفجوات التنموية، ومع دعم لامركزية إتخاذ القرار على المستوى المحلي.

– مراعاة الأبعاد البيئية للتنمية لصون الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين مصالح الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة .

– تدعيم ركائز الاقتصاد المعرفي والتنافسية الدولية لضمان إستدامة النمو وتبوء مصر مكانة دولية متميزة.

- **المستهدفات الاقتصادية الكلية للخطة:**

تضمنت الخطة العديد من المستهدفات الاقتصادية منها:

– تنمية الصادرات السلعية غير البترولية بمتوسط معدل نمو سنوي حوالي١٣% لترتفع قيمتها إلى٣٥ مليار دولار بنهاية الخطة، وترشيد عمليات الاستيراد لتقليص الواردات السلعية تدريجياً لتصبح في حدود ٤٥ مليار دولار في العام الأخير من الخطة.

– زيادة معدل الاستثمار من نحو ١٦,٩% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ١٨% في العام الأول من الخطة، ثم إلى نحو ٢٥% في العام الأخير منها.

– زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من ٧,٩ مليار دولار عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ١٠ مليار دولار في العام الأول من الخطة ليتصاعد تدريجياً إلى نحو ١٤ مليار دولار في العام الأخير من الخطة.

– تنمية الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لتوفير نحو ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً وبما يسمح بخفض معدلات البطالة إلى ١٠% في العام الأول من الخطة، والتناقص التدريجي إلى ٨,٤% في نهايتها.

- **محور المناطق الحرة بخطة التنمية متوسطة المدي (٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢):**

تضمنت الخطة فيما يتعلق بالمناطق الحرة، أنه من المخطط القيام بما يلي:

– التوسع في إنشاء مناطق حرة متكاملة المرافق بكل محافظة، وانشاء منطقة حرة لوجيستية بالظهير الخلفي لكل ميناء.

– الإنتهاء من إنشاء(٥) مناطق حرة (بالإضافة إلى عدد ٩ مناطق حالياً) بكل من المنيا ونويبع والحرفيين بالجيزة وسوهاج والشرقية، وذلك بتكلفة في حدود ٤,٢ مليار جنية، مع الترويج لجذب استثمارات بداخل هذة المناطق تتجاوز ٩,١ مليار دولار لاقامة ٧٦٠ مشروعاً توفر ٨٦,٤ ألف فرصة عمل مباشرة وبما يسهم في نمو الصادرات بحوالي ٣ مليار دولار سنوياً.

– الانتهاء من إجراءات إنشاء المنطقة الحرة العامة بكل من ميناء شرق بورسعيد، والعاشر من رمضان (بديلاً عن مدينة بدر).

– طرح مشروعات قومية جديدة بنظام المناطق الحرة، مثل مشروع توصيل النيل عبر مفيض توشكي إلى الوادي الجديد مع إستصلاح وإستزراع مليون فدان، ومشروع فرع النيل بمحافظة المنيا الذي يصُب في منخفض القطارة لزراعة ما يزيد عن٣٣٠ ألف فدان بالصحراء الغربية بالزراعات التصديرية مع إقامة مشروعات للصناعات القائمة عليها.

رابعاً ـ برنامج عمل الحكومة ٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢:(٢٧)

بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٨ تم الاعلان عن برنامج عمل للحكومة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٨/١٩ إلى ٢١-٢٠٢٢، تحت عنوان "مصر تنطلق"، وقد جاء برنامج عمل الحكومة متسقاً مع رؤية "مصر ٢٠٣٠" للتنمية المستدامة، حيث إستهدف البرنامج بدرجة كبيرة تحقيق مستهدفاتها الرامية إلى تحقيق النمو المتوازن وبناء إقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع ومنضبط قائم على المعرفة، وقد تضمن برنامج عمل الحكومة خمسة أهداف رئيسية هي:

١- حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية.
٢- بناء الإنسان المصري.
٣- التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي.
٤- النهوض بمستويات التشغيل.
٥- تحسين مستوى معيشة المواطن المصري.

---

[٢٧] مجلس الوزراء المصرى، برنامج عمل الحكومة " مصر تنطلق" ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢، متاح على **www.cabinet.gov.eg** ، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٠.

وفيما يلى أهم ملامح مستهدفات برنامج عمل الحكومة بأهدافها الرئيسية وبرامجها الفرعية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاستثمار وتهيئة بيئة الأعمال خلال الفترة من (٢٠١٨/ ٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢):

- الوصول بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى ٨%.
- تحفيز الاستثمار الصناعي الخاص.
- التطوير المؤسسي الداعم لمناخ الأعمال وجذب الاستثمارات
- إطلاق خريطة إستثمارية شاملة.
- زيادة عدد المناطق الحرة العاملة المتكاملة بالمحافظات وإنشاء منطقة حرة لوجستية بالظهير الخلفي لكل محافظة.
- تنفيذ ٨ مناطق حرة.
- التوسع في تنظيم حملات توعية لرفع الوعي الاستثماري.
- تنمية القدرات التصديرية
- تنمية الصادرات الصناعية.
- تطوير منظومة المساندة التصديرية.
- متابعة تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة التي تضم تجمعات الكوميسا، والسادك، وتجمع شرق أفريقيا.
- النهوض بمستويات التشغيل.
- معالجة الفجوات التنموية وتدعيم خطط التنمية بالمحافظات المختلفة.

خامساً ـ خطة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: ([٢٨])

وفقًا لموازنة البرامج والأداء الخاصة وبرنامج عمل الحكومة (مصر تنطلق ٢٠١٨ – ٢٠٢٢)، فقد تمثلت أهداف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، الرامية إلى تحقيق رؤية الدولة لعام ٢٠٣٠، في الأتي:

- حماية الاستثمارات المختلفة والعمل على تعزيز تواجدها بالشكل الذي يمثل قيمة مضافة للإقتصاد القومي.
- جذب إستثمارات محلية وإقليمية ودولية تتسم بالإستدامة والتنافسية.
- جذب تمويلات من شركاء التنمية والقطاع الخاص للمساهمة في إقامة مشروعات البنية التحتية داخل البلاد.
- صياغة القوانين وأدوات غير تقليدية لدعم السياسة الاقتصادية والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتعزيز مبدأ الشفافية.
- توقيع إتفاقيات تجارية ثنائية وعقد شراكات استثمارية على الصعيد الإقليمي والدولي.
- القيام بدور الوسيط بين المستثمرين والحكومة المصرية لحل أي نزاعات قائمة أو محتملة.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية.
- مكافحة الفقر والبطالة.
- تحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم والمحافظات.
- زيادة القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني وتحسين البيئة الاستثمارية.

وتتمثل أولويات العمل لتحقيق هذه الأهداف تماشياً مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة الـ "SDGs" وكذا رؤية مصر ٢٠٣٠، في الأتي:([٢٩])

- التوسع في المناطق الحرة والاستثمارية وتطوير المناطق القائمة بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- توسيع الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المتوازنة بما يساهم فى خلق فرص استثمارية والقضاء على الفقر بالمحافظات المختلفة لاسيما بالمحافظات الأكثر إحتياجاً للتنمية.
- العمل على تنمية الوعي الإستثمارى وحل مشكلات المستثمرين وتسوية منازعات الاستثمار.

---

[٢٨] خطة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، متاح على **www.investinegypt.gov.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٠.
* تجدر الاشارة إلى أنه في ضوء التعديل الوزارى الذي تم في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩ فقد تم فصل وزارة الاستثمار والتعاون الدولي إلى وزارتين حيث تم اسناد ملف الاستثمار الى رئاسة مجلس الوزراء ليصبح السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء هو الوزير المختص بشؤون الاستثمار ومن ثم فقد أصبحت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تتبع رئاسة مجلس الوزراء مباشرة.

[٢٩] أولويات ومحاور عمل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، متاح على **www.gafi.gov.eg**، تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٠.

وتجدر الاشارة إلى أنه بتاريخ ٦ يناير ٢٠٢٠ قد صدر قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل مجموعة وزارية للاستثمار، برئاسته وعضوية كلا من: محافظ البنك المركزي، ووزراء السياحة والآثار، التخطيط والتنمية الاقتصادية، التعاون الدولي، المالية، التنمية المحلية، الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الزراعة واستصلاح الأراضي، التجارة والصناعة، بالإضافة إلى رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والمدير التنفيذي لصندوق مصر والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتجتمع اللجنة مرة على الأقل شهرياً **وتختص اللجنة وفقاً للقرار بالآتي:(٣٠)**

- العمل على تشجيع الاستثمار وتذليل ما يواجه المستثمرين من عقبات وإقتراح الوسائل اللازمة لسرعة إنجاز معاملات المستثمرين والتيسير عليهم.
- وضع السياسات الإستثمارية وإقتراح قواعد وأولويات تنفيذها.
- وضع سياسات الاستثمار القطاعية وسياسة تنمية الاستثمار المباشر في مصر.
- متابعة تنفيذ الجهات المختصة للقرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار.
- التنسيق مع باقي اللجان الوزارية لضمان إتساق القرارات المؤثرة على مناخ الاستثمار في مصر.
- وضع سياسات الترويج للاستثمار في مصر.
- القيام بأي مهام أخرى يتطلبها تحقيق أهداف الاستثمار.

في ضوء ما تقدم، وفى إطار تقييم ومتابعة تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، والخطط والبرامج القومية والقطاعية المشار اليها عاليه، يتبين ما يلي: (٣١)

- تحسن ترتيب مصر فى مؤشر مكافحة الفساد، حيث تحسن ترتيب مصر من المركز ١٠٨ عالميا فى عام ٢٠١٦، إلى ١٠٥ عالميا فى عام ٢٠١٨ وفقا لمؤشر الشفافية الدولية، ويأتى ذلك فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ بأن تصبح مصر ضمن أفضل ثلاثين دولة فى مكافحة الفساد.
- تحسن ترتيب مصر وفقاً لتقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الإقتصاد العالمي، حيث إرتفع ترتيب مصر بالمؤشر من المرتبة رقم ١١٦ عام ٢٠١٥ إلى المرتبة رقم ٩٣ عام ٢٠١٩.
- كما تحسن ترتيب مصر بتقرير سهولة ممارسة الأعمال (doing business) الذي يصدر عن البنك الدولى من المرتبة ١٢٦ فى العام ٢٠١٥ إلى المرتبة ١١٤ بالتقرير الصادر في أكتوبر ٢٠١٩.
- وعلى صعيد تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى تصل إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما يمثل تحديا قويا أمام الحكومة المصرية فى ظل الأزمات الاقتصادية العالمية الحالية والمتمثلة فى الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتداعيات المختلفة لفيروس كورونا العالمي (COVID-19)، إلا أنه قد تحقق ارتفاع فى معدل النمو الاقتصاد المصرى من ٤,٢٪ عام ٢٠١٥ الى ٥,٦٪ عام ٢٠١٩.
- تقلصت معدلات البطالة لتصل إلى ٧,٨٪ عام ٢٠١٩ مقابل ١٤,٣٪ عام ٢٠١٦، وذلك نتيجة للجهود التى بذلت فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والخطط الإصلاحية التى وضعتها الدولة المصرية منذ نوفمبر ٢٠١٦، فضلاً عن القيام بالعديد من مبادرات تشجيع القطاع الخاص، وتطوير قطاع الصناعة، وتنفيذ العديد من المشروعات القومية، وهو ما ساهم فى خفض معدلات البطالة من خلال توفير العديد من فرص العمل الملائمة والمستدامة.
- كما شهدت الاستثمارات الخاصة إرتفاعاً بنسبة ١٥٨,٥% خلال العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ لتصل إلى نحو ٤٨٠ مليار جنية مقارنة بنحو ١٨٥,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، كما شهدت الاستثمارات الكلية المنفذة أيضاً ارتفاعاً خلال العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ بنسبة ١٨١,٦% لتبلغ نحو ٩٤٠ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٣٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

---

[٣٠] قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢٠، المنشور فى الجريدة الرسمية -العدد الأول مكرر(ج)-في ٦ يناير ٢٠٢٠.

[٣١] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، تطور مؤشرات الاقتصاد المصري، متاح على **www.idsc.gov.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٥.

- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية من ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٨/٢٠١٧، متاح على **http://www.cbe.org.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/١/٩

- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، متاح على **http://www.goeic.gov.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩.

- تم إطلاق إصدارين للخريطة الاستثمارية منذ عام ٢٠١٨، وذلك وفقاً للتطورات التي واكبتها الخريطة والتنسيق المشترك مع الجهات المختلفة، حيث تم إطلاق الإصدار الأول فبراير ٢٠١٨ وضم ما يزيد عن ٢٥٨٣ فرصه استثماريه فى جميع محافظات مصر وفى مختلف المجالات والتى تحتوي على كيفية الاستثمار فى المناطق الحرة والاستثمارية وأيضا المشروعات القومية الكبرى، وقصص النجاح فى مختلف المجالات، وتضمن الإصدار الثاني، خدمة تسجيل حساب شخصي على الخريطة للاستفادة من بعض الإمكانيات مثل (الفرص ومقارنتها- الإرسال- معرفة الخدمات- التحديث)، كما تم إتاحة إمكانية الحجز الإلكتروني لأراضي الاستثمار الصناعي على الخريطة الاستثمارية بداية من شراء كراسات الشروط إلكترونياً والمتابعة وصولاً لمعرفة نتيجة الطرح.
- شهدت التجارة الخارجية المصرية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من ٢٠١٥- ٢٠١٩ حيث ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من ٢٢,٢٤ مليار دولار فى ٢٠١٤/ ٢٠١٥ إلى ٢٨,٥ مليار دولار فى ٢٠١٨/ ٢٠١٩، وفي هذا الاطار فقد زادت الصادرات بمعدلات تفوق الزيادة فى معدل الواردات، لتصل نسبة زيادة قيمة الصادرات عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ إلى ٢٨,١٤%، مقارنة بعام ٢٠١٥، فى حين وصلت نسبة زيادة قيمة الواردات في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٨,٥%، مقارنة بعام ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث بلغت الواردات المصرية ٦٦,٥ مليار دولار عام ٢٠١٨/٢٠١٩ مقابل ٦١,٣ مليار دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٥، كما تحسن هيكل الواردات خلال هذة الفترة بانخفاض إستيراد السلع الاستهلاكية وزيادة إستيراد المواد الخام والسلع الوسيطة.
- كما شهدت الصادرات المصرية غير البترولية تطورا ملحوظاً خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩ حيث زادت هذة الصادرات بنسبة ٢٦,٦ %، وذلك من١٣,٣٥ مليار دولار فى ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ١٦,٩ مليار دولار فى ٢٠١٨/٢٠١٩.

المبحث الثاني:

الوضع الراهن للمناطق الحرة فى مصر

في إطار جهود الدولة المصرية الرامية إلى تنمية التجارة الخارجية ومضاعفة مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة باعتباها الجهة المختصة بعمل المناطق الحرة فى مصر تعمل في هذا السياق على المساهمة في تحقيق الغايات التنموية النشودة من خلال العمل على تطوير المناطق الحرة القائمة والتوسع في إقامة المزيد منها، حيث تعد المناطق الحرة في مصر نمطاً استثمارياً متميزاً كونها أحد أنظمة الاستثمار الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحتة التنفيذية، وقد شرعت الدولة المصرية فى إقرارها والتوسع فى إقامتها لما لها من أهمية كبيرة فى تنفيذ سياسات وخطط التنمية والاصلاح الاقتصادي في مصر، بالاضافة إلى معالجة الكثير من الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري.

وفي هذا الصدد، يمكن تناول الوضع الراهن للمناطق الحرة فى مصر من خلال ما يلي:

١- **نشأة المناطق الحرة في مصر.**

٢- **أهداف المناطق الحرة فى مصر.**

٣- **السياسات والقواعد الحاكمة لمنظومة عمل المناطق الحرة في مصر(Policies).**

٤- **عوامل جاذبية المناطق الحرة (المزايا -الحوافز -الضمانات)**

٥- **الأنشطة المُصرح بها داخل المناطق الحرة في مصر.**

٦- **أنماط المناطق الحرة في مصر.**

٧- **برامج ومشروعات تطوير وإقامة المناطق الحرة القائمة والمستهدفة.**

أولاً- تطور نشأة المناطق الحرة في مصر. (٣٢)

- على الرغم من معرفة مصر للمناطق الحرة خلال النصف الثانى من القرن ١٢ حينما كانت الإسكندرية مركز للتجارة العالمية – إلا أن إنشاء المناطق الحرة فى مصر بمفهومها الحديث والمعاصر يرجع إلى عام ١٩٠٢ عندما قامت الحكومة المصرية بالإتفاق مع شركة قناة السويس على إنشاء منطقة حرة ملحقة بمدينة بورسعيد وذلك لخدمة أغراض الشركة وتوسيع وصيانة الميناء وبموجب هذا الاتفاق مُنحت الشركة إعفاءات جمركية لكافة البضائع الواردة للمنطقة.
- لم تُنظم المناطق الحرة في تشريع قانوني إلا في نهاية عام ١٩٥٢ حين صدر المرسوم بالقانون رقم (٣٠٦) في ديسمبر ١٩٥٢ والذي يعتبر أول تشريع قانوني منظم للمناطق الحرة في مصر وقد أجاز هذا القانون لوزير المالية والإقتصاد إنشاء مناطق حرة عامة أو خاصة في أى ميناء من الموانى المصرية أو المناطق الملاصقة لها بناء على إقتراح مصلحه الجمارك، والسماح فيها بإجراء أية عمليات تحتاج إلى مزايا المنطقة الحرة، وذلك للإستفادة من مركز البلاد الجغرافي.
- وفى سبتمبر ١٩٧١ شملت قوانين إعادة تنظيم الدولة والإقتصاد القومي صدور القانون رقم (٦٥) لسنه ١٩٧١ في شأن إستثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة، وفى عام ١٩٧٤ صدر القانون رقم (٤٣) بخصوص تنظيم رأس المال العربي والأجنبى والمناطق الحرة، ثم صدر قانون الاستثمار رقم (٢٣٠) لسنه ١٩٨٩، ثم صدور قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنه ١٩٩٧ وتعديلاته وأخرها القرار بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥، وأخيراً صدور قانون الاستثمار الحالى رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.
- وتعد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة هي الهيئة القائمة على إدارة وتنمية المناطق الحرة المصرية، وهي هيئة عامة إقتصادية لها شخصية إعتبارية عامة وتقوم على تنظيم الاستثمار في البلاد وتشجيعه، وتنمية وإدارة شئونه والترويج له على النحو الذي يحقق خطة التنمية الاقتصادية للدولة، وهي الجهة الإدارية المختصة دون غيرها بتطبيق أحكام قانون قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، ولا

---

[٣٢]) مرعى، إيمان (٢٠٠٩)، "إدارة المناطق الحرة: دراسة مقارنة بالتطبيق على المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية"، **رسالة دكتوراة غير منشورة في فلسفة الادارة العامة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص ٦٣-٦٧

تتقيد الهيئة في المسائل المالية والإدارية بالنظم والقواعد الحكومية، وتتضمن إختصاصات الهيئة، فيما يتعلق بالمناطق الحرة، وفقاً لقانون إنشائها وقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ما يلي:([٣٣])

- وضع ضوابط تشكيل واختصاصات ونظم عمل مجالس إدارات المناطق الحرة والاستثمارية.
- إقرار اللوائح والنظم وإعتماد النماذج اللازمة لإقامة المناطق الحرة والاستثمارية وتنميتها وإدارتها، وتحديد ضوابط وآليات إلغاء المشروعات المقامة وفقاً لأنظمة الاستثمار المختلفة، والمدد اللازمة لسقوط الموافقات الصادرة بشأنها.
- إعتماد ضوابط قواعد دخول البضائع وخروجها وأحكام قيدها ومقابل شغل الأماكن التي تودع بها، وفحص المستندات والمراجعة والنظام الخاص برقابة المناطق الحرة وحراستها وتحصيل الرسوم المستحقة، وذلك بالتنسيق مع مصلحة الجمارك.

ثانياً – أهداف المناطق الحرة في مصر:

- تنمية الصادرات المصرية وتعزيز تنافسيتها بالأسواق الخارجية.
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي وإحداث تراكم رأسمالى.
- جذب وتوطين التكنولوجيا الحديثة في مصر.
- توفير فرص عمل وتخفيف حدة البطالة مع نقل الخبرات والمهارات الأجنبية للعمالة المصرية.
- تنويع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد المصري وتحقيق التكامل بين المناطق الحرة والسوق المحلى.
- العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدماً، أو االتي لا يقبل رجال الأعمال على الاستثمار فيها.
- ضمان تواجد مخزون إستراتيجي داخل حدود الدولة أو بالقرب منها من السلع الهامة في أوقات السلم والحرب.

ثالثاً–السياسات والقواعد الحاكمة لعمل المناطق الحرة في مصر: (٣٤)

- تحديد المساحات الجغرافية والإحداثيات الخاصة بالمنطقة الحرة العامة والخاصة بشكل صريح.
- عزل المنطقة الحرة عن باقي أقاليم الدولة من خلال إقامة الأسوار العازلة حولها.
- عدم الخضوع لأي من قوانين الضرائب والرسوم السارية فى مصر.
- تحديد الأنشطة المسموح بممارستها لكل مشروع داخل المنطقة الحرة (التخزين وإعادة التصدير ـ القيام بالتصنيع من أجل التصدير ـ ممارسة الأنشطة الخدمية).
- معاملة المشروعات التي تقام بنظام المناطق الحرة العامة والخاصة كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية.
- تعامل البضائع التي تدخل إلى المناطق الحرة من داخل البلاد على أنها صادرات، والعكس فيما يتعلق بالبضائع التي تدخل الدولة من هذه المناطق والتى تعامل على أنها واردات.

رابعاً –عوامل جاذبية المناطق الحرة (المزايا –الحوافز – الضمانات): (٣٥)

- **المزايا:**

- حرية اختيار مجال الاستثمار.
- حرية تحويل الأرباح والمال المستثمر إلى الخارج.
- حرية الاستيراد من السوق المحلى أو الخارجي.
- حرية تسعير المنتجات من السلع والخدمات.
- حرية الاستيراد والتصدير من والى خارج البلاد دون القيد بسجل المصدرين والمستوردين.

---

٣٣ قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، مرجع سابق ص ص٤١-٤٢

[٣٤]) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، المناطق الحرة فى مصر، متاح على **www. investinegypt.gov.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٢.

[٣٥]) الغمراوى، محمد (٢٠١٠)، "مناخ وفرص الاستثمار فى جمهورية مصر العربية"، **بحث غير منشور**، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، القاهرة.

- اكتفاء المشروع بالترخيص الصادر له عند التعامل مع أجهزة الدولة المختلفة للحصول على الخدمات والتيسيرات والمزايا للمشروع، دون الحاجة الى القيد بالسجل الصناعي.
- منح المستثمرين الأجانب إقامات داخل البلاد ومنح العاملين الأجانب تصاريح إقامة بناء على طلب المشروعات العاملين بها.

- **الحوافز:**

- عدم وجود قيود على جنسية وحجم رأس المال.
- عدم خضوع واردات وصادرات المشروعات الخارجية للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير.
- إعفاء الأصول الرأسمالية للمشروع ومستلزمات الإنتاج المحلية والخارجية وصادرات المشروع الخارجية من الضرائب والرسوم الجمركية.
- إعفاء كامل المكونات المحلية من الرسوم الجمركية في حالة البيع للسوق المحلي.
- إعفاء السلع الواردة ضمن تجارة الترانزيت محددة الوجهة من رسم المنطقة الحرة فور ورودها.

- **الضمانات:**

- ضمان عدم التأميم أو مصادرة المشروع.
- عدم فرض الحراسة على المشروع أو الحجز على أمواله أو الإستيلاء أو التحفظ عليها أو مصادرتها بغير الطرق القضائية.
- ضمان عدم رفع الدعاوى العمومية على المشروع إلا بعد موافقة الوزير المختص بشؤون الاستثمار.

خامساً –الأنشطة المصرح بالعمل بها داخل المناطق الحرة في مصر:

يسمح بكافة الأنشطة المراد الاستثمار بها داخل المناطق الحرة وفقاً للسياسة التي تضعها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبصفة أساسية الصناعات الموجهة للتصدير للخارج باستثناء الأنشطة المنصوص عليها فى المادة رقم (٣٤) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، والمتمثلة فى (تصنيع البترول، صناعات الأسمدة، الحديد والصلب، تصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي، الصناعات كثيفة استخدام الطاقة التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى للطاقة، وصناعات الخمور والمواد الكحولية، وصناعات الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها مما يرتبط بالأمن القومي.) ([٣٦])

سادساً –أنماط المناطق الحرة فى مصر:

تتعدد أشكال المناطق الحرة في مصر بين ثلاثة أشكال وهي:

أ –المنطقة الحرة العامــة:

- هي قطعة أرض محاطة بأسوار من جميع الجهات مخصصة لإقامة المشروعات الإستثمارية الصناعية والخدمية والتخزينية تخصص المساحات بداخلها بنظام مقابل الانتفاع، وذلك وفقاً للاشتراطات الواردة بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية.
- وتقام المناطق الحرة العامة وفقاً لنص المادة (٣٣) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من الوزير المختص بشؤون الاستثمار بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- ويوجد حالياً عدد ٩ مناطق حرة عامة منتشرة بأنحاء الجمهورية وهي (المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر ــ المنطقة الحرة بالاسكندرية ــ المنطقة الحرة ببورسعيد ــ المنطقة الحرة بالإسماعيلية ــ المنطقة الحرة بالسويس ــ المنطقة الحرة بدمياط ــ المنطقة الحرة بشبين الكوم ــ المنطقة الحرة بقفط ــ المنطقة الحرة الاعلامية) يعمل بداخلها عدد ٨٨١ مشروع برؤوس اموال ٦,٩ مليار دولار وتكاليف استثمارية ١٤,٧ مليار دولار توفر ١٠٤ ألف فرصة عمل.
- تتسم المناطق الحرة العامة القائمة بأنها مزودة بالمرافق والبنية الأساسية اللازمة للتشغيل وإستقبال المشروعات) طرق – كهرباء – محطات صرف صحي – شبكاة مياه – الخ)، بالإضافة إلى تواجد وحدة جمركية متكاملة ووحدة لشرطة أمن الموانى ووحدة أمن الموانى بكل منطقة تعمل على مدار ٢٤ ساعة، وقد روعي في إختيار مواقع المناطق الحرة العامة التواجد بالمدن الكبرى المميزة بموقعها وتوافر العمالة وإمكانياتها الداعمة للمنطقة وبالقرب من الموانى البحرية والجوية.

[٣٦] قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، مرجع سابق، ص٢٤

جدول رقم(١)

الخصائص اللوجستية للمناطق الحرة العامة القائمة

م	المنطقة	المسافة من القاهرة (كم)	ميناء جوى	ميناء بحري	طرق سريعة	سكك حديد
١	مدينة نصر	١٥	القاهرة الدولي	--	متوافرة	القاهرة
٢	الإسكندرية	٢٠٠	٢٠ النزهة- ٤٠ برج العرب	الإسكندرية / الدخيلة	طريقان	خط مزدوج
٣	بور سعيد	٢٠٠	الجميل	بور سعيد شرق بور سعيد	تقع على الطريق الرئيسي بور سعيد / القاهرة	خط مفرد
٤	السويس	١٤٠	--	السويس/الأدبية العين السخنة	تقع على الطريق الرئيسي السويس/القاهرة	خط مفرد
٥	الإسماعيلية	١٢٠	--	--	تقع على الطريق الرئيسي الاسماعيليه/القاهرة	خط منفرد حتى الزقازيق
٦	دمياط	٢٥٠	--	دمياط	طريق الميناء الرئيسي	خط مزدوج
٧	الإعلامية	٣٠	القاهرة	--	تقع على الطريق الرئيسي القاهرة / الإسكندرية الصحراوي	مشروع ربط
٨	قفط	٦٤٠	٤٧ مطار الأقصر	القصير سفاجا	فقط/القصير الصحراوي سوهاج/ البحر الاحمر	قنا – الأقصر
٩	شبين الكوم	٧٠	القاهرة	---	القاهرة –إسكندرية الصحراوي القاهرة – إسكندرية الزراعي	مواجهه تماما لمحطة السكة الحديد

- وتجدر الاشارة إلى أن مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار هو الذي يختص بتحديد فئات قيمة مقابل الانتفاع السنوي للمتر مربع للأراضي المخصصة للمشروعات فى المناطق الحرة العامة، وذلك وفقاً لنص المادة (٨٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار، وتحدد فئات مقابل الإنتفاع بحسب طبيعة النشاط ووفقاً للمقتضيات الإقتصادية لكل منطقة، ولمجلس إدارة الهيئة إعادة النظر في هذة الفئات عند الاقتضاء.
- وقد كانت فئات مقابل الانتفاع المطبقة داخل المناطق الحرة العامة حتى ٢٠١٩/٣/٣١، فيما عدا بعض المناطق التى تنخفض فيها مقابل الانتفاع لاعتبارات اقتصادية كالمنطقة الحرة بقفط بقنا، تتمثل فى الآتي:

جدول رقم(٢)

فئات مقابل الانتفاع بالمناطق الحرة العامة حتى ٢٠١٩/٣/٣١

النشاط	مقابل الانتفاع ($/م٢)
الصناعي	٣,٥
التخزيني	٧
الخدمي	٧
المباني الجاهزة	٢٥
نشاط السيارات المستعملة	١٥

- وقد تم تعديل فئات مقابل الانتفاع المذكورة بمقتضى قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم (١٣-٢٠١٩/١) بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٠، ونص القرار على أن تسري تلك الزيادة اعتبارا من ٢٠١٩/٤/١ كالتالي:([٣٧])

جدول رقم(٣)

فئات مقابل الانتفاع بالمناطق الحرة العامة

خلال الفترة من ٢٠١٩/٤/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١

النشاط	الزيادة السنوية	قيمة مقابل الانتفاع (م٢/ دولار) القائمة فعلياً يعاد النظر في مقابل الانتفاع بعد خمس سنوات					مقابل الانتفاع للمساحات الشاغرة تزداد بنسبة ١٠% سنوياً
		سنة (١)	سنة (٢)	سنة (٣)	سنة (٤)	سنة (٥)	
الصناعي	١٠%	٣,٨٥	٤,٢٥	٤,٦٧	٥,١٤	٥,٦٥	٥
التخزيني	١٥%	٨,٠٥	٩,٢٥	١٠,٦٤	١٢,٢٤	١٤,٠٧	١٠
الخدمي	١٥%	٨,٠٥	٩,٢٥	١٠,٦٤	١٢,٢٤	١٤,٠٧	١٠
المباني الجاهزة	١٠%	٢٧,٥	٣٠,٢٥	٣٣,٢٧	٣٦,٦٠	٤٠,٢٦	٣٠
نشاط السيارات المستعملة	٢٠%	١٨	٢١,٦	٢٥,٩٢	٣١,١١	٣٧,٣٣	٢٠

- إلا انه وبعد مرور فترة قصيرة قد صدر قرار جديد لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة برقم (١٠-٦ /٢٠١٩) بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٥ بالموافقة على التقرير الجديد للجنة العليا للتقييم بالهيئة العامة للخدمات الحكومية المؤرخ ٢٠١٩/٦/١٣ بشأن إعادة تقييم مقابل الإنتفاع بالمناطق الحرة على أن تطبق الفئات الايجارية الجديدة اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١، وتتمثل فئات مقابل الانتفاع الجديدة فى الأتي:([٣٨])

جدول رقم (٤)

فئات مقابل الانتفاع بالمناطق الحرة العامة اعتبارا من ٢٠٢٠/١/١

النشاط	الزيادة السنوية	قيمة مقابل الانتفاع (م٢/ دولار) القائمة فعلياً يعاد النظر في مقابل الانتفاع بعد خمس سنوات					مقابل الانتفاع للمساحات الشاغرة تزداد بنسبة ١٥% سنويا
		سنة (١)	سنة (٢)	سنة (٣)	سنة (٤)	سنة (٥)	
الصناعي	١٥%	٥	٥,٧٥	٦,٦١	٧,٦٠	٨,٧٥	٧
التخزيني	١٥%	٩	١٠,٣٥	١١,٩٠	١٣,٦٩	١٥,٧٤	١١
الخدمي	١٥%	٩	١٠,٣٥	١١,٩٠	١٣,٦٩	١٥,٧٤	١١
المباني الجاهزة	١٥%	٢٨	٣٢,٢٠	٣٧,٠٣	٤٢,٥٨	٤٨,٩٧	٣٠
نشاط السيارات المستعملة	١٥%	١٨	٢٠,٧٠	٢٣,٨١	٢٧,٣٨	٣١,٤٨	٢٠

وفي هذا الاطار نود الاشارة الى ان صدور قرارين لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بشأن تعديل مقابل الإنتقاع المقرر لمشروعات المناطق الحرة العامة فى مدد متقاربة يتعارض مع المبائء الحاكمة لقانون الاستثمارقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والتى تنص على إستقرار السياسات الاستثمارية وثباتها، ونرى انه من الملائم القيام بدراسة للقرارات المختلفة قبل اصدارها، وذلك حفاظاً على إستقرار الأوضاع القانونية والمالية لكل من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والشركات العاملة بنظام المناطق الحرة العامة فى مصر، حيث أن تكلفة مقابل الانتفاع داخل المناطق الحرة العامة تعد أحد أبرز عناصر التكلفة المؤثرة على القرار الاستثماري بالنسبة للمستثمر بالاضافة الى تكاليف رسوم الخدمات ورسوم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المقررة وفقا لنص المادة (٤١) من قانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

---

[٣٧] قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الحرة رقم (١٣-٢٠١٩/١) الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٠ بالموافقة على تعديل فئات مقابل الانتفاع فى المناطق الحرة العامة.

[٣٨] قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الحرة رقم (١٠-٦ /٢٠١٩) الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٥ بالموافقة على تعديل فئات مقابل الانتفاع فى المناطق الحرة العامة.

- وجدير بالذكر أنه لا تخضع المشروعات العاملة داخل المناطق الحرة العامة والأرباح التي توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر وفقاً لنص المادة ٤١ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، ومع ذلك تخضع هذة المشروعات إلى المعاملة الأتية:

جدول رقم (٥)

الرسوم المطبقة على صادرات وإيرادات المناطق الحرة العامة

وفقا لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

النشاط	الرسم وفقاً لنص المادة (٤١) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧
الصناعي	١% من قيمة السلعة عند الخروج
التخزيني	٢% من قيمة السلعة عند الدخول
الخدمي	١% من إجمالي الإيرادات المحققة
تجارة الترانزيت	تُعفى من الرسم تجارة البضائع العابرة (ترانزيت) محددة الوجهة.

* تؤول حصيلة رسوم المناطق الحرة العامة وفقا لنص المادة المشار اليها لصالح الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

- يتم المفاضلة بين الطلبات المقدمة لاقامة المشروعات داخل المناطق الحرة العامة وفقاً للقواعد الآتية:

١- غرض المشروع (طبيعة نشاط المشروع).

٢- رأس المال والتكاليف الاستثمارية للمشروع.

٣- حجم العمالة المستهدفة.

٤- تناسب المساحة المطلوب الترخيص بها مع نوعية النشاط المزمع مزاولته.

- وتستهدف الهيئة العامة للاستثمار وفي هذا الاطار اقامة عدد ٨ مناطق حرة عامة وفقا لبرنامج عمل الحكومة بحلول عام ٢٠٢٢ منها عدد ٤ مناطق حرة عامة قيد الانشاء حاليا بكل من (الاسماعيلية الجديدة ـ نويبع بجنوب سيناء ـ المطاهرة بالمنيا ـ أسوان الجديدة)، بالاضافة الى استكمال اجراءات اقامة المناطق الحرة بكل من (الحرفيين بالجيزة، مطوبس بكفر الشيخ، جمصة بمحافظة الدقهلية، العاشر من رمضان بالشرقية)، وقد تم الانتهاء من إجراءات إقامة المناطق الحرة بكل من (المنيا– أسوان – نويبع) وجاري العلم على تدبير التمويل اللازم لإنشائها، فضلاً عن إستكمال باقي الإجراءات اللازمة لإقامة المناطق الحرة الأخرى.

ب ـ المنطقة الحرة الخاصة:

- هي قطعة أرض تقع خارج نطاق المنطقة الحرة العامة تم تخصيصها لمشروع استثماري واحد لعدم توافر مساحات بالمناطق الحرة العامة أو للتأثير الايجابي لهذا الموقع على اقتصاديات تشغيل المشروع، كضرورة تواجد المشروع بالقرب من مصادر المواد الخام أو أحد موانئ التصدير أو طريق بري سريع معين لإعتبارات تتعلق بنقل الخامات أو تصدير المنتجات، ويقوم المستثمر عادةً بإختيار موقع مشروعه الذي يرغب في إقامته كمنطقة حرة خاصة إما بنظام نقل الملكية أو بنظام الاستئجار لحسابه كما يتولى توصيل المرافق إلى هذا الموقع وتحمل تكلفة توفير ممثلين عن الجمارك وأمن الموانئ والهيئة لتخليص إجراءات دخول وخروج البضائع.
- ويتمتع المشروع المقام بنظام المناطق الحرة الخاصة بنفس المزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المشروعات المقامة داخل المناطق العامة، وتتبع المنطقة الحرة الخاصة للإشراف الإدارى لأقرب منطقة حرة عامة ويمكن للمشروعات الصناعية العاملة بأي نظام إستثماري أخر داخل البلاد أن تتحول للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة وذلك شريطة أن يكون المشروع قد بدأ نشاطه بالفعل وألا تقل صادراته إلى خارج البلاد عن ٨٠% من إنتاج المشروع، ويبلغ عدد مشروعات المناطق الحرة الخاصة ٢٠١ مشروع حتى حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ برؤوس أموال ٦ مليار دولار وتكاليف استثمارية ١١,٤ مليار دولار توفر ٩٠ ألف فرصة عمل.
- ويتم إقامة المناطق الحرة الخاصة وفقاً لنص المادة (٣٣) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص حيث يتم الموافقة على إنشاء مناطق حرة خاصة تقتصر كل منها على مشروع أو أكثر في أنشطة مماثلة متى اقتضت طبيعتها ذلك.

- ويختص مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة المشرفة بالموافقة النهائية على إقامة المشروع، ويصدر قرار ترخيص المزاولة من رئيس مجلس إردة المنطقة الحرة العامة، ويشترط للموافقة على إقامة المناطق الحرة الخاصة توافر الشروط الواردة بالمادة (٧٦) من اللائحة التنفيذية للقانون والمتمثلة فى الأتي:

١- ألا يوجد موقع ملائم لنشاط المشروع داخل المناطق الحرة العامة وأن يكون الموقع المطلوب للمنطقة الحرة الخاصة هو العامل المؤثر بالنسبة لإقتصاديات المشروع، ولا يجوز إصدار تراخيص جديدة بإقامة مشروعات المناطق الحرة الخاصة داخل النطاق السكانى أو العقارات السكنية أو فى أماكن مرخص لها بأى نظام جمركى أخر كالأسواق الحرة والمستودعات الجمركية.

٢- أن يتخذ المشروع شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة.

٣- ألا يقل رأس المال المصدر للمشروع عن عشرة مليون دولار وألا تقل تكاليفه الاستثمارية عن عشرين مليون دولار أو ما يعادله بالعملات الحرة.

٤- ألا تقل العمالة الدائمة بالمشروعات الصناعية عن خمسمائة عامل ويجوز فى بعض المشروعات الإستراتيجية ذات الأهمية الخاصة التى لا تتطلب طبيعة نشاطها حجم عمالة كبير الإستثناء من شرط العدد.

٥- ألا تقل مساحة المشروع عن عشرين ألف متر مربع.

٦- ألا تقل نسبة المكون المحلى عن ٣٠%.

٧- ألا تقل نسبة التصدير إلى خارج البلاد عن ٨٠% ويجوز الاستثناء من هذه النسبة فى حالة المشروعات الإستراتيجية.

- تعمل معظم مشروعات المناطق الحرة الخاصة في النشاط الصناعي والخدمي، وتتمثل إتجاهات الاستثمار في النشاط الصناعي في صناعات الغزل والنسيج والأقمشة والملابس الجاهزة، والصناعات البترولية والتعدينية والكيماوية والبتروكيماوية، والصناعات الهندسية والكهربائية والإلكترونية، والصناعات الغذائية ومنتجات الأغذية، بينما تتضمن اتجاهات الاستثمار في القطاع الخدمي في أنشطة خدمات النقل والشحن، والخدمات البترولية، وخدمات التقنية المعلوماتية والإتصالات.

- كما لا تخضع مشروعات المناطق الحرة الخاصة أيضاً والأرباح التي توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر وفقاً لنص المادة ٤١ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، ومع ذلك تخضع هذة المشروعات إلى المعاملة الأتية:

جدول رقم (٦)

الرسوم المطبقة على صادرات وايرادات المناطق الحرة الخاصة

وفقا لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

النشاط	الرسم وفقاً لنص المادة (٤١) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧
الصناعي	١% على قيمة السلعة عند الخروج
	٢% على قيمة السلعة عند الدخول للسوق المحلى
الخدمي	٢% على إجمالي الإيرادات المحققة

*** لا يُسمح بإقامة مشروعات تعمل فى نشاط التخزين في المناطق الحرة الخاصة وانما يسمح فقط بممارسة احد انشطة التخزين المكملة للنشاط الأساسي.**

*** تؤول حصيلة رسوم المناطق الحرة الخاصة مناصفة بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ووزارة المالية**

- وفي جميع الأحوال تلتزم المشروعات المقامة بالمناطق الحرة العامة والخاصة بأداء مقابل سنوي للخدمات للهيئة لا يجاوز مقداره (واحدا في الألف) (١,٠٠١%) من رأس المال بحد أقصى مائة ألف جنيه وذلك كمقابل للخدمات المختلفة التى تقدمها الهيئة للمشروعات العاملة داخل المناطق الحرة من صيانة دورية للمرافق المختلفة وإلى غير ذلك من خدمات، ويلتزم كل مشروع كذلك بتقديم خطاب ضمان إلى الهيئة أو إلى مصلحة الجمارك مباشرة لمقابلة ما قد يستحق على المشروع من إلتزامات وبما لا يجاوز ٢% من التكاليف الاستثمارية (ويعاد النظر فى التكاليف الإستثمارية كل ٣ سنوات)، وتتحدد نسب رسوم مقابل الخدمات لمشروعات المناطق الحرة وفقا للنسب التالية:(٣٩)

[٣٩] المواد أرقام ٧٨، ١٠٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

جدول رقم (٧)

رسوم مقابل الخدمات للمناطق الحرة

وفقا لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

النشاط	مقابل الخدمات (سنويا/$)	خطاب الضمان
الصناعي	نصف فى الألف من رأس المال المصدر	١ % من التكاليف الاستثمارية بحد أقصي ٧٥ ألف $
التخزيني	واحد فى الألف من رأس المال المصدر	٢% من التكاليف الاستثمارية بحد أقصي ١٢٥ ألف $
الخدمي		

جدول رقم (٨)

خريطة الانتشار الجغرافي

للمناطق الحرة العامة والخاصة فى مصر وخصائصها الاقتصادية. (٤٠)

المحافظة	المنطقة الحرة	المساحة بالفدان	عدد المشروعات	رأس المـــال (بالمليون دولار)	التكاليف الاستثمارية (بالمليون دولار)	فرص العمل بالألف	نسبة الإشـغال	جهة الولاية
الاسكندرية	العامرية	١٣٥٣	٣٩٣	٤٦٦٧	١٠١٢٣	٤٩	% ٩٦,٨	هيئة الاستثمار
بورسعيد	بورسعيد	١٩١	٨٤	١٠٠٥	٢٤٥١	٣٥	% ٩٢,٣	هيئة الاستثمار
القاهرة	مدينة نصر	١٨٠	٢٠١	٣٨٤٧	٦٨٣٧	٧٢	% ٩٧,١	هيئة الاستثمار
السويس	٣ (بورتوفيق/ الأدبية/ عتاقة)	٢٩٠	١٧٠	١٥٠٩	٣٣٦٥	٨	% ٦٤,٨	هيئة الاستثمار – فيما عدا عتاقة ولاية جهاز شمال خليج السويس
الإسماعيلية	الإسماعيلية	١٧٠	١٠٣	٧٢٤	١٤٩٠	١٧	% ٩٦,٥	محافظة الإسماعيلية
دميـاط	دميـاط	١٩٠	٢٣	٦٠	٢٨٧	٣,٣	% ١٠٠	جهاز تعمير مدينة دمياط الجديدة
المنوفية	شبين الكوم	٢٣	١٨	١٩	٤٩	١,٧	% ٩٨	شركة مصر شبين الكوم للغزل

[٤٠] - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع شئون المناطق الحرة، إدارة البيانات، ٢٠٢٠/٣/٢٠.

المحافظة	المنطقة الحرة	المساحة بالفدان	عدد المشروعات	رأس المـــال (بالمليون دولار)	التكاليف الاستثمارية (بالمليون دولار)	فرص العمل بالألف	نسبة الإشـغال	جهة الولاية
								والنسيج
الجيزة	الإعلامية	٥٨٠	٦٩	١٠٤٣	١٤٦٣	٦,٨	ذات طبيعة خاصة	شركات البنية الأساسية (مدينة الإنتاج الإعلامي)
قنـا	قفـط	٢١٩	٢١	٧٢	٨٣	١,٢	% ٢٧,٥	محافظة قنا
الإجمالي	–	٣١٩٦	١٠٨٢	١٢٩٤٦	٢٦١٤٨	١٩٤	% ٨٦,٥	–

سابعاً – برامج ومشروعات تطوير المناطق الحرة فى مصر:

- تستهدف برامج ومشروعات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بشأن تطوير المناطق الحرة تحقيق ما يلي:

١- تنمية إستثمارات المناطق الحرة فى مصر من خلال الحفاظ على الاستثمارات القائمة وخلق بيئة جاذبة ومحفزة للمزيد من الإستثمارات الجديدة.

٢- تخطيط وتنمية ورفع كفاءة المناطق الحرة القائمة والجديدة.

٣- تحسين جودة الخدمات المقدمة لمستثمري المناطق الحرة من خلال الإنتهاء من ميكنة إجراءات العمل، وحل مشاكل المستثمرين.

- وفي هذا الإطار، تتمثل أهم جهود تطوير المناطق الحرة العامة القائمة حالياً فى العمل على تطوير وتنمية كافة المناطق الحرة والبدء كمرحلة أولى فى تطوير كل من المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر، والمنطقة الحرة ببورسعيد، والمنطقة الحرة بالاسكندرية، كالتالي:

١- تطوير البنية الأساسية بإحلال وتطوير البنية الأساسية بهذة المناطق (كهرباء، مياه، صرف صحي، حريق، تليفونات، كاميرات مراقبة).

٢- ميكنة إجراءات العمل بإنشاء نظام متكامل للميكنة من خلال ربط قواعد بيانات المشروع الواحد لإحكام الرقابة ومنع حالات التهريب الناتجة عن تكرار البيانات، وكذا تقديم كافة الخدمات من خلال البوابة الالكترونية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وإستخدام تكنولوجيا التوقيع والدفع الإلكتروني.

٣- تحسين إجراءات العمل داخل المناطق الحرة من خلال تعديل نموذج عقد ترخيص الإنتفاع بالأراضي والمباني وتضمينه بالعديد من القواعد والأحكام الجديدة، فضلاً عن إصدار لائحة نظام عمل جديدة داخل المناطق الحرة بمقتضى قرار السيد الدكتورة وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٩، ووضع ضوابط جديدة للمفاضلة بين الشركات المتقدمة للحصول على (الأراضي / المباني) المتاحة مثل (رأس المال، التكنولوجيا المستخدمة، حجم العمالة، نسب التصدير، غرض المشروع).

الفصل الثالث:
دور المناطق الحرة فى تحقيق الأهداف الإقتصادية
للتنمية المستدامة فى مصر

تمهيد:

تعتبر قضية تنمية الصادرات من أهم القضايا التي تشتمل عليها السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة وبخاصة السياسات التى تستهدف التصدير بهدف زيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية ومعالجة الاختلالات الهيكلية بالميزان التجاري، ومع وجود مزايا إستثمارية تشجع على إقامة مشروعات جديدة (صناعية – خدمية – تخزينية) سينعكس ذلك بالضرورة على تحسين الأداء الاقتصادى ويكون لها العديد من الآثار الإيجابية على المجتمع، حيث أن إقامة تلك المشروعات يساعد على خلق فرص عمل جديدة، ويعمل على توطين التكنولوجيا، فضلا عن تحسين الخلل فى الميزان التجاري.

وفى ضوء تمتع المناطق الحرة بالعديد من المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية وإستهدافها بالأساس الإنتاج من أجل التصدير، فإنه سيتم فى هذا الفصل تناول تطور الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في مصر خلال الفترة من ٢٠١٥ –٢٠١٩، وذلك للوقوف على مدى مساهمة المناطق الحرة فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة فى مصر، وكذا أبرز الفرص والتحديات التى تواجه المناطق الحرة في هذا الشأن ومتطلبات تعزيز الأثر التموي لهذه المناطق فى تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

وفي هذا السياق، يتكون هذا الفصل من مبحثين:

المبحث الأول: تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي للمناطق الحرة في مصر.

المبحث الثاني: فرص وتحديات المناطق الحرة ومتطلبات تعزيز الأثر التنموي لها في مصر.

المبحث الأول:

تطور مؤشرات الأداء الإقتصادي للمناطق الحرة فى مصر ودورها في تحقيق الأهداف الإقتصادية للتنمية المستدامة خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩

يهدف هذا المبحث إلى تقييم أداء المناطق الحرة خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩، وذلك بتحليل العوائد الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة للمناطق الحرة فى مصر، وذلك في ضوء البيانات المتاحة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وكذا بيانات البنك المركزي المصري عن معاملات المناطق الحرة مع العالم الخارجي.

حيث تتجلى الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة فى ضوء ما تقدم في استحواذ صادرات المناطق الحرة المصرية على نسبة ٢٥,٧% من حجم صادرات مصر غير البترولية البالغه ١٦,٩٣٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، ويمكن توضيح مقدار مساهمة المناطق الحرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد، **وذلك بتحليل مؤشرات أداء المناطق الحرة خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩، وذلك كالتالي:**

جدول رقم(٩)

تطور حجم استثمارات المناطق الحرة فى مصر

خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
التكاليف الاستثمارية (مليار دولار)	٢٢,٥	٢٥,٥	٢٥,٣	٢٥	٢٦,١
رؤوس الأموال (مليار دولار)	١٠	١٠,٨٥	١٠,٩٣	١١,٣	١٢,٩
فرص العمل (بالألف)	١٨٠	١٨٤,٩	١٨٩,٤	١٩٠	١٩٤
عدد المناطق الحرة العامة	٩	٩	٩	٩	١٣
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر الـ FDI STOCK (مليار دولار) وفقاً لسعر الصرف الثابت فى ٢٠١١/١٢/٣١	١١٠	١٢٠	١٣٣	١٤٣	-
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشرFDI STOCK بالمناطق الحرة (مليار دولار)	٢	٢	٢,٠٠٩	٢,١	٢,١٥
حصة المناطق الحرة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر FDI STOCK (نسبة مئوية)	١,٨	١,٧	١,٥	١,٥	-

(*) المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع شئون المناطق الحرة، إدارة البيانات، بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣٠م.

بإستقراء الجدول السابق يتبين ما يلي:

- **زيادة التكاليف الاستثمارية للمناطق الحرة العام ٢٠١٩ عن عام ٢٠١٥ بنسبة ١٥,٥ %، كما زادت رؤوس الأموال خلال الفترة ذاتها بنسبة ٧%، وقد ساهمت هذة الزيادة فى استثمارات المناطق الحرة على زيادة فرص العمل داخل المناطق الحرة خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩ بنسبة ٧,٨%.**
- **تمثل نسبة المساهمات الاجنبية المباشرة فى رؤوس أموال المناطق الحرة ١٧,٢% وذلك خلال العام ٢٠١٩، وهو ما يعنى أن ٨٢,٨% من رؤوس اموال المناطق الحرة هي رؤوس أموال محلية.**
- **لم تتغير نسبة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المناطق الحرة خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩ سوى بنسبة ٥ % فقط، كما تمثل متوسط نسبة الأستثمارات الاجنبية المباشرة FDI STOCK داخل المناطق الحرة خلال فترة الدراسة نسبة ١,٦ % فقط من اجمالى FDI STOCK فى مصر، وهو ما يشير إلى ضعف تدفقات رؤوس الأموال الاجنبية للمناطق الحرة والحاجة الى المزيد من جهود الترويج لجذب الاستثمارات الاجنبية للعمل بالمناطق الحرة القائمة والمستهدف اقامتها خلال الفترة القادمة.**

جدول رقم(١٠)

الموقف التنفيذي (الصادرات ـ الواردات) لمشروعات المناطق الحرة

خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩.

صادرات وواردات المناطق الحرة خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار)					
البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
• إجمالي الصادرات	١٤,٦	١٥,٣	١٧,٣	١٧,٤	١٧,٨٦
▪ الصادرات السلعية	٩,٣	١٠,٤	١٠,٩	٩,٨	١٠,٠٦٢
– الصادرات الخارجية	٥,١	٦,٨	٧,٢	٦,٤	٥,٦٠٧
– الصادرات المحلية	٤,٢	٣,٦	٣,٧	٣,٤	٤,٤٥
▪ الصادرات الخدمية	٥,٣	٤,٩	٦,٤	٧,٦	٧,٨
– الصادرات الخارجية	٤	١,٦	٢,١	٣	–
– الصادرات المحلية	١,٣	٣,٣	٤,٣	٤,٦	–
• اجمالي الواردات	٨,٦	١٠,٢	٧,٧	٧,٥	٧,٨٠٢
– الواردات من خارج البلاد	٥,٧	٧,٢	٥,٠٨	٤,٧	٤,٨٠٢
– الواردات من السوق المحلي	٢,٩	٣	١,٩	٢,٨	٣

(*) المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع شئون المناطق الحرة، ادارة البيانات، بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٥.

ملاحظات:

- **الصادرات الخارجية تشمل الصادرات الى الجهات المعفاة والمناطق الحرة الاخرى.**
- **الصادرات الخدمية تعبر عن صادرات مشروعات المناطق الحرة من خدمات النقل بمختلف أنواعه وخدمات الإصلاح والصيانة والخدمات البترولية وخدمات البث الإذاعي والتليفزيوني وخدمات الاتصال وتوفير المعلومات.**
- **حجم النشاط= إجمالى الصادرات السلعية + الصادرات الخدمية.**
- **الواردات السلعية لا توجه فقط لانتاج الصادرات السلعية بل تدخل أيضا فى الأنشطة الخدمية.**

وبقراءة الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

- **زادت صادرات المناطق الحرة الاجمالية خلال العام ٢٠١٩ عن العام ٢٠١٥ بنسبة ٢٢%، كما انخفضت واردات المناطق الحرة الاجمالية خلال ذات الفترة بنسبة ٩,٣ %.**
- **بالرغم من الاتجاة الى تعميق المكون المحلي فى الصناعة والانتاج داخل المناطق الحرة والذي مثل نسبة ٣٨,٥% من إجمالى واردات المناطق الحرة خلال العام ٢٠١٩، إلا انه تلاحظ عدم انخفاض الواردات الخارجية للمناطق الحرة بنسبة كبيرة خلال الأعوام المختلفة نظراً لاعتماد المناطق الحرة على إستيراد معظم إحتياجاتها من مستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة والرأسمالية من خارج البلاد وأن الفرق الواضح فى بعض السنوات يرجع فقط الى تأثر الواردات ببرنامج الإصلاح الاقتصادي وقرار تحرير سعر الصرف الذي تم فى نوفمبر ٢٠١٦.**
- **تتسم صادرات المناطق الحرة بالتنوع ما بين صادرات سلعية وخدمية حيث تمثل صادرات المناطق الحرة من النشاط الخدمي خلال العام ٢٠١٩ نسبة ٤٣,٧% من اجمالى صادرات المناطق الحرة، وهو مؤشر على مدى تقدم وقوة وتنوع أنشطة واستثمارات المناطق الحرة الإجمالية.**
- **يمثل حجم نشاط المناطق الحرة (إجمالى الصادرات السلعية + الصادرات الخدمية) والذي بلغ مقدار ١٧,٧٦ مليار دولار خلال العام ٢٠١٩ نسبة ٥,٤% من إجمالي الناتج المحلى الاجمالى GDP والمُقدر خلال ذات العام بـ ٥,٣ تريليون جنية (٣٣١ مليار دولار).**

جدول رقم (١١)

معاملات المناطق الحرة مع العالم الخارجي

خلال السنوات من ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩(٤١)

القيمة بالمليون دولار

البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
الصادرات الخارجية	٤٤٠٧	٤٠٤٧	٥٢٩٥	٦٠٧١	٥٤٢٧
صادرات صناعية بترولية	٢٣٥	٣٩٥	٦٢٩	٩٤١	١٠٧٨
صادرات سلعية غير بترولية	٤١٧٢	٣٦٥٢	٤٦٦٦	٥١٣٠	٤٣٤٩
الواردات من العالم الخارجى	٥٧٩٠	٥٥٤٢	٦٤٥٥	٤٥٩٣	٤٠٥١
واردات صناعية بترولية	٥٤٨	٨٧٨	٧٤٦	٧١٧	٩٠٦
واردات سلعية غير بترولية	٥٢٤٢	٤٦٦٤	٥٧٠٩	٣٨٧٦	٣١٤٥
صافي المعاملات مع العالم الخارجى (+)	١٣٨٣ -	١٤٩٥ -	١١٦٠ -	١٤٧٨	١٣٧٦

ملاحظات:

* الجدول يتضمن تطور حركة التجارة الخارجية للمناطق الحرة من وإلى العالم الخارجي فقط ولا يشمل صادرات التداول بين المناطق الحرة الأخرى أو الجهات المعفاه داخل مصر.

بقراءة جدول صافي المعاملات الخارجية للمناطق الحرة يلاحظ ما يلي:

- **تتسم حركة صادرات المناطق الحرة مع العالم الخارجي بعدم الاستقرار، حيث يلاحظ انخفاض اجمالى الصادرات الى العالم الخارجي عام ٢٠١٦/٢٠١١٧ بمقدار ٣٦٠ مليون دولار عن العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ثم عاودت قيمة الصادرات الى الارتفاع مرة أخرى خلال العامين التاليين ثم تشهد تراجعاً مرة أخرى فى العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بمقدار ٦٤٤ مليون دولار، ويرجع ذلك بالاساس الى ارتفاع وانخفاض قيمة صادرات المناطق الحرة الى العالم الخارجي من الصادرات السلعية غير البترولية والتى شهدت انخفاضاً خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ عن العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ بمقدار ٥٢٠ مليون دولار ورغم معاودتها للارتفاع مرة أخرى خلال العامين التاليين إلا أنها قد شهدت إنخفاضاً مرة أخرى خلال العام ٢٠١٨/٢٠١٩ عن العام ٢٠١٧/٢٠١٨ بمقدار ٧٨١ مليون دولار.**
- **كما يلاحظ إنخفاض واردات المناطق الحرة بنسبة ٣٠% خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩، ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض واردات المناطق الحرة السلعية غير البترولية بنسبة ٤٠% خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ عن العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.**
- **هناك عجز فى صافي المعاملات الخارجية خلال الأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ نظراً لزيادة الواردات الصناعية البترولية بنسبة كبيرة عن الصادرات الى العالم الخارجي منها، كما يُلاحظ أيضاً زيادة الواردات السلعية غير البترولية عن الصادرات السلعية غير البترولية، وهو الأمر الذي قد يرجع الى زيادة صادرات المناطق الحرة خلال هذة السنوات إلى المناطق الحرة الأخرى أو إلى السوق المحلي وليس إلى خارج البلاد حيث تمثل متوسط صادرات المناطق الحرة إلى السوق المحلي خلال هذة الاعوام نسبة ٣٧ % من إجمالى الصادرات السلعية.**
- **حققت صافي معاملات المناطق الحرة فائض منذ عام ٢٠١٨ نظرا لتحسن القيمة المضافة بصادرات المناطق الحرة السلعية غير البترولية مقارنة بالواردات السلعية غير البترولية الواردة من خلاج البلاد، وكذا تحسن الصادرات السلعية البترولية مع زيادة مشروعات ومجمعات تكرير البترول داخل المناطق الحرة.**

---

[٤١] البنك المركزي المصري، البحوث الاقتصادية، بيانات السلاسل الزمنية، معاملات المناطق الحرة مع العالم الخارجي، متاح على **www.cbe.org.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٥.

جدول رقم (١٢)

نسبة المعاملات السلعية غير البترولية للمناطق الحرة مع العالم الخارجي

لإجمالى الصادرات والواردات السلعية غير البترولية لجمهورية مصر العربية

خلال السنوات من ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩

القيمة بالمليون دولار

البيان	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩
صادرات مصر السلعية غير البترولية	١٣٣٥٣,٢	١٣٠٣٠,٣	١٥١٣٨,٧	١٧٠٥٤	١٦٩٣٨
صادرات المناطق الحرة السلعية غير بترولية	٤١٧٢	٣٦٥٢	٤٦٦٦	٥١٣٠	٤٣٤٩
النسبة (%)	% ٣١,٢	% ٢٨	% ٣٠,٨	% ٣٠	% ٢٥,٧
واردات مصر السلعية غير البترولية	٤٨٩٣٩,٤	٤٨٠٩٤,١	٤٦٩٨٧,٥	٥٠٦١٣,٢	٥٤٩٨٠,٥
واردات المناطق الحرة السلعية غير بترولية	٥٢٤٢	٤٦٦٤	٥٧٠٩	٣٨٧٦	٣١٤٥
النسبة (%)	%١٠,٧	%٩,٧	%١٢	%٧,٦	%٥,٧

ملاحظات:

* المصدر: تقارير البنك المركزي عن الأعوام المالية من ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩.
* الجدول يتضمن تطور حركة التجارة الخارجية للمناطق الحرة من وإلى العالم الخارجي فقط ولا يشمل صادرات التداول بين المناطق الحرة الأخرى أوصادرات المناطق الحرة إلى الجهات المعفاه داخل مصر.

بقراءة الجدول للمناطق الحرة يلاحظ ما يلي:

- تتسم نسبة صادرات المناطق الحرة من المنتجات السلعية غير البترولية مع العالم الخارجي لاجمالي صادرات مصر من المنتجات السلعية غير البترولية بعدم الإستقرار، فبعد أن كانت تُمثل هذة النسبة ٣١,٢% خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، فقد تراجعت إلى ٢٥,٧ % خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم وجود خطة أو استراتيجية واضحة للمناطق الحرة تتضمن الالتزام بكميات محددة من الإنتاج والتصدير، فضلاً عن السماح لمشروعات المناطق الحرة خلال هذة الفترة بزيادة صادراتها من التداولات للمناطق الحرة الأخرى وإلى الجهات المعفاة داخل مصر، وكذا السماح لها أيضاً بزيادة نسب التصدير إلى السوق المحلي ، حيث زادت نسب صادرات المناطق الحرة إلى السوق المحلى خلال هذة الفترة بنسبة ٦% تقريباً.
- كما يلاحظ أيضاً إتجاه الواردات السلعية غير البترولية للمناطق الحرة لإجمالى واردات مصر السلعية غير البترولية إلى الإنخفاض، حيث انخفضت هذة النسبة إلى ٥,٧ خلال العام ٢٠١٨/٢٠١٩ بعد أن كانت تمثل ١٠,٧% خلال العام ٢٠١٤/ ٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى اتجاة مشروعات المناطق الحرة إلى إحلال وارداتها من خارج البلاد بزيادة وارداتها من التداولات مع مشروعات المناطق الحرة الأخرى، فضلاً عن زيادة وارداتها من السوق المحلى، حيث بلغت نسبة واردات المناطق الحرة من التداولات والسوق المحلى نسبة ٤٨% تقريباً من إجمالي واردات المناطق الحرة خلال العام ٢٠١٨/٢٠١٩.

جدول رقم (١٣)

بيان بتطور حركة الصادرات السلعية بالمناطق الحرة

وفقاً لكل منطقة خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠١٩)

القيمة بالمليون دولار

المنطقة	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		2018		2019	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الاسكندرية	٥٠٩٥	٥٤,٩١	٤٥٤٨,٩	٤٣,٧	٥٣٦٢	٤٩,٣١	٥٢٩١	٥٤,١	٥٠١٧	٥٠
بورسعيد	٨٥٧,٥	٩,٢٤	٦٩٨	٦,٧	١٢٠٦,٨	١١,١	١٠١٢	١٠,٤	٧٩٧	٨
مدينة نصر	٢٤٩٥	٢٦,٨٩	٢١٠٠,٩	٢٠,٢	٢٢٠٤	٢٠,٢٧	١٣٤٩,٧	١٣,٨	٢١٦١	٢١,٥
السويس	٢٦١	٢,٨١	٢٣٥٨,٦	٢٢,٧	١٥٠٩	١٣,٨٨	١٤١٧	١٤,٥	١٥٦٥	١٥,٥
الاسماعيلية	٣٤٦,٨	٣,٧٤	٤٥٦	٤,٣٨	٣٥٢,٩	٣,٢٤٥	٤١٦	٤,٢٥	٢٩٣	٢,٩
دمياط	١١٤,٤	١,٢٣	١٢٨	١,٢٣	١١٤	١,٠٤٨	١٦٧,٧	١,٧٢	١٢٦	١,٢
شبين الكوم	١٠١,٧	١,١٠	١١٦	١,١١	١١٦	١,٠٦٧	١٠٣	١,٠٥	٩٢	٠,٩٠
الاعلامية	٧,١	٠,٠٨	٥,٤	٠,٠٥	٨,٩	٠,٠٨٢	٢١	٠,٢١	٨,٦	٠,٠٨٥
قفط	٠	٠	٠,١٦٦	٠,٠٠٠١	٠	٠	٠	٠	.٤٧٢	٠,٠٠٤
الاجمالي	٩٢٧٨,٥	١٠٠,٠٠	١٠٤١٢	١٠٠	١٠٨٧٣,٦	١٠٠	٩٧٧٧,٤	١٠٠	١٠٠٦٠,٠٧٢	١٠٠

*** المصدر: الجدول من إعداد الباحث من واقع البيانات الواردة من ادارة البيانات بقطاع شئون المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.**

بقراءة البيانات الواردة بالجدول يتبين ما يلي:

- تستحوذ المنطقة الحرة العامة بالعامرية-الاسكندرية على ٥٠% تقريباً من صادرات المناطق الحرة فى مصر، يليها المنطقة الحرة فى مدينة نصر، ثم السويس ثم بورسعيد، ثم الاسماعيلية.
- صادرات المنطقة الحرة الاعلامية تتسم بالضعف حيث أن معظم المشروعات العاملة فى هذة المنطقة هى شركات بث اذاعي وخدمات انتاج وتتسم معاملاتها بأنها معاملات غير منظورة.
- تتسم حركة الاستثمار والتصدير بالمنطقة الحرة بقفط بالضعف الشديد، حيث يقتصر العمل بهذة المنطقة على عدد من المشروعات العاملة فى نشاط الادوية ومواد التجميل، ويقترح تقديم حوافز ومزايا جاذبة للاستثمار بهذة المنطقة تتعلق بمقابل الانتفاع أو غيرها من المزايا الاخرى وذلك باعتبارها تقع فى نطاق جغرافي يتسم بانه من المناطق الأكثر إحتياجاً للتنمية.

جدول رقم (١٤)

الميزان التجارى السلعي للمناطق الحرة فى مصر

خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩

القيمة بالمليون دولار

	اسم المنطقة	الاسكندرية	بورسعيد	م. نصر	السويس	الاسماعيلية	دمياط	شبين الكوم	الاعلامية	قفط	الاجمالي
٢٠١٥	الصادرات	٥٠٩٥	٨٥٧,٥	٢٤٩٥	٢٦١	٣٤٦,٨	١١٤,٤	١٠١,٧	٧,١	٠	٩٢٧٨,٥
	الواردات	٤٠٩٦	٧٤٣	٢٠٣٥	١٠٨٢	٤٩٥,٥	٨٨	٦٤,٥	٢٧,٦	٠	٨٦٣١,٦
	الميزان التجاري	٩٩٩	١١٤,٥	٤٦٠	٨٢١-	١٤٨,٧-	٢٦,٤	٣٧,٢	٢٠,٥-	٠	٦٤٦,٩
٢٠١٦	الصادرات	٤٥٤٨,٩	٦٩٨	٢١٠٠,٩	٢٣٥٨,٦	٤٥٦	١٢٨	١١٦	٥,٤	٠,١٦٦	١٠٤١٢,٠
	الواردات	٣٩١٤,٧	٥١١,٥	١٣٩٥	٣٧٩٤	٣٨٥,٥	٧٦,٥	٧٣	٣١	٠,٠٣٦	١٠١٨١,٢
	الميزان التجاري	٦٣٤,٢	١٨٦,٥	٧٠٥,٩	١٤٣٥,٤-	٧٠,٥	٥١,٥	٤٣	٢٥,٦-	٠,١٣	٢٣٠,٧٣
٢٠١٧	الصادرات	٥٣٦٢	١٢٠٦,٨	٢٢٠٤	١٥٠٩	٣٥٢,٩	١١٤	١١٦	٨,٩	٠	١٠٨٧٣,٦
	الواردات	٤٣٦٢	٥٦٦	١١٨١	١١٥١	٢٧٧,٧	٧٣	٦٩,٦	٤٨,٦	٠	٧٧٢٨,٩
	الميزان التجاري	١٠٠٠	٦٤٠,٨	١٠٢٣	٣٥٨	٧٥,٢	٤١	٤٦,٤	٣٩,٧-	٠	٣١٤٤,٧
٢٠١٨	الصادرات	٥٢٩١	١٠١٢	١٣٤٩,٧	١٤١٧	٤١٦	١٦٧,٧	١٠٣	٢١	٠	٩٧٧٧,٤
	الواردات	٤١٥٥	٧١٥,٥	٨٢٨,٧	١٢٤٩	٣٣٦,٤	١٣٨,٥	٥٣,٥	٤٧,٥	٠	٧٥٢٤,١
	الميزان التجاري	١١٣٦	٢٩٦,٥	٥٢١	١٦٨	٧٩,٦	٢٩,٢	٤٩,٥	٢٦,٥-	٠	٢٢٥٣
٢٠١٩	الصادرات	٥٠١٧	٧٩٧	٢١٦١	١٥٦٥	٢٩٣	١٢٦	٩٢	٨,٦	.٤٧٢	١٠٠٦٠,٠٧٢
	الواردات	٤٠٢٠,٥	٤٨١	١٣٩٨,٩	١٤٢٥,٢	٢٤١	١٠٦	٥٥	٧٣,٩	١,٠٧١	٧٨٠٢,٦
	الميزان التجاري	٩٩٦,٥	٣١٦	٧٦٢,١	١٣٩,٨	٥٢	٢٠	٣٧	٦٥,٣-	.٦-	٢٢٥٧,٥

* ملاحظة: الميزان التجاري للمنطقة الحرة الاعلامية بالسالب في جميع السنوات نظرا لطبيعة العمل الخاصة بالمنطقة حيث يغلب عليها طابع المعاملات الغير منظورة في ممارسة النشاط.

بقراءة البيانات الواردة بالجدول السابق يتبين ما يلي:

- **يحقق الميزان التجارى لجميع المناطق الحرة فائض في جميع السنوات فيما عدا المنطقة الحرة بالسويس خلال الأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦ والمنطقة الحرة بالإسماعيلية خلال العام ٢٠١٥، وذلك نظرا لكثرة المشروعات المنشاة حديثاً فى هذة المناطق خلال هذة الفترة والتى استغرقت فترة زمنية فى تنفيذ البرنامج الإنشائي وإستيراد خطوط الانتاج.**
- **يلاحظ أيضاً ارتفاع فائض الميزان التجاري الإجمالى للمناطق الحرة بدرجة كبيرة منذ بداية العام ٢٠١٧ نظرا للآثار الإيجابية للسياسات المالية والنقدية التى اتخذتها الدولة في ٢٠١٦ والمتمثلة فى برنامج الإصلاح الإقتصادي وسياسات تحرير سعر الصرف والتى ساعدت على زيادة تنافسية الصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية، فضلا عن زيادة القيمة المضافة Added Value بصادرات المناطق الحرة وهو الأمر الذي تجلى بشكل واضح فيما حققتة أغلب المناطق الحرة من فوائض فى الميزان التجاري الخاص بكل منها خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩.**

جدول رقم (١٥)

بيان بتطور حركة الايرادات بالمناطق الحرة

وفقاً لكل منطقة خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠١٩)

القيمة بالمليون دولار

المنطقة	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الاسكندرية	٥٧,٨	٤٨,٥٤	٦٩,٧٤	٥٢,١	٨٢,٢	٤٩,٦	٩٢,٩	٤٩,١	١٠٣,٥	٤٧
بورسعيد	١٤,٥	١٢,١٨	١٥,١٤	١١,٣	٢٣,٣	١٤,٠٦	٢٦,٦	١٤,١	٢٦,٦	١٢
مدينة نصر	٢٤,٦	٢٠,٦٦	٢٤,٤	١٨,٢	٢٩,٣	١٧,٦٨	٣٦,٧	١٩,٤	٤٧	٢١,٤
السويس	٨	٦,٧٢	٩,٥٥	٧,١٤	١٥,٧	٩,٥	١٤,٧	٧,٨	٢٥,٨	١١,٧
الاسماعيلية	٣,٩	٣,٢٨	٤,٢	٣,١٤	٥	٣,٠١	٦,٤	٣,٤	٥,٣	٢,٤
دمياط	١,٧	١,٤٣	٢	١,٤٩	١,٦٥	١	٣,٥	١,٨٥	٢,٦	١,٢
شبين الكوم	٠,٥٧	٠,٤٨	١	٠,٧٥	١,٦	٠,٩٧	٢,٥	١,٣٢	٠,٧٧٠	٠,٣٥
الاعلامية	٧,٩٨	٦,٧٠	٧,٨	٥,٨٣	٧	٤,٢	٦	٣,٢	٧,٤٤	٣,٤
قفط	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠١	٠	٠,٠٢	٠	٠,٠١	٠	١	٠,٤٥
الاجمالي	١١٩,٠٧	١٠٠,٠٠	١٣٣,٨٤	١٠٠	١٦٥,٧٧	١٠٠	١٨٩,٣١	١٠٠	٢٢٠,٠١٢	١٠٠

ملاحظات:

* الجدول من اعداد الباحث من واقع البيانات الواردة من ادارة البيانات بقطاع شئون المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

* ايرادات المناطق الحرة تشمل جميع ايرادات الهيئة العامة للاستثمار من المناطق الحرة (مقابل الانتفاع-مقابل الخدمات – الرسوم المقررة قانوناً وفقاً لنص المادة ٤١ من القانون...الخ)

بقراءة البيانات الواردة بالجدول يتبين ما يلي:

- تستحوذ النمطقة الحرة العامة بالعامرية-الاسكندرية على ٥٠ % تقريبا من إيرادات الهيئة العامة للاستثمار من المناطق الحرة، يليها المنطقة الحرة فى مدينة نصر بنسبة متوسطة ٢٠ % تقريباً.
- تزايد إيرادات المناطق الحرة اعتبارا من العام ٢٠١٧ مع صدور قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والذي ضاعف رسوم المناطق الحرة بمقتضي نص المادة رقم ٤١ من القانون والتي تغير بمقتضاها وعاء رسم المشروعات الصناعية من القيمة المضافة على القيمة الإجمالية ومضاعفة رسوم المشروعات التخزينية بالمناطق الحرة العامة وكذا المشروعات التخزينية والخدمية بالمناطق الحرة الخاصة.
- من المتوقع أن تتزايد إيرادات المناطق الحرة بشكل محدود خلال الفترة المقبلة لاسيما بعد صدور فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة عام ٢٠١٨ بعدم جواز تطبيق الرسوم الواردة بالقانون الجديد على المشروعات القائمة قبل صدور القانون إلا بعد إنتهاء تراخيص المزاولة الخاصة بها، وقيام مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتطبيقها. إلا انه مع إقتراب إنتهاء معظم تراخيص مزاولة النشاط للمشروعات القائمة، وصدور قرارات لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بزيادة مقابل الانتفاع بالمناطق الحرة العامة إعتبارا من شهر يناير ٢٠٢٠، فضلا عن سابق فرض رسوم تشجير وتنمية للمناطق الحرة العامة، فمن المتوقع أن تتضاعف إيرادات المناطق الحرة فى المدى المتوسط.

جدول رقم (١٦)

الهيكل الجغرافي لصادرات المناطق الحرة المصرية

خلال الفترة من ١/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١

القيمة بالمليون دولار

م	مجموعة الدول (القارات / المناطق الحرة الاخرى/ السوق المحلي)	إجمالى الصادرات	النسبة المئوية
١	السوق المحلي	٣٧١٧,٦	٣٧
٢	الدول الاوروبية	٢٥٠٢,٠٦	٢٤,٩
٣	الدول الأسيوية	١١١٢,١	١١
٤	الدول العربية	٩٣٦	٩,٣٠
٥	الأمريكتين	٧٨٢	٧,٨
٦	تداول بين المناطق/ التصدير لجهات معفاة	٧٣٧,٢٥٣	٧,٤
٧	الدول الأفريقية	٢٧٠	٢,٦
٨	أستراليا والباسفيك ودول أخرى	٥,٠٣٥	.٠٥
	الإجمالي	١٠٠٥٦,٧٧٠	%١٠٠

ويمكن تمثيل نسب صادرات المناطق الحرة الى الأسواق المختلفة وفقا للجدول السابق، كما يلى:

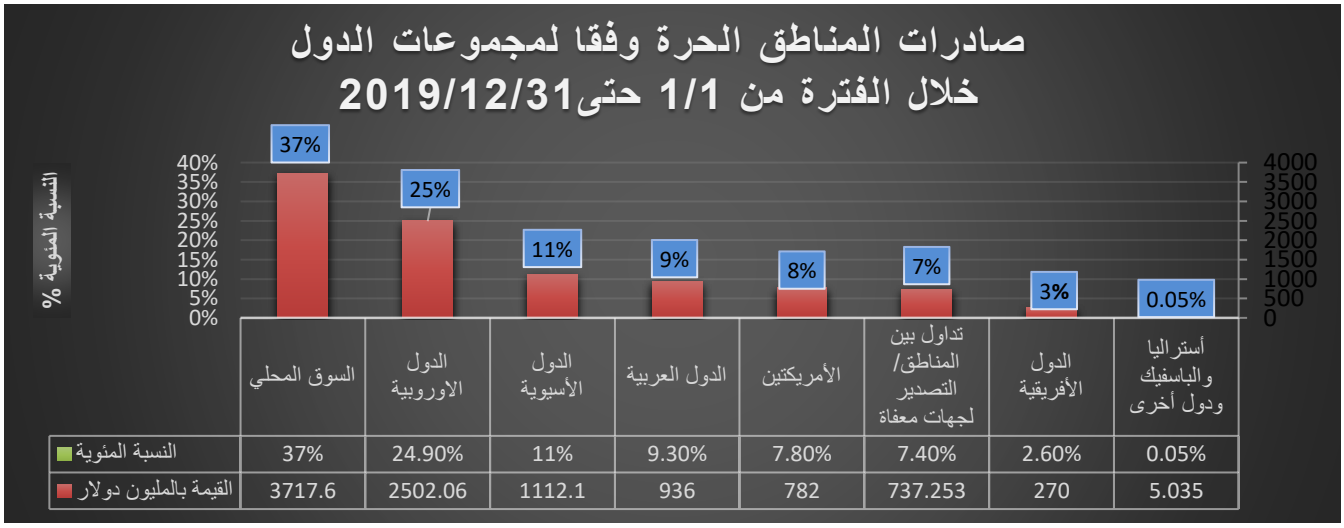

(*) المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع شئون المناطق الحرة، بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣٠.

بقراءة الجدول السابق يتضح ما يلي:

- تمثل صادرات المناطق الحرة إلى السوق المحلى ٣٧% خلال العام ٢٠١٩، يليه السوق الأوروبي بنسبة ٢٤,٩% ثم الدول الأسيوية فى المركز الثالث بنسبة ١١ % وتأتي الدول العربية فى المركز الرابع في استقبال منتجات المناطق الحرة المصرية بنسبة ٩,٣٠ % ثم الأمريكتين بنسبة ٧,٨%، فيما تأتي صادرات المناطق الحرة للجهات المعفاة داخل مصر في المركز الخامس بنسبة ٧,٤ %.
- تمثل صادرات المناطق الحرة الى الدول الافريقية نسبة ٢,٦% من اجمالى صادرات المناطق الحرة خلال العام ٢٠١٩ بقيمة ٢٧٠ مليون دولار وهى قيمة متواضعة نسبيا في ضوء تعاظم العلاقات المصرية الافريقية لاسيما بعد تولى مصر رئاسة الاتحاد الأفريقي في فبراير ٢٠١٩، ويتوقع ان يساهم تصديق مصر على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية في ابريل ٢٠١٩ على زيادة نفاذ صادرات مصر بصفة عامة وصادرات المناطق الحرة بشكل خاص الأسواق الأفريقية لاسيما فى ضوء ما تتمتع به صادرات المناط الحرة من مزايا واعفاءات تعزز من تنافسيتها فى الأسواق الخارجية.
- من الأهمية بمكان العمل على استثمار حالة الركود الاقتصادي التى ترتبت عن فيروس كورونا (Covide-19) المستجد فى تحسين سلاسل القيمة المضافة مع دول القارة، فضلا عن فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية.

المبحث الثاني:

فرص وتحديات المناطق الحرة ومتطلبات تعزيز الأثر التنموي لها فى مصر

إن منح مزايا وإعفاءات وحوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين لا يعد كافياً لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية للمناطق الحرة، وفي هذا الإطار يمكن تناول أبرز الفرص ونقاط القوة وكذا التحديات التى تواجة الاستثمار فى مصر بصفة عامة ومظومة المناطق الحرة بصفة خاصة، وكذا متطلبات تعزيز الأثر التنموي للمناطق الحرة فى مصر، وذلك **كالتالي:**

أولاً ــ فرص وتحديات الاستثمار والمناطق الحرة فى مصر:

- **الفرص ونقاط القوة للمناطق الحرة:**

- الموقع الجغرافى المتميز والفريد للمناطق الحرة المصرية والمتمثل فى وقوع أغلب هذة المناطق داخل أو بالقرب من الموانى البحرية والمطارات والأسواق الإقليمية والدولية، وهو ما يؤدى إلى خفض تكاليف النقل والانتاج.
- النمو الاقتصادي المتصاعد، والتنوع القطاعي والسلعي للاقتصاد المصري وعدم تركز الاقتصاد في قطاع واحد.
- الإصلاحات التشريعية المكثفة والمحفزة للاستثمار داخل المناطق الحرة.
- وجود برنامج إصلاح اقتصادي طموح وذو فرص مستقبلية واعدة، والتزام حكومي وسياسي بعملية الإصلاح.
- وجود قوة عاملة شابة متعلمة وماهرة.
- الاستقرار السياسى والأمنى داخل مصر.
- توافر نظام مالى ومصرفى ومؤسسى يخضع لإشراف وتنظيم وضوابط تتوافق مع المعايير الدولية.
- السياسات المالية والنقدية التوسعية التى تتبعها الدولة لتنشيط النظام الاقتصادي والحد من التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- **التحديات ونقاط الضعف للمناطق الحرة:**

- تغيرات الاقتصاد العالمي وتأثيراتها على الاقتصاد المصري، لاسيما فى ظل ما يشهده العالم حالياً من ركود اقتصادي بسبب أزمة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) والذي أثر سلباً على سلاسل الامداد العالمية نتيجة لانخفاض معدلات العرض والطلب العالميين، وهو الأمر الذي أدى تباطئ حركة التجارة العالمية.
- تراجع معدلات النمو المتوقعة للاقتصاد المصري للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بسبب فيروس كورونا (Covide-19) المستجد إلى ٤,٢% بعد ان كان متوقع له معدل نمو ٥,٨ %، وذلك وفقا لتوقعات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، كما انه من المتوقع ان يصل معدل النمو الاقتصادي فى مصر في نهاية عام ٢٠٢٠ وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي الى ٢% بعد ان كان متوقع له ان يصل إلى ٥,٩ %.
- الأوضاع السياسية والاقتصادية المتشابكة والغير مستقرة في المنطقة.
- منافسات إقليمية قوية لجذب الاستثمارات.
- غياب التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية المعنية بشؤون الاستثمار.
- القيود على الأجانب في بعض المجالات والمناطق الاقتصادية والجغرافية كقيود الاستثمار على انشطة الاستيراد والتصدير والتعليم والنقل وكذا القيود المفروضة على استثمارات الاجانب ببعض المناطق كشبه جزيرة سيناء.
- الاعتماد الكبير للاقتصاد المصري على الاستيراد من الخارج مما يزيد من مستويات "التضخم المستورد".
- النمو الغير قائم على الإنتاج في مصر، حيث يعتمد النمو بشكل كبير على الخدمات والصناعات الاستخراجية والقطاعات الخارجية مع ضعف مشاركة قطاعات التصنيع والصناعات التحويلية والتكنولوجية مما يؤدى إلى انخفاض القيمة المضافة وتعرض النمو لهزات خارجية كبيرة.
- تدني النظرة للتعليم الفني الأمر الذي أدي إلى ضعف كفاءة الأيدي العاملة المصرية وغياب الأيدي العاملة الماهرة في المجالات الاقتصادية المختلفة لاسيما الانتاجية منها.

- وجود العديد من التحديات والإجراءات الخاصة بالإفراج الجمركي بالموانئ المصرية، والمتمثلة فى:
  - عدم وجود شبكة ربط إلكتروني للجهات الرئيسية في الموانئ وبين الشركات والتوكيلات الملاحية.
  - عدم الانتهاء من مشروعات الربط إلكتروني بين مصلحة الجمارك والمناطق الحرة.
- وجود العديد من العقبات والتحديات الأخرى التى تواجه منظومة المناطق الحرة في مصر، يتمثل أهمها فى الأتي:([٤٢])
  - عدم توافر التمويل اللازم لتطوير المناطق الحرة القائمة وإقامة المناطق الحرة الجديدة والمستهدفة، حيث تتحمل الدولة بشكل واضح وصريح فى سبيل إنشاء المناطق الحرة تكلفة توفير المرافق العامة والخدمات اللازمة لإقامة مشروعات، فضلاً عن تكلفة البنية الأساسية من كهرباء ومياه وغيرها من الاحتياجات الأساسية وكذا التنسيق مع الجهات المعنية لتوفير تلك الاحتياجات اللازمة للمشروعات.
  - تكلفة الفرصة البديلة للدولة المصرية حيث انه عند إعفاء مشروعات المناطق الحرة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية على الصادرات والواردات فإن ذلك يقلل الموارد المالية للدولة ويضيع عليها استخدام الموارد المالية التى كان من الممكن ربحها واستغلالها فى تمويل مشروعات أخرى تعمل بنظام الاستثمار الداخلى.
  - غياب التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة بشأن نسب التصدير الخاصة بالمناطق الحرة أوتحديد نوعية السلع التى يتطلبها السوق المحلي من المناطق الحرة واحلالها محل الواردات من خارج البلاد، حيث انه حال زيادة السماح بالتصدير للسوق المحلى بدون القيام بهذا التنسيق فإن ذلك يؤدي إلى ظهور أنماط استهلاكية جديدة وزيادة الاستهلاك، فضلاً عن خلق نوع من المنافسة الغير عادلة بين منتجات مشروعات المناطق الحرة (التى تُمنح الإعفاءات والمزايا التى تخفض من تكلفتها وتزيد من جودة منتجاتها) والمنتجات المحلية.

ثانياً ــ متطلبات تعظيم دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر:

- الاستمرار في جهود تذليل كافة العقبات والتحديات التى تواجة المشروعات الاستثمارية القائمة داخل المناطق الحرة بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية لاسيما مصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وذلك بما يُسهم فى إيصال رسائل إيجابية عن مناخ الاستثمار فى مصر.
- حصر وتصنيف كافة الفرص الاستثمارية المتاحة داخل المناطق الحرة القائمة والجديدة مع إعطاء الاولوية للمجالات الصناعية بداخلها، وذلك وفقا للمقومات والمزايا النسبية للموقع الجغرافي لكل منطقة.
- الترويج لعوامل الجاذبية التى تتمتع بها كل منطقة حرة فى مصر، وذلك من خلال الآتي:
  - تنظيم مؤتمرات دورية بالداخل والخارج للترويج للفرص الاستثمارية المتاحة داخل المناطق الحرة في مصر.
  - الاعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة داخل المناطق الحرة في كافة وسائل الاعلام المرئي والمقروء والمسموع، على أن تتم المفاضلة بين الطلبات المقدمة بشأن الاستثمار بعد ذلك وفقاً لمعايير وأوزان نسبية تفضيلية طبقاً لـ (غرض المشروع –رؤوس الأموال والتكاليف الاستثمارية ـ حجم العمالة المستهدفة) مع إعطاء الأولوية للمشروعات الصناعية لاسيما تلك التى تساهم في توطين التكنولوجيا الحديثة داخل مصر.
- التعاقد مع شركات ترويج دولية للترويج عن الفرص الاستثمارية المتاحة داخل المناطق الحرة في ضوء ما تتمتع به هذه النظم الاستثمارية من مزايا وضمانات وإعفاءات.
- البدء الفوري في إعمال الإجازة المقررة بالفقرة الخامسة من المادة ٣٣ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والتى سمحت باقامة مناطق حرة خاصة **تتضمن أكثر من مشروع** في أنشطة مماثلة، والتى يمكن الاستفادة منها في اقامة مناطق تجمع بين مزايا المناطق الحرة والاستثمارية وذلك بإنشاء تجمعات صناعية عنقودية وتكاملية بنظام المناطق الحرة.
- التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة بشأن:
  - الانتهاء من وضع الضوابط الخاصة بماشرة المشروعات الانتاجية الصناعية داخل المناطق الحرة لانشطتها وعلى الاخص ***ما تلزم به هذة المشروعات من نسب تصديرية وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (٣٥) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧***، وهو ما يساهم في تحديد النسب المسموح بتصديرها إلى السوق المحلى من مشروعات المناطق الحرة، وذلك وفقاً

[٤٢] مقابلة مع الشركات المتعثرة بالمناطق الحرة برئاسة السيد الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٠.

للاحتياجات الفعلية للسوق، **وهو ما يحد من إستيراد البلاد لهذة المنتجات من خارج البلاد ويحافظ على الاحياطي من النقد الأجنبي للبلاد.**

- تعزيز برامج تعميق المكون المحلى فى صادرات المناطق الحرة من خلال اعادة النظر في نسب دعم الصادرات للمشروعات الصناعية العاملة بنظام المناطق الحرة، وذلك بزيادة نسب الدعم الخاصة بالمكون المحلى في مقابل تقليص نسب المكون الخارجي وهو ما سينعكس بالايجاب على الاستثمارات الصناعية داخل مصر، وذلك من خلال تشجيع مشروعات المناطق الحرة على استيراد احتياجاتها من السوق المحلى.
- التنسيق مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية بشأن الطلبات المقدمة لتخصيص الأراضي للاستثمار الصناعي الجديدة أو القائمة الراغبة في التوسع داخل كل من المناطق الحرة العامة أو المناطق الصناعية للمناطق الحرة الخاصة.
- تحويل المشروعات التى تصدر إلى خارج البلاد بنسب تزيد عن ٨٠ % للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة وذلك لتعظيم استفادتها من مزايا وتسهيلات المناطق الحرة لاسيما تلك المتعلقة بعدم خضوع صادرات وواردات المشروعات الخارجية لقواعد الاستيراد والتصدير.
- حث التمثيل التجاري بالخارج على القيام بدراسات سوقية للأسواق الخارجية المختلفة، **وذلك بهدف:**

- التعرف على متطلبات الأسواق العالمية من حيث مواصفات السلع ودرجة جودتها وأذواق المستهلكين وتزويد المنتجين والمصدرين بها.
- تعريف السوق الأجنبي بالمنتج المصري من خلال الأساليب الاعلامية المختلفة والمشاركة فى المعارض الدولية.

- العمل على تفعيل الاتفاقيات التجارية الدولية والدخول فى شراكات جديدة مع التكتلات المختلفة وذلك بزيادة الروابط بالأسواق العالمية وتعميق اندماج مصر فى القارة الافريقية لاسيما بعد التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية (الكوميسا).
- التوسع فى الاتفاقيات التجارية لاسيما التفضيلية منها بين مصر والتكتلات الاقتصادية الدولية كتجمع ال BRISC واستثمار بعض المبادرات الدولية كمبادرة الحزام والطريق فى فتح أسواق جديدة ذات مزايا تنافسية للمنتجات المصرية لاسيما فى ظل الحرب التجارية الجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.
- تيسير عملية الإفراج الجمركي بالموانئ المصرية، وذلك من خلال متابعة وتقييم ما تم تنفيذة من القرار الصادر عن الاجتماع الخاص بتبسيط اجراءات الافراج عن البضائع بالموانى المصرية برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣ **والمتضمن:**

- الموافقة على تشكيل لجنة فحص مشتركة للحاويات فى كل منفذ جمركي تضم ممثلين عن كافة الجهات المعنية لفتح ومعاينة الحاويه مرة واحدة.
- تشكيل لجنة تختص بالمرور الدوري على جميع المعامل الموجودة فى الموانى المصرية المختلفة ورفع كفاءتها ويكون المنسق لها هو الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.
- إنهاء إجراء الإفراج بحد أقصى خلال ٤٨ ساعة من تاريخ ورود الطلب خلال عام ٢٠١٩، على أن يكون الهدف خلال عامين الوصول إلى المعدلات العالمية في إجراءات الفحص (١٠ ساعات للاستيراد بحد أقصى).

النتائـج:

في ضوء متابعة وتقييم مؤشرات الأداء الاقتصادي للمناطق الحرة وأثرها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩، تبين أن مشروعات المناطق الحرة تساهم بشكل فعال فى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة في مصر، وذلك من خلال ما تحققة من عوائد مباشرة وغير مباشرة للاقتصاد القومي، إلا أن هناك بعض المساهمات المحدودة للمناطق الحرة فى تحقيق أهداف التنمية والتى تعد بمثابة فرص ومحاور عمل واعدة لتعظيم الدور التنموي لها في مصر، وفي هذا الإطار، تتمثل أبرز النتائج في الأتي:

أولاً ــ العوائد الإقتصادية المباشرة للمناطق الحرة:

١. توفير أراضي مرفقة بالكامل لعدد ١٠٨٢ مشروع برؤوس أموال تبلغ ١٢,٩ مليار دولار منهم ٢,١٥ مليار دولار استثمار أجنبي مباشر، وتكلفة استثمارية تبلغ نحو ٢٦,١ مليار دولار، وتساهم هذه المشروعات فى توفير ١٩٤ ألف فرصة عمل.
٢. إستحواذ الصادرات الخارجية للمناطق الحرة على نسبة ٢٥,٧% من حجم صادرات مصر غير البترولية البالغه ١٦,٩٣٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وذلك بقيمة ٤,٣٤٩ مليار دولار.
٣. بلوغ حجم نشاط مشروعات المناطق الحرة من الصادرات السلعية والخدمية خلال العام ٢٠١٩ بـ ١٧,٨٦ مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة ٥,٤% من إجمالي الناتج المحلى الاجمالى GDP والمُقدر خلال العام ٢٠١٩/٢٠١٨ بـ ٥,٣ تريليون جنية (٣٣١ مليار دولار).
٤. حققت مشروعات المناطق الحرة قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٠,٠٦ مليار دولار تمثل الفرق بين حجم نشاط هذه المشروعات من صادراتها السلعية والخدمية وحجم وارداتها خلال العام ٢٠١٩.
٥. تساهم المناطق الحرة فى تنمية موارد الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم التي يتم تحصيلها وإيداعها بالبنك المركزي بقيمة تجاوزت ٢٢٠ مليون دولار خلال العام ٢٠١٩، بالإضافة إلى حصيلة صادرات مشروعات المناطق الحرة.
٦. تجاوز قيمة المكون المحلي المستخدم من قبل مشروعات المناطق الحرة لإنتاج صادراتها خلال العام ٢٠١٩ قيمة الـ ٣ مليار دولار وهو ما يمثل نسبة ٣٨% من حجم وارداتها الاجمالية البالغة ٧,٨٠٢ مليار دولار.
٧. تساهم مشروعات المناطق الحرة في الحد من مشكلة البطالة بتوفير ما يزيد عن ١٩٤ ألف فرصة عمل مصرية مباشرة، بخلاف فرص العمل غير المباشرة التي توفرها مشروعات الاستثمار الداخلى تستفيد من تبادل الخدمات مع مشروعات المناطق الحرة.

ثانياً ــ العوائد الإقتصادية غير المباشرة للمناطق الحرة:

١. نمو الحصيلة النقد الأجنبي التي تقوم مشروعات المناطق الحرة بإيداعها بالبنوك وتؤدي إلى زيادة احتياطي البنك المركزي من العملات الحرة نتيجة قيام هذه المشروعات بفتح اعتمادات للتصدير إلى خارج البلاد.
٢. نمو الحصيلة الضريبية والجمركية التي تسددها مشروعات المناطق الحرة حال قيامها بتصدير أي سلع استراتيجية أو أصول رأسمالية أو قطع غيار أو خامات ومستلزمات انتاج إلى السوق المحلي.
٣. نمو الحصيلة الضريبية التي تستحق على أجور ومرتبات فرص العمل التي تقوم بتشغيلها هذه المشروعات، فضلاً عن تنمية الموارد المالية لتغطية التأمينات الخاصة بهم كبند تمويل إضافي للموازنة العامة للدولة.
٤. نمو الحصيلة الضريبية والجمركية المسددة من المشروعات المقامة داخل البلاد عن الزيادة في نتائج أعمالها نتيجة توسع نشاطها حال قيامها بخدمة مشروعات المناطق الحرة لتلبية احتياجاتها التصديرية مثل:
   - شركات خدمات النقل والشحن البري والبحري وتداول الحاويات والموانئ التي تخدم صادرات هذه المشروعات.
   - شركات المرافق العامة (مياه/ كهرباء/ اتصالات/ غاز) والتي تمد المناطق الحرة بخدمات المرافق التي تحتاجها.
   - الورش والمصانع والمزارع التي تلبي الاحتياجات التصديرية لهذه المشروعات (من خامات/ سلع/ خدمات).
٥. نمو الحصيلة الضريبية الغير المباشرة الناتجة عما يسدده الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من ضرائب ناتجة عما يقدمونه من خدمات للعاملين بمشروعات المناطق الحرة، من إسكان وإعاشة وغذاء ونقل ومواصلات ومراكز لبيع وتقديم السلع والخدمات لتلبية احتياجاتهم التي تمكنهم من الحياة والعمل بشكل مستقر.
٦. المساهمة فى ضمان توافر مخزون إستراتيجي من السلع الهامة داخل حدود الدولة أو بالقرب منها في أوقات الأزمات وهو ما تجلى واضحاً فى إمداد البلاد بالسلع الحيوية والاستراتيجية الهامة (المستلزمات الطبية ـ الادوية ـ الصناعات الغذائية) لاسيما بعد التأثر السلبي لسلاسل الامداد والتوريد العالمية أثناء جائحة كورونا.

٧. نمو الحصيلة الضريبية الناتجة عن تحسن حركة الحياة والنمو بالمجتمعات المحيطة بكل منطقة حرة عامة أو خاصة، والتي تمتد إلى القرى والمدن والمحافظات المجاورة لها وما يستتبعه من نمو في حركة التجارة والتصدير.

٨. المساهمة فى دمج القطاع الغير رسمي من خلال استيراد مشروعات المناطق الحرة إحتياجاتها من السوق المحلي من المنشآت التى لها بطاقة ضريبية فقط.

ثالثاً ــ المساهمات المحدودة وفرص العمل الواعدة لتعظيم دور المناطق الحرة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر:

بالرغم من العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للمناطق الحرة المشار اليها بعالية، إلا أنه ال يزال أمامها فرص كثيرة لتعظيم دورها واستغلال مقوماتها وعوامل الجاذبية التي تتمتع بها في تحقيق الأتي:

١- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعمل بداخلها، لاسيما فى ضوء ما تلاحظ من استحواذ الاستثمارات المحلية على معظم استثمارات المناطق الحرة بنسبة ٨٣% وعدم تجاوز رصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة قيمة ٢,١ مليار دولار بنسبة ١٧% من استثمارات المناطق الحرة، وهى نسبة لا تتجاوز نسبة ١,٥ % من رصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى مصر الـ FDI .STOCK والمقدرة ب ١٤٣ مليار دولار خلال العام ٢٠١٨.

٢- تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات بشكل منهجى وفقاً لاحتياجات السوق المصري من السلع والمنتجات المختلفة، حيث انه وبالرغم من السماح لمشرعات المناطق الحرة بالتصدير للسوق المحلى بنسبة تجاوزت ٤٤% خلال العام ٢٠١٩، إلا أنه يتم تحديد نسب التصدير المسموح بها لمشروعات المناطق الحرة للسوق المحلى بقرار من اللجنة الفنية الدائمة لشئون المناطق الحرة داخل هيئة الاستثمار من خلال دراسة الموقف المالى والتنفيذي لكل مشروع على حدى، وليس وفق استراتيجية متكاملة للدولة المصرية للاحلال محل الواردات بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وفقا لاحتياجات السوق الفعلية.

٣- النفاذ إلى أسواق خارجية جديدة لاسيما الأفريقية منها حيث أنه لم تتجاوز صادرات المناطق الحرة المصرية إلى الدول الأفريقية خلال العام ٢٠١٩ نسبة ٢,٦% وهي نسبة يمكن تعظيمها ومضاعفتها في ضوء ما تتمتع به المناطق الحرة من مزايا وإعفاءات، لاسيما فى ظل تعاظم العلاقات المصرية الأفريقية وتوقيع مصر على إتفاقية التجارة الحرة الأفريقية في أبريل ٢٠١٩.

٤- العمل وفق إستراتيجية متكاملة للمناطق الحرة للإنتاج والتصدير تتضمن كميات وأصناف محددة من الإنتاج وكذا أسواق قائمة مرغوب الحفاظ عليها وأخرى مستهدفة منشود النفاذ إليها.

التوصيات:

لضمان تعزيز دور المناطق الحرة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة وتحقيق الاهداف التى أنشات من أجلها ضعف لاسيما مع تراجع معدلات حركة التجارة العالمية خلال الفترة الأخيرة بسبب بعض الأزمات الدولية ومنها الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في ٢٠١٩ و أزمة فيروس كورونا (Covide-19) المستجد واللتان أثرتا بالسلب على معدلات الطلب والعرض العالميين ومن ثم سلاسل الإمداد العالمية، ومع توقع العديد من المؤسسات الدولية إنخفاض معدل النمو الإقتصادي العالمي وحدوث إنكماش إقتصادي خلال العام ٢٠٢٠ وإنعكاس ذلك بالسلب على معدلات النمو الإقتصادي المتوقعة بمعظم دول العالم ومنها مصر والتى من المتوقع أن يحقق معدل النمو الاقتصادي بها وفقا للبيانات الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية نسبة ٤,٢% خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، وذلك بعدما كان من المستهدف تحقيق معدل نمو بنهاية العام المالي الحالي يصل إلى ٥,٨ ٪، كما أنه من المتوقع أن يصل معدل النمو الإقتصادي فى مصر في نهاية عام ٢٠٢٠ وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي الى ٢% بعد أن كان متوقع له أن يصل إلى ٥,٩ %.

وفي هذا الإطار، فلابد من العمل على الأتي:

١ـ تيسير إجراءات العمل داخل المناطق الحرة، وذلك من خلال البدء الفوري في تفعيل منظومة الشباك الواحد الـ One Stop Shop داخل هذة المناطق.

٢ـ إقامة إمتدادات للمناطق الحرة العامة ذات نسبة الاشغال الكاملة مع إعطاء تيسيرات ومزايا "محددة المدة" للمشروعات الإستثمارية الصناعية بالمناطق القائمة بها حال قيامها بأي توسعات إستثمارية بالإمتدادات الجديدة، حيث تلاحظ أن معظم التوسعات الاستثمارية

للمشروعات القائمة تتم في مناطق مجاورة للاستثمارات الأصلية لها كشركات ليوني وايرنج سيستمز ومنترا للتجارة والصناعة اللتان تعملان بالمنطقة الحرة العامة بمدينة نصر ولهما امتدادات وتوسعات بنظام المناطق الحرة الخاصة بكل من مدينتى بدر والسادس من أكتوبر.

٣ـ البدء الفورى فى تدبير التمويل اللازم لإقامة المناطق الحرة المستهدفة بكل من برنامج عمل الحكومة والخطة متوسطة المدى ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢ والمتمثلة فى إقامة ٨ مناطق حرة عامة جديدة، والتى من المستهدف أن يعمل بهذة المناطق ما يقرب من ١٠٠٠ مشروع توفر ١٢٠ ألف فرصة عمل، ويمكن تدبير التمويل اللازم لاقامة هذة المناطق من خلال الشراكة مع القطاع الخاص أو من خلال نظام المطور الصناعي.

٤ـ إعطاء الأولية لاقامة المشروعات الصناعية والانتاجية داخل المناطق الحرة وذلك بما يعظم من دور المناطق الحرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنها خلق المزيد من فرص العمل الحقيقية والمستدامة، وهو الأمر الذي يسهم فى خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن تحقيق العدالة التنموية المكانية بين الفئات والأقاليم الجغرافية المختلفة.

٥ـ تعميق المكون المحلى فى صادرات المناطق الحرة، وذلك من خلال حث مشروعات المناطق الحرة على إستيراد إحتياجاتها من مستلزمات الإنتاج من السوق المحلى، وذلك من خلال إعادة النظر في نسب دعم الصادرات للمشروعات الصناعية العاملة بنظام المناطق الحرة، وذلك بزيادة نسب الدعم الخاصة بالمكون المحلى في مقابل تقليص نسب المكون الخارجي وهو ما ينعكس بالإيجاب على الاستثمارات الصناعية داخل مصر وذلك من خلال تشجيع مشروعات المناطق الحرة على إستيراد إحتياجاتها من السوق المحلى.

٦ـ التنسيق مع شركتي (IBM—link) القائمتين على ميكنة إجراءات العمل داخل المناطق الحرة العامة بشأن أولوية تطبيق وتعميم تجربة ميكنة إجراءات الصادر والوارد التى تم الإنتهاء منها بالمنطقة الحرة ببورسعيد على جميع المناطق الحرة الأخرى، يتم بعدها إستكمال ميكنة باقي الإجراءات والخدمات المقدمة داخل المناطق الحرة المختلفة.

٧ـ إستكمال إجراءات التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة بشأن تطبيق نص المادة (٣٥) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الخاصة بتحديد نسب التصدير للمشروعات الانتاجية داخل المناطق الحرة وتحديد النسب المسموح بادخالها الى السوق المحلى، وذلك إتساقاً وجهود الدولة الرامية لتطبيق سياسة الإحلال محل الواردات، ووفقاً لمعدلات الإنتاج المحلي والإستيراد من السلع والمنتجات المختلفة وإحتياجات السوق المحلى منها.

٨ـ إعطاء الأولوية عند تخصيص المساحات الشاغرة بالمناطق الحرة القائمة للقطاعات التى أسفرت تجربة كورونا (Covide-19) عن تزايد الحاجة إليها داخلياً وخارجياً (الأدوية-المستلزمات الطبية – الصناعات الغذائية – الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)، مع وضع خطة واضحة لتطوير وتنمية وتسويق الفرص الاستثمارية بالمنطقة الحرة بقفط والتى لا تتجاز معدلات الإشغال بها نسبة ٢٧,٥%.

٩ـ التنسيق بين شركات المناطق الحرة المتضررة من أزمة كورونا مع الشركات الأخرى العاملة فى ذات النشاط لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك بينهم في ممارسة النشاط.

١٠ـ قيام قطاع شئون المناطق الحرة بإستكمال دليل (الخدمات – والسلع) للشركات العاملة بالمناطق الحرة واتاحتة (الكترونياً— ومطبوعات) والترويج له في المعارض والفعاليات الاقليمية والدولية المختلفة، والتنسيق مع وزارة قطاع الاعمال العام فى هذا الإطار فى ضوء إعدادها لدليل المنتجات المصرية ومدخلات انتاجها والعمل على إتاحته إليكترونياً والترويج له فى الداخل والخارج.

١١ـ القيام بتصنيف شركات المناطق الحرة قطاعياً لتحديد القطاعات الرابحة من أزمة كورونا وتشجيعها على التوسع، وكذا تحديد القطاعات المتضررة من هذة الأزمة لتدارس سبل دعمها وتذليل العقبات والتحديات التى تواجهها بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية.

١٢ـ القيام بتنظيم دورات تعريفية لممثلي مصلحة الجمارك العاملين بالمنافذ الجمركية للمناطق الحرة، وذلك لتعريفهم بمبادئ وفلسفة قانون الاستثمار وتوضيح صلاحيات كل من الهيئة والجمارك بشأن إدارة المناطق الحرة ودورهم في التيسير على المشروعات الإستثمارية والعمل على تعزيز تواجدها بالشكل الذي يمثل قيمة مضافة للاقتصاد القومي.

١٣ـ التنسيق مع الجهات المعنية بالاتفاقيات التجارية بوزارة التجارة والصناعة لتنظيم دورات تدريبية لمصدري المناطق الحرة، وذلك لتوعيتهم بما تتضمنه إتفاقيات مصر التجارية من مزايا وإعفاءات من جهه وإلتزامات وأعباء من جهه أخرى.

١٤ـ التنسيق مع كل من الهيئة العامة للتنمية الصناعية ومصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة الصناعية لترشيح ممثلين لهم لعضوية اللجنة الفنية الدائمة لشئون المناطق الحرة، وذلك بما يسهم فى تذليل العقبات والتحديات التى تواجه مشروعات المناطق الحرة بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية.

١٥ـ التنسيق مع وزارة التجارة والصناعه للنظر في إمكانية تعديل النصوص الخاصة بالمناطق الحرة في إتفاقيات مصر الخارجية وخاصة تلك التى تقيد من تمتع مشروعات المناطق الحرة بالمزايا والاعفاءات التى تشملها هذة الاتفاقيات ومنها إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.

١٦ـ العمل على إتساق واستقرار التشريعات والقرارات الخاصة بتنظيم الاستثمار فى المناطق الحرة لضمان وجود بيئة آمنة وجاذبة ومحفزة للاستثمار الأجنبي بداخلها.

١٧ـ إستحداث إدارة مختصة بكل منطقة حرة تختص بإستقطاب العمالة اللازمة لمشروعات المناطق الحرة، والتنسيق مع الجهات المعنية بكل من وزارة القوى العاملة ووزارة التجارة والصناعة لتدريبها وتأهيلها وفقاً لمتطلبات وإحتياجات المشروعات المختلفة.

١٨ـ وضع خطة واضحة لإستهداف جذب إستثمارات أجنبية مباشرة جديدة للعمل داخل المناطق الحرة، لاسيما فى ضوء ما تلاحظ من إستحواذ الاستثمارات المحلية على معظم إستثمارات المناطق الحرة بنسبة ٨٣%، وعدم تجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل المناطق الحرة لنسبة ١,٥% من إجمالى الأستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر.

١٩ـ إستكمال منظومة إحكام الرقابة على مشروعات المناطق الحرة، وذلك للحد من عمليات تهريب البضائع ومستلزمات الإنتاج غير خالصة الرسوم الجمركية إلى السوق المحلى والتى تؤدي إلى إهدار الكثير من الموارد المالية للدولة، فضلاً عن الإضرار بالصناعة الوطنية داخل البلاد، وذلك من خلال:

- وضع كاميرات مراقبة على أسوار المناطق الحرة العامة والخاصة وربطها بأجهزة مراقبة بغرفة أمن الموانئ وأمن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المتواجده بهذه المناطق.
- تطبيق الإجازة المقررة بنص المادة (١١٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والتى تنص على أن" تلتزم المشروعات بجرد موجوداتها سنويا وبحضور مندوبي المنطقة الحرة المختصة ومن تري إدارة المنطقة الإستعانة بهم من الجهات المعنية، و يجوز لإدارة المنطقة القيام بالجرد كلما اقتضت الظروف ذلك سواء بإجراء جرد كلي مفاجئ أو جرد جزئي لصنف من الأصناف ، و في حالة اكتشاف العجز أو الزيادة يحرر محضر بذلك يوضح به الصنف و الكمية و الوزن تفصيلا و تاريخ الجرد و يوقع علية مندوب المشروع و مندوب المنطقة و مندوب الجهة التي تكون قد استعانت بها إدارة المنطقة ..، وعلي إدارة المنطقة إخطار الجمارك لتحصيل الضرائب و الرسوم الجمركية والغرامات المقررة بقانون الجمارك و ذلك في حالة العجز أو الزيادة غير المبررة ".

قائمة المراجع

- **قائمة المراجع باللغة العربية:**

أولاً–الوثائق والتشريعات والقرارات:

١- الدستور المصري الصادر في ٢٠١٤، الجريدة الرسمية – العدد ٣ مكرر (أ)، ١٨ يناير ٢٠١٤.

٢- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

٣- القرار بقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ يتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

٤- القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار.

٥- استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠).

٦- خطة الحكومة المصرية متوسطة المدى (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢).

٧- برنامج عمل الحكومة المصرية (مصر تنطلق ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢).

٨- اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والصادرة بقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣١٠) لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية، العدد (٤٣) مكرر، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧.

٩- قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي ورئيس مجلس ادراة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٩، بإصدار لائحة نظام إدارة المناطق الحرة، الوقائع المصرية، العدد (١٦) تابع، ٢٠ يناير ٢٠١٩.

١٠- قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الحرة رقم (١٣-٢٠١٩/١) الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٠ بالموافقة على تعديل فئات مقابل الانتفاع فى المناطق الحرة العامة.

١١- قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الحرة رقم (١٠-٦ /٢٠١٩) الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٥ بالموافقة على تعديل فئات مقابل الانتفاع فى المناطق الحرة العامة.

ثانياً- الكتب العربية:

١-أبو النصر، مدحت (٢٠١٧)، **التنمية المستدامة (مفهومها – ابعادها – مؤشراتها)**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة.

٢-الإمام، محمد (٢٠٠٠)، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

٣-حسن، حازم (١٩٩٥)، **الاستثمار الدولي في المناطق الحرة مع دراسة تطبيقية للمناطق الحرة في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة.

٤-رايان، بيتر (٢٠٠٥)، وآخرون، **اقتصاديات المناطق الحرة**، مؤسسة المناطق الحرة السورية، دمشق.

٥-رشيد، أحمد (١٩٨٩،) "نموذج مقترح لتصميم وإدارة سياسات دعم القطاع الخاص فى التنمية المحلية"، فى: قنديل، أماني (محرر)، **القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٦-زين الدين، صلاح (٢٠٠٠)، **اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة**، دار النهضة العربية، القاهرة.

٧-شحاتة، إبراهيم (١٩٧٢)، معاملة **الاستثمارات الأجنبية في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة.

٨-شعراوى جمعة، سلوى (٢٠٠٤) محرر، **تحليل السياسات العامة فى الوطن العربى**، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٩-صقر، محمد فتحي (١٩٨٩)، **الأنماط السلوكية للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستوي التشغيل في الدول النامية: دراسة تحليلية للتجربة المصرية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٠-عبد الحليم، ريم (٢٠٠٦)، **تطور القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى**، مركز دعم واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، \القاهرة.\

١١-عبد الله، أبو القاسم وآخرون (٢٠٠٤)، المناطق **الحرة في الدول النامية " الأهداف المرجوة والنتائج المحققة "**، مؤسسة المناطق الحرة السورية، دمشق.

١٢-عبد السلام، رضا (٢٠٠٢)، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)**، دار الإسلام للطباعة والنشر، القاهرة.
١٣-عبد المولي، السيد(١٩٩١)، **المالية العامة: دراسة للاقتصاد العام مع إشارة خاصة للمالية العامة المصرية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة.
١٤-العيسوى، إبراهيم (٢٠٠٠)، **التنمية فى عالم متغير: دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة.
١٥-غانم، السيد (١٩٨١)، الاتجاهات **المعاصرة في دراسة النظم السياسية**، دار القاهرة للنشر والتوزيع، القاهرة.
١٦-كريم، كريمة (٢٠٠٦)، **أساسيات التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة.
١٧- محمود، حميد وآخرون(٢٠٠٥)، المقومات الاقتصادية لإنشاء المناطق الحرة وعوامل نجاحها مع إشارة خاصة لتجربة العراق، اقتصاديات المناطق الحرة، المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية، دمشق.
١٨-محمد، عبد الباسط (٢٠٠٠)، **النظم الجمركية: دراسة في فكر التعريفة الجمركية ومستقبلها في ظل الجات**، دار النهضة العربية، القاهرة.
١٩-مراد، محمود (٢٠٠٢)، **النظرية العامة للمناطق الحرة الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
٢٠-المنوفى، كمال (١٩٨٩)، "التحول نحو القطاع الخاص (دراسة نظرية)"، فى: قنديل، أماني (محرر) **القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٢١-النجار، سعيد (١٩٩٥)، **اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية**، الصندوق الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، الكويت.

ثالثاً-كتب مترجمة:

١-هاجن، افيريت (١٩٨٨)، جورج خوري (مترجم)، **اقتصاديات التنمية**، مركز الكتب الاردنى، الأردن.
٢-غالبريت، جون كينيت (١٩٦٢)، محمد ماهر (مترجم)، **أضواء على التنمية الاقتصادية**، عالم الكتب، القاهرة.

رابعاً ـ الرسائل العلمية:

١ـ بحيري، أشرف (٢٠٠٣)، المناطق الحرة في مصر وإمكانية تطويرها في ظل المتغيرات العالمية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
٢ـ جمعة، منير(٢٠١٨)، أولويات الاستثمار فى مصر: نحو بناء خريطة استثمارية متكاملة، **رسالة ماجستير غير منشورة فى التخطيط والتنمية**، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
٣ـ جلال الدين، رشا (٢٠١٢)، الإطار المؤسسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ضوء دراسة عدد من الاتفاقات الدولية ومتعددة الأطراف، **رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٤ـ حسن، فاطمة الزهراء (٢٠١٣)، "دور الجهاز الادارى للدولة فى تهيئة البنية الأساسية للاستثمار مع التطبيق على المشروع القومى لتنمية صعيد مصر"، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٥ـ رفاعى، مدحت (٢٠١١)، "دور المنظمات غير الحكومية فى صنع السياسات العامة البيئية مع التطبيق على قضية تلوث الهواء فى جمهورية مصر العربية"، **رسالة ماجستير غير منشورة فى الادارة العامة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٦-سليمان، فاتن (١٩٨٤)، " تقييم لتجربة المناطق الحرة في مصر "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
٧ـ السيد، أحمد (٢٠٠٨)، "تقويم تأثير السياسات العامة الاقتصادية على دور الادارة الحكومية فى اقتصاد السوق-دراسة حالة المجموعة الوزارية الاقتصادية وهيئاتها فى مصر خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٥"، **رسالة دكتوراة غير منشورة فى الادارة العامة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٨–الشاملى، عبالله (٢٠٠٧)، "إدارة سياسات الاستثمار فى الدول النامية: دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر"، **رسالة دكتوراة غير منشورة فى فلسفة الادارة العامة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٩ـ الطحاوى، منى (١٩٧٢)، "أنماط التنمية فى الدول النامية وأثرها على ميزان المدفوعات مع التطبيق على جمهورية مصر العربية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٠ـ طه، عقيلة (١٩٩٠)، "أثر الاستثمارات الاجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية فى مصر"، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١١–عبد الحميد، سحر (١٩٩٣)، "السياسة العامة والقطاع الخاص فى مصر من ١٩٥٢-١٩٨٨"، **رسالة ماجستير غير منشورة فى الاقتصاد**، كلية الاقتصاد والعلوم الساسية، جامعة القاهرة.

١٢ـ عبد السلام، سامح (٢٠١٣)، "محددات الاستثمار الخاص فى جمهورية مصر العربية: دراسة قياسية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٣ـ عبد الرحمن، سامح (٢٠١٢)، " أثر تغير مناخ الاستثمار على قرارات تأسيس الشركات: دراسة تطبيقية للحالة المصرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٤ـ عثمان، محمد(٢٠١١)، "دور الوحدات المحلية فى مواجهة مشكلة البطالة: دراسة مقارنة مع التطبيق على محافظة المنيا"، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٥–عبدالفضيل، محمود (٢٠١٠)، " تقييم دور المناطق الحرة المصرية في تنمية الصادرات خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٨ "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.

١٦ـ عطية، جمال (٢٠٠٢)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي: دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري، **رسالة دكتوراة الفلسفة غير منشورة فى اقتصاديات التجارة الخارجية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

١٧ـ عيد، أحمد(٢٠٠٣)، الأبعاد البيئية لرفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية بالمناطق الحرة للاستثمار في مصر، **رسالة دكتوراة غير منشورة في الفلسفة في العلوم البيئية**، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

١٨–فهمي، تهاني (١٩٩٢)، "دور مناطق التصدير الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية: دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول النامية مع دراسة خاصة عن مصر"، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

١٩-ماهر، عزة (١٩٨٩)، " تقييم تجربة بورسعيد المدينة الحرة ودورها في التنمية الاقتصادية " دراسة مقارنة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٢٠ـ محسن، مى (٢٠١٢)، "أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على توفير فرص عمل فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر خلال الفترة من ١٩٩١–٢٠٠٨"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢١ـ محمود، شيرين (٢٠٠٤)، "اصلاح البنية التشريعية والمؤسسية وأثرهما على معدلات نمو الاستثمار خلال الفترة من ١٩٩٠–٢٠٠٦"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢٢ـ مرعى، إيمان (٢٠٠٩)، "إدارة المناطق الحرة: دراسة مقارنة بالتطبيق على المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية"، **رسالة دكتوراة غير منشورة فى فلسفة الادارة العامة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢٣–ممدوح، مروة (٢٠١١)، "اسلوب التخطيط بلمشاركة والتنمية الاقتصادية: امكانية التطبيق على الحالة المصرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة فى الاقتصاد**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢٤ـ المهدي، مصطفى (١٩٨١)، " أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع التطبيق على مصر "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة طنطا.

٢٥ـ نصار، مروة (٢٠٠٩)، الاستثمار الخاص الوطنى، "محدداتة وأهميتة النسبية ودعم دورة فى هيكل الاقتصاد الكلى–دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى ١٩٩٠–٢٠٠٦"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

خامساً–الدوريات والمجلات العلمية:

١ـ برغوث، حمدي (٢٠٠١)، دراسة تحليلية للمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية مع التركيز على النقل والصناعة، **الاسكوا**، بيروت.
٢ـ الحصن، سعاد (١٩٨٦)، "المناطق الحرة في جمهورية مصر العربية"، **دراسة تحليلية للموقع الجغرافي والبناء الصناعي – سلسلة دراسات الشرق الأوسط**، العدد رقم (١٨)، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس.
٣ـ الخواجة، ليلى (١٩٩٥)، "المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى ١٩٧٤–١٩٩٢"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، **مجلة مصر المعاصرة**، القاهرة، العدد ٤٣٩.
٤ـ زين الدين، صلاح (١٩٩٩)، المناطق الحرة ودورها في التنمية، **المجلة الإقتصادية**، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.
٥ـ عبد الحميد، عبد المطلب (١٩٩٧)، مستقبل المناطق الحرة في مصر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، القاهرة، **المجلة العلمية لمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية**، القاهرة، العدد السابع والعشرون.
٦ـ عبد الحي، محمود وآخرون (١٩٩٦)، دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**، معهد التخطيط القومي، القاهرة، العدد ١٠٤.
٧ـ منير، نوري (٢٠٠٦) "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، الجزائر، العدد الرابع.

سادساً–المؤتمرات والندوات والأوراق البحثية:

١ـ أديب، ناهد(٢٠١٢)، "النظام المحلي في مصر الواقع الحالي: الإشكاليات ومبررات التغيير"، **ورقة مقدمة لورشة عمل " نحو إطار دستوري وقانوني داعم لتطبيق اللامركزية في مصر " العين السخنة – ٢٨–٣٠ مارس ٢٠١٢**، وحدة تطوير الادارة المحلية، وزارة التنمية المحلية، القاهرة.

٢ـ شحاتة، عبد الله (٢٠٠٨)، "اشكاليات التوجة نحو اللامركزية والموازنة العامة فى مصر"، فى: **مؤتمر قسم الادارة العامة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٣ ـ الغمراوى، محمد (٢٠١٠)، "مناخ وفرص الاستثمار فى جمهورية مصر العربية"، **بحث غير منشور**، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، القاهرة.

٤– المنظمة العربية للتنمية الادارية (١٩٩٩)، "إدارة سياسات التنمية"، **أوراق ووقائع ندوة ادارة سياسات التنمية "سالزبورج ٣١ مايو–٢ يونيو ١٩٩٥**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.

سابعاً ــ الشبكة الدولية للمعلومات.

١–البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على **http://databank.albankaldawli.org**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/١/٩م.
٢-البنك المركز المصري، التقارير السنوية من ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٧/٢٠١٨، متاح على **http://www.cbe.org.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/١/٩م.
٣–وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، المناطق الحرة فى مصر، متاح على **www.miic.gov.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٢.
٤–الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قوانين ولوائح الاستثمار فى مصر، **http://www.gafi.gov.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٢
٥-الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، " المناطق الحرة فى مصر، متاح على **www.gafi.gov.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٢.
٦–الأمم المتحدة، مفهوم التنمية المستدامة، متاح على **https://www.un.org/sustainabledevelopment**، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٢.
٧–مصلحة الجمارك المصرية، التشريعات – النظم الخاصة ـ المناطق الحرة، متاح على **www.customs.gov.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٩.

٨-مرعي، إيمان(٢٠١٧)، المناطق الحرة في مصر – قراءة نقدية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، متاح على **http://acpss.ahram.org.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧.

٩-مصطفى، أحمد سيد (١٩٨١)، "مشاكل المستثمرين مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والأجهزة الحكومية الأخرى المعنية"، **مجلة الإدارة**، القاهرة، العدد ١، متاح على **https://search.mandumah.com/Record**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧.

١٠-المتولي، محمد (١٩٩٧)، " أثر التحفيز التشريعي على الاستثمار في مصر"، **مجلة النهضة الإدارية**، القاهرة، العدد ١١، متاح على **https://search.mandumah.com/Record**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٢.

١١-بركات، وائل(٢٠١٧)، "فجوة الجاذبية المصرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة: تحفيز الترويج كمدخل للمعالجة"، تحفيز مناخ الاستثمار في مصر: إرث معقد وإصلاح مأمول، رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، العدد ٣٠، متاح على **https://drive.google.com/file**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٢.

١٢-وحدة التنمية الاقتصادية المحلية بالبنك الدولي (٢٠٠١)، الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، متاح على **http://siteresources.worldbank.org**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٥.

١٣. الشيمي، محمد (٢٠٠٧)، تعديل السياسات العامة لتنمية وتشجيع الاستثمار، المؤتمر السنوي الثاني عشر (إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية)، وحدة بحوث الأزمات بكلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد الأول، متاح على **https://search.mandumah.com**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٥.

١٤-أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، متاح على موقع الامم المتحدة **www.un.org**، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩.

١٥-خطة التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، متاح على موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (وزارة التخطيط والمتابعة والصلاح الادارى سابقاً) **http://mpmar.gov.eg/Strategies_Plans.aspx**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٠.

١٦-الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١)، متاح على موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (وزارة التخطيط والمتابعة والصلاح الادارى سابقاً) **http://mpmar.gov.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٠.

١٧-مجلس الوزراء المصرى، برنامج عمل الحكومة " مصر تنطلق" ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١، متاح على **www.cabinet.gov.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٠.

١٨-خطة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، متاح على **www.investinegypt.gov.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٠.

١٩- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، تطور مؤشرات الاقتصاد المصري، متاح على **www.idsc.gov.eg**، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٥.

- **قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:**

A- BOOKS

1- Asilk ,A.B and D.germidis(1984), **investing in free Export processing zone**, (OECD).

2 - Baissac, Claude (1996), **A Critique Of Cost- Benefit Analysis In The Evaluation Of Export Processing Zones, VIENNA**.

3- Hoekman, Bernard(2000), **Trade Policy Developments In The Middle East & North Africa,** The World Bank..

4- Jayathakumaran , Kankesu(2002), **An over view of Export Processing Zones selected Asian Countries**, , Department Of Economy, university of Wollongong, Australia.

B- *Periodicals in English:*

1- MOHAMED, ESAM AL-DIN(2003), "EVALUATION OF THE EGYPTIAN EXPERIMENT IN ESTABLISHMENT THE NEW TOWNS IN THE DESERT AREAS", **JOURNAL OF ENGINEERING SCIENCES.** VOL. 31, NO. 1., ASSIUT UNIVERSITY

C- Websites*:*

1- Fuller,Crispian and others(2003), Organized for inward investment, Development agencies, local government, and firms in the inward investment process, Environment and Planning A, volume 35, available on: **http://journals.sagepub.com**, accessed on: 26/1/2020.

2- Loewendahl, Henry (2001), A framework for FDI promotion, Transnational Corporations, vol. 10, no. 1, available o**n: http://www.investmentmap.org** accessed on: 5/2/2020.

3- Louis T. Wells, Jr. and Alvin G. Wint(2000), Marketing a Country: Promotion as a Tool for Attracting Foreign Investment, Washington, D.C., The International Finance Corporation, the Multilateral Investment Guarantee Agency and the World Bank, available on; **http://documents.worldbank.org**, accessed on: 5/2/2020.

4- OECD , local Economic Leadership, **https://www.oecd.org/cfe/leed/OECD-LEED-Local-Economic-Leadership.pdf**, accessed on: 9/3/2020

5- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Investment promotion handbook for diplomats, Investment Advisory Series, Series A, number 6, New York and Geneva, 2011, available on: **http://unctad.org/en/Docs,** accessed on: 20/3/2020

6- Ms.Chrissi Zamora, Egypt free zones, available on: **https://www.healyconsultants.com,** accessed on: 20/3/2020.

7- Madani .d (1994), Review of the role & impact of export processing zones ,available on , **www. World bank.com**, accessed on 20/3/2020.